الأمم المتحدة

A/68/761

الجمعية العامة

Distr.: General
20 February 2014
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ١٥٧ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا - الولاية والنتائج المقررة ٦

ألف - لمحة عامة ٦

باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة ٧

جيم - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي ١٩

دال - الشراكات والتنسيق بين الأفرقة القطرية والبعثات المتكاملة ٢٠

هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج ٢١

ثانيا - الموارد المالية ٨١

ألف - لمحة عامة ٨١

080414 080414 14-24051 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

باء – التبرعات غير المدرجة في الميزانية ٨٣
جيم – المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة ٨٣
دال – عوامل الشغور ٨٤
هاء – المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي ٨٤
واو – التدريب ٨٥
زاي – مشاريع الأثر السريع ٨٧
ثالثاً– تحليل الفروق ٨٧
رابعا – الإجراءات التي يتعين أن تتخذها الجمعية العامة ٩٤
خامسا – موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قررته وطلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٧٧/٦٧ وطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة ٩٤
ألف – الجمعية العامة ٩٤
باء – اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ٩٨

المرفقات

الأول – تعاريف ١٠١
الثاني – الخرائط التنظيمية ١٠٣
ألف – بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ١٠٣
باء –مكتب الممثل الخاص للأمين العام ١٠٤
جيم – العمليات العسكرية ١٠٥
دال – مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (سيادة القانون) ١٠٦
هاء – مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام ١٠٧
واو – شعبة دعم البعثة ١٠٧
الثالث – معلومات بشأن أحكام وأنشطة التمويل لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ١٠٩
خارطة ١١٦

موجز

يتضمن هذا التقرير ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ التي تبلغ ٢٠٠ ٤٨٣ ٤٣٣ دولار، باستثناء التبرعات العينية المدرجة في الميزانية التي تبلغ ٨٠٠ ٥٢ دولار.

وتمثل الاحتياجات المقدرة من الموارد للإنفاق على البعثة وتشغيلها للفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ انخفاضا نسبته ٩ في المائة (٨٠٠ ٧٩٣ ٤٢ دولار) مقارنة بمستوى الميزانية للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. ويعكس ذلك الانخفاض في قوام البعثة من الأفراد العسكريين والمدنيين وكذلك في تكوين أسطولها من الطائرات. وعملا بقرار مجلس الأمن ٢١١٦ (٢٠١٣)، ستواصل البعثة تقديم المساعدة إلى حكومة ليبريا في أعمال توطيد السلام والاستقرار في البلد وحماية المدنيين وفي تحقيق نقل ناجح للمسؤولية الأمنية الكاملة إلى المؤسسات الأمنية الوطنية.

وتغطي الميزانية تكاليف نشر ٨٩٨ ٤ من الأفراد العسكريين، منهم ١٣٣ مراقبا عسكريا و ٧٦٥ ٤ من أفراد الوحدات العسكرية، و ٧٦٣ ١ من أفراد الشرطة، منهم ٤٩٨ من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ٢٦٥ ١ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، و ٤٤٣ موظفا دوليا و ٩٤٣ موظفا وطنيا، منهم ٦٩ موظفا فنيا وطنيا، بالإضافة إلى ٢٣٧ من متطوعي الأمم المتحدة و ٣٢ من الأفراد المقدمين من الحكومات.

ويربط مجموع احتياجات البعثة من الموارد للفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ بهدف البعثة من خلال عدد من الأطر القائمة على النتائج، المنظمة حسب العناصر (الأمن، وسيادة القانون، وتوطيد الحكم الديمقراطي، والدعم). وتنسب الموارد البشرية للبعثة، من حيث عدد الأفراد، إلى كل عنصر من هذه العناصر على حدة، باستثناء التوجيه التنفيذي والإدارة للبعثة، الذي يمكن أن تنسب موارده البشرية إلى البعثة ككل.

وتربط تفسيرات الفروق في مستويات الموارد، البشرية والمالية على السواء، حسب الاقتضاء، بالنواتج المحدَّدة المقررة من جانب البعثة.

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه)

الفئة	النفقات[أ] (٢٠١٢/٢٠١٣)	المخصصات[أ] (٢٠١٣/٢٠١٤)	تقديرات التكاليف (٢٠١٤/٢٠١٥)	الفرق المبلغ	الفرق النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٢٦٠ ٨١٨,٧	٢٣٢ ٣٣١,١	٢١٢ ٥٠٨,٥	(١٩ ٨٢٢,٦)	(٨,٥)
الموظفون المدنيون	١٢٧ ٩٢٦,٤	١٢٣ ١٢٦,٢	١١٩ ٨٩٨,٨	(٣ ٢٢٧,٤)	(٢,٦)
التكاليف التشغيلية	١٠٧ ٦٥٥,١	١٢٠ ٨١٩,٧	١٠١ ٠٧٥,٩	(١٩ ٧٤٣,٨)	(١٦,٣)
إجمالي الاحتياجات	**٤٩٦ ٤٠٠,٢**	**٤٧٦ ٢٧٧,٠**	**٤٣٣ ٤٨٣,٢**	**(٤٢ ٧٩٣,٨)**	**(٩,٠)**
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٠ ٤٤١,٧	٩ ٥٠٠,٤	٨ ٩٩٧,٦	(٥٠٢,٨)	(٥,٣)
صافي الاحتياجات	**٤٨٥ ٩٥٨,٥**	**٤٦٦ ٧٧٦,٦**	**٤٢٤ ٤٨٥,٦**	**(٤٢ ٢٩١,٠)**	**(٩,١)**
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	٥٢,٨	٥٢,٨	٥٢,٨	—	—
مجموع الاحتياجات	**٤٩٦ ٤٥٣,٠**	**٤٧٦ ٣٢٩,٨**	**٤٣٣ ٥٣٦,٠**	**(٤٢ ٧٩٣,٨)**	**(٩,٠)**

(أ) تعكس تحويل الموارد المخصصة للموظفين المقدمين من الحكومات من فئة التكاليف التشغيلية إلى فئة الإنفاق الخاصة بالموظفين المدنيين، وتحويل الموارد المخصصة للاكتفاء الذاتي للأفراد النظاميين من فئة التكاليف التشغيلية إلى فئة الإنفاق الخاصة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

الموارد البشرية[أ]

	المراقبون العسكريون	الوحدات العسكرية	شرطة الأمم المتحدة	وحدات الشرطة المشكلة	الموظفون الدوليون	الموظفون الوطنيون[ب]	متطوعو الأمم المتحدة	الأفراد المقدمون من الحكومات	**المجموع**
التوجيه التنفيذي والإدارة									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	—	—	—	—	٧٧	٩٧	٣٨	—	**٢١٢**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	—	—	—	—	٨٤	٩٩	٤١	—	**٢٢٤**
العناصر									
الأمن									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	١٣٣	٥ ٧٨٣	٤٩٨	١ ٢٦٥	٢١	٢	—	٣٢	**٧ ٧٣٤**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	١٣٣	٤ ٧٦٥	٤٩٨	١ ٢٦٥	٢١	٢	—	٣٢	**٦ ٧١٦**

	المراقبون العسكريون	الوحدات العسكرية	شرطة الأمم المتحدة	وحدات الشرطة المشكلة	الموظفون الدوليون	الموظفون الوطنيون[أ]	متطوعو الأمم المتحدة	الأفراد المقدمون من الحكومات	المجموع
سيادة القانون									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	—	—	—	—	٣٣	٢٩	٦	—	**٦٨**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	—	—	—	—	٣٣	٢٩	٦	—	**٦٨**
توطيد الحكم الديمقراطي									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	—	—	—	—	٣٦	٣١	١٣	—	**٨٠**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	—	—	—	—	٢٩	٢٩	١٠	—	**٦٨**
الدعم									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	—	—	—	—	٣١٩	٧٩٥	١٨٠	—	**١ ٢٩٤**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	—	—	—	—	٢٧٦	٧٨٤	١٨٠	—	**١ ٢٤٠**
المجموع									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	١٣٣	٥ ٧٨٣	٤٩٨	١ ٢٦٥	٤٨٦	٩٥٤	٢٣٧	٣٢	**٩ ٣٨٨**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	١٣٣	٤ ٧٦٥	٤٩٨	١ ٢٦٥	٤٤٣	٩٤٣	٢٣٧	٣٢	**٨ ٣١٦**
صافي التغير	**—**	**(١ ٠١٨)**	**—**	**—**	**(٤٣)**	**(١١)**	**—**	**—**	**(١ ٠٧٢)**

(أ) تمثل أعلى مستوى مأذون به/مقترح لقوام البعثة.

(ب) يشمل ذلك الموظفين الفنيين الوطنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

وترد في الفرع الرابع من هذا التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.

أولا – الولاية والنتائج المقررة

ألف – لمحة عامة

١ – حدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في قراره ١٥٠٩ (٢٠٠٣). وأذن المجلس بأحدث تمديد لولاية البعثة في قراره ٢١١٦ (٢٠١٣)، الذي مدد بمقتضاه ولاية البعثة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٢ – والبعثة مكلفة بمساعدة مجلس الأمن على بلوغ الهدف العام المتمثل في الدفع قدما بعملية السلام في ليبريا.

٣ – وفي إطار هذا الهدف العام، ستسهم البعثة خلال فترة الميزانية في عدد من الإنجازات المتوقعة عن طريق تحقيق النواتج الرئيسية المتعلقة بها الواردة في الأطر أدناه. وهذه الأطر منظمة حسب العناصر (الأمن، وسيادة القانون، وتوطيد الحكم الديمقراطي، والدعم)، التي تستمد من ولاية البعثة.

٤ – وستؤدي الإنجازات المتوقعة إلى بلوغ هدف مجلس الأمن خلال مدة البعثة، وتبين مؤشرات الإنجاز مقدار التقدم المحرز صوب تحقيق هذه الإنجازات خلال فترة الميزانية. وتنسب الموارد البشرية للبعثة، من حيث عدد الأفراد، إلى كل عنصر من هذه العناصر على حدة، باستثناء التوجيه التنفيذي والإدارة للبعثة، الذي يمكن أن تنسب موارده البشرية إلى البعثة ككل.

٥ – وتوضح الفروق في عدد الأفراد، مقارنة بميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، بما في ذلك حالات إعادة التصنيف، في إطار كل عنصر على حدة.

٦ – ويرأس البعثة الممثل الخاص للأمين العام برتبة وكيل أمين عام، يساعده نائب ممثل خاص للأمين العام (توطيد الحكم الديمقراطي) ونائب ممثل خاص للأمين العام (سيادة القانون)، وكلاهما برتبة أمين عام مساعد. ويرأس العمليات العسكرية قائد للقوة برتبة مد–٢، بينما يرأس عنصر الشرطة المدنية في البعثة مفوض شرطة، وهو أيضا برتبة مد–٢.

٧ – وأقيم مقر البعثة في مونروفيا. واعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤، ستعيد البعثة أفراد مقري قيادة القطاعين ألف وباء إلى أوطانهم وستقوم بقيادة كتائب المشاة الأربع التابعة لها ووحدات الدعم من مقر القوة الوحيد في مونروفيا. وستواصل كتيبة مشاة واحدة بسط سيطرتها على منطقة مونروفيا الكبرى، بما في ذلك مقاطعتي مونتسيرادو ومرغيبي. وستتمركز

كتيبة مشاة ثانية على طول الحدود مع غينيا، حيث ستبسط سيطرتها على مقاطعات لوفا وبونغ ونيمبا، في حين ستتمركز كتيبة مشاة ثالثة على طول الحدود مع كوت ديفوار حيث ستبسط سيطرتها على مقاطعات غراند غيدة وريفر غي وميريلاند. وستكون كتيبة المشاة الرابعة، التي تشكل قوة الرد السريع، في موقف تقديم الدعم في جميع أرجاء ليبريا، عند الحاجة. ولن تحتفظ البعثة بوجود عسكري دائم في ٧ من مقاطعات ليبريا الـ ١٥، وهي غباربولو، وغراند كيب ماونت، وبومي، وغراند باسا، وريفر سيس، وسينوي، وغراند كرو. وعلى الرغم من عدم نشر قوات عسكرية بصورة دائمة في تلك المقاطعات، ستواصل قوة البعثة توفير وجود عسكري فيها من خلال القيام بدوريات منتظمة بعيدة المدى. وبالإضافة إلى ذلك، تبقي البعثة على وجود الشرطة المدنية وشرطة الأمم المتحدة في مواقع الأفرقة في جميع المقاطعات الـ ٧ المشار إليها. وستواصل وحدات الشرطة المشكلة تمركزها في غراند باسا، وتُنشر وحدات إضافية من الشرطة المشكلة في مقاطعتي بومي وسينوي لضمان تقديم الدعم الكافي للسلطات الوطنية في المناطق التي لم يعد فيها تواجد ثابت لقوة البعثة.

باء – افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة

٨ – عملا بقرار مجلس الأمن ٢١١٦ (٢٠١٣)، ستواصل البعثة تقديم المساعدة إلى حكومة ليبريا في أعمال توطيد السلام والاستقرار في البلد وحماية المدنيين وفي جهودها الرامية إلى إنجاح نقل المسؤولية الأمنية الكاملة إلى المؤسسات الأمنية الوطنية. وستقدم أيضا البعثة الدعم إلى الحكومة فيما يتعلق بمعالجة الأولويات ذات الصلة بتوطيد السلام، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، والمصالحة الوطنية، والإصلاح الدستوري، وتطبيق اللامركزية، وتحقيق الاستقرار على الحدود.

٩ – ومع تقدم الخفض التدريجي لقوام البعثة، ستواصل البعثة تقديم المساعدة إلى حكومة ليبريا فيما يتعلق بمعالجة الثغرات الخطيرة، التي تشمل تعزيز قدرة قطاع الأمن الوطني. وستواصل البعثة العمل مع الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنيس للتصدي للثغرات القائمة في القدرات والإمكانات التي تؤثر تأثيرا حاسما في المرحلة الانتقالية. وسيستمر التركيز على ترتيبات القيادة والسيطرة، والمرافق، وإدارة الموارد البشرية، واللوجستيات، وآليات المساءلة الداخلية. وستعطى أيضا الأولوية لمكتب الهجرة والتجنيس فيما يتعلق بزيادة فعاليته على طول حدود ليبريا، بما في ذلك عن طريق مواصلة تطوير وحدة دوريات الحدود المتخصصة التابعة له. وستواصل البعثة تقديم الدعم لمكتب إدارة السجون والتأهيل عن طريق الرصد في الموقع وإسداء المشورة في مجال السياسات من أجل سد

الثغرات في القدرات. وستواصل أيضا البعثة العمل مع القوات المسلحة الليبرية، تماشيا مع ولايتها، من أجل دعم التفعيل الكامل للقوات المسلحة.

١٠ - وسيستلزم تعزيز القدرة المؤسسية والتشغيلية في القطاع الأمني أن يُرافق بإصدار التشريعات ذات الصلة وزيادة المساءلة، وكذلك بوضع نظام عدالة جنائية أكثر فعالية وردعا. وسيتطلب أيضا زيادة إمكانية اللجوء إلى القضاء والخدمات الأمنية في مقاطعات ليبريا، وتعزيز الأطر التشريعية المتعلقة بالسياسات والداعمة لها في نفس الوقت.

١١ - ووفقا لقرار مجلس الأمن ٢١١٦ (٢٠١٣)، من المتوقع أن تضطلع البعثة، خلال الفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، بالمرحلة الثالثة من خفض قوامها العسكري، إذا سمحت الظروف الأمنية في البلد بذلك. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠١٥، يتوقع أن تصل البعثة إلى قوامها العسكري المراد الاحتفاظ به المؤلف من ٣ ٧٢٢ فردا، منهم ٨٨ ضابط أركان و ١٣٣ مراقبا عسكريا. ومن المتوخى أن يحافظ على القوام الحالي المأذون به لعنصر الشرطة في البعثة عند ١ ٧٦٣ فردا، بما في ذلك ١٠ من وحدات الشرطة المشكلة. ومن أجل تنفيذ العملية الانتقالية على نحو فعال ومسؤول، ستواصل البعثة الاسترشاد بخريطة الطريق المشتركة للمرحلة الانتقالية، وستتواصل على نحو وثيق مع الحكومة بشأن التخطيط للمرحلة الانتقالية. وعلى نحو ما أشار إليه مجلس الأمن في قراره ٢١١٦ (٢٠١٣)، ستوفَد بعثة تقييم فني بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام بعد انتخابات مجلس الشيوخ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وستوافي مجلس الأمن، في موعد أقصاه آذار/مارس ٢٠١٥، بتوصيات بشأن مواصلة نقل مهام البعثة.

١٢ - وستواصل البعثة، جنبا إلى جنب مع المؤسسات الأمنية الوطنية، القيام بدوريات ورصد التطورات على طول الحدود الليبرية مع كوت ديفوار وغينيا وسيراليون. وستعزز أيضا البعثة الجهود الرامية إلى تمتين ترتيبات التعاون بين البعثات مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وستواصل البعثة، جنبا إلى جنب مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، تقديم الدعم إلى الحكومتين المعنيتين فيما يتعلق بوضع وتنفيذ استراتيجية مشتركة بشأن الحدود لا تركز على الأمن فحسب، بل أيضا على المسائل الأوسع نطاقا، مثل التماسك الاجتماعي وسبل كسب الرزق والمصالحة، التي تلزم لتحقيق الاستقرار على الحدود. ودعما للأمن الإقليمي الأوسع نطاقا، ستواصل أيضا البعثة دعم وضع استراتيجية أمنية بشأن المسائل العابرة للحدود لبلدان اتحاد نهر مانو، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

١٣ - وبالإضافة إلى تعزيز قدرات سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، تدعو الحاجة إلى مواصلة إحراز تقدم في عدد من المجالات من أجل تحقيق السلام والاستقرار في الأجل الطويل. وتحقيقا لهذه الغاية، ستواصل البعثة عملها من أجل دعم المؤسسات الليبرية عبر طائفة من مبادرات الإصلاح التي تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع الماضي. ويشمل ذلك تقديم الدعم من أجل تعزيز الحكم الديمقراطي، بما في ذلك المصالحة الوطنية والإصلاح الدستوري والانتخابات وتوطيد سلطة الدولة. وسيكون القيام بعملية مصالحة وطنية شاملة وجامعة أمرا لا غنى عنه لتحقيق السلام والاستقرار في الأجل الطويل. وستعمل البعثة، بالتالي، مع جميع أصحاب المصلحة والشركاء في تنفيذ خريطة الطريق للتعافي وبناء السلام والمصالحة على الصعيد الوطني. ومن المتوقع إحراز المزيد من التقدم في عملية الإصلاح الدستوري، التي يمكن أن توفر فرصة تاريخية لليبريين لإعادة وضع رؤية للدولة وتحديد الطريقة التي يُحكم بها الليبريون. وستواصل البعثة دعم الجهود الوطنية، بما في ذلك من خلال الدعوة إلى قيام الهيئة التشريعية باعتماد تعديلات دستورية والتصديق عليها من خلال استفتاء. وسيكون تطبيق اللامركزية أساسيا من أجل توطيد سلطة الدولة وزيادة تكافؤ فرص الحصول على الخدمات العامة ومشاركة المواطنين في الحكم. وستواصل البعثة دعم الحكومة فيما يتعلق بتنفيذ برنامج تطبيق اللامركزية والحكم المحلي. ومن أجل دعم الحكومة فيما يتعلق بمعالجة الأسباب الجذرية الأخرى للنزاع الماضي، ستساعدها البعثة على وضع الآليات اللازمة لمنع نشوب النزاعات وحلها، بما في ذلك الآليات المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية.

١٤ - وسيكون الخفض المقرر حاليا للقوام العسكري في مرحلته الثالثة والأخيرة خلال الفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، وهي المرحلة التي يتوقع فيها من الحكومة أن تعزز وجودها الأمني وتزيد قدرتها التشغيلية في جميع أنحاء البلد. وفي أيار/مايو ٢٠١٥، ستعيد البعثة أفراد قوة الرد السريع التابعة لها إلى وطنهم، وهو ما يعني بقاء ثلاث كتائب مشاة وعناصر تمكينها للقيام بمهمة الاستجابة للحوادث الأمنية أو التحديات المتعلقة بالحماية دعما للحكومة، مع فرادى قدرات الرد السريع الخاصة بكل منها. وفي حين سيظل التركيز الجغرافي للقوة في مونروفيا وعلى طول حدود ليبريا، لا سيما الحدود مع كوت ديفوار، سيخضع تشكيلها لعمليات منتظمة لتقييم المخاطر، بما في ذلك في سياق انتخابات مجلس الشيوخ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وكي تتمكن البعثة من العمل بالمستوى الأمثل من القدرات التي يتيحها لها قوامها العسكري المتبقي، سيتعين على البعثة أن تظل ذات قدرة عالية على التنقل. وسيتعين أيضا القيام بترتيبات من أجل توفير دعم في المستقبل غير المنظور في حالة حدوث تدهور خطير للأمن، بما في ذلك في سياق التعاون فيما بين البعثات، عملا بقرار مجلس الأمن

١٦٠٩ (٢٠٠٥). ويفترض أن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ستكون في موقع يتيح لها تقديم الدعم إلى البعثة، حسب الاقتضاء، من خلال استخدام قوة رد سريع إقليمية مقترحة، بمجرد أن يصل قوام العنصر العسكري إلى القوام المراد الاحتفاظ به المؤلف من ٣ ٧٢٢ فردا في حزيران/يونيه ٢٠١٥، وذلك في الحالات التي يصدر بها تكليف وتتطلب قدرات تتجاوز القدرات القائمة للبعثة.

١٥ - وستعطي البعثة الأولوية للأنشطة التي تضطلع بها في مجال بناء القدرات مع المؤسسات الأمنية الوطنية، لا سيما الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنيس. وستعزز البعثة تنفيذ الولاية المنوطة بها لحماية المدنيين من خلال القيام بإجراءات أكثر اتساقا وتنسيقا ودعم تنمية قدرات الحكومة في مجالي الإنذار المبكر والحماية، بالإضافة إلى المشاركة في التخطيط لحالات الطوارئ المتعددة الأبعاد فيما يتعلق بالحماية والاستجابة. وستواصل أيضا البعثة ربط مسائل الحماية بإصلاح قطاع الأمن، والتخطيط للمرحلة الانتقالية، والتعاون فيما بين البعثات، والقيام جنبا إلى جنب مع الحكومة، بتحديد المجالات التي تتطلب تعزيز التدريب وبناء القدرات.

١٦ - وعلى النحو المبين في قراري مجلس الأمن ٢٠٦٦ (٢٠١٢) و ٢١١٦ (٢٠١٣)، تكلف البعثة بدعم حكومة وشعب ليبريا فيما يتعلق بالمضي قدما بعمليات الإصلاح الدستوري والمصالحة وتطبيق اللامركزية، التي تمثل أولويات محددة من أجل المحافظة على السلام في ليبريا. وفي حال الشروع في عملية استعراض الدستور على النحو المقرر، يتوقع أن تقوم الهيئة التشريعية بمناقشة التعديلات المقترحة والتصويت عليها خلال دورتها في تموز/يوليه - آب/أغسطس ٢٠١٤ لإتاحة المجال للتخطيط لاستفتاء وطني من المقرر إجراؤه بعد مرور ١٢ شهرا على الأقل، ومن المتوقع حاليا أن يجرى في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وعلى الرغم من أنه يُرجح أن يجري الاستفتاء نفسه خارج فترة الميزانية ٢٠١٥/٢٠١٤، سيكون لنوعية عملية التثقيف المدني ونطاقها تأثير كبير في نجاحه. ومن المتوقع أن تقطع هذه العملية شوطا كبيرا خلال معظم الفترة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤، وأن تواصل البعثة دعم العملية، ولا سيما من خلال مكاتبها في المقاطعات.

١٧ - وفي حين لا يتوقع أن تتسبب انتخابات مجلس الشيوخ بنشوء تحديات تضاهي في حجمها تلك التي ظهرت خلال الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١١، يرجح أن توفر استعراضا تمهيديا للتحالفات السياسية والخطاب السياسي للانتخابات الرئاسية المقبلة المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٧. وبالرغم من أن البعثة غير مكلفة في الوقت الراهن بدعم تلك الانتخابات، يطلب قرار مجلس الأمن ٢١١٦ (٢٠١٣) أن تواصل البعثة دعم توطيد المؤسسات

الديمقراطية في ليبريا، التي تشمل اللجنة الوطنية للانتخابات. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تترتب على البيئة الانتخابية ودرجة الدعم التي يمكن أن يطلب من البعثة تقديمها إلى العملية الانتخابية أو أي تحديات ذات صلة في مجالي الأمن والحماية آثار في التنفيذ العام لولاية البعثة. وبالمثل، فإن عدم إحراز تقدم كاف في الإصلاحات الجارية المتصلة بالأرض وإدارة الموارد الطبيعية والعمليات السياسية يمكن أن يشكل تحديات في مجالي الأمن والحماية داخل ليبريا، في حال عدم تحقيق تقدم كاف.

١٨ - وعلى الصعيد الخارجي، يمكن أن يؤثر إجراء الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥ في كوت ديفوار في الحالة في ليبريا. ويمكن أيضا أن تشكل المشاكل الإقليمية غير المنظورة والآثار المحتملة لامتدادها عبر الحدود تحديات في مجالي الأمن وحماية المدنيين في ليبريا، وهو ما يتطلب استمرار التركيز الاستراتيجي على المناطق الحدودية، وكذلك على التعاون الإقليمي وفيما بين البعثات. وفي هذا الصدد، ستعزز البعثة تخطيطها لحالات الطوارئ لضمان أن تكون قادرة على الاستخدام الأمثل لقدرتها على الاستجابة.

١٩ - ووفقا لولاية البعثة في دعم عمليات الإصلاح الوطني اللازمة لتوطيد السلام، ستقوم البعثة بإعطاء الأولوية للدعم الذي تقدمه إلى الحكومة والمبادرات الوطنية الأخرى بحيث يمكن تعزيز التقدم المحرز في مجال الإصلاح السياسي وإصلاح الحكم، بما في ذلك تنفيذ سياسة تطبيق اللامركزية على الصعيد الوطني والمصالحة الوطنية وعملية استعراض الدستور القائمة على المشاركة. وفي حال تقدمت عملية استعراض الدستور على النحو المتوخى حاليا، سيجري استفتاء وطني للنظر في التعديلات المقترح إدخالها على الدستور في أواخر عام ٢٠١٥. وستقوم البعثة، وفقا للولاية المنوطة بها، بتقديم الدعم إلى لجنة استعراض الدستور في أنشطتها التحضيرية، بالتنسيق الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهات فاعلة أخرى، بما في ذلك من خلال نشر معلومات عن التعديلات الدستورية المقترحة في جميع أنحاء البلد. وستعمل أيضا البعثة على نحو وثيق مع السلطتين التنفيذية والتشريعية فيما يتعلق بتنفيذ الإصلاحات الدستورية المعتمدة.

٢٠ - وستقوم البعثة، وفقا للولاية المنوطة بها، بتقديم المساعدة إلى الحكومة في وضع الصيغة النهائية لمشروع قانون يدعم تطبيق اللامركزية، وفقا للاستعراض الدستوري، وبالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري. وسيشمل ذلك تقديم الدعم التقني ودعم التنسيق على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات، من أجل الإعداد لتنفيذ عملية تطبيق اللامركزية. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة التعاون مع الحكومة، لا سيما وزارة

الداخلية ولجنة الحوكمة، ومع فريق الأمم المتحدة القطري لتعزيز القدرة التشغيلية لإدارات المقاطعات.

٢١ - وفيما يتعلق بالمصالحة الوطنية، ستواصل البعثة، وفقا للولاية المنوطة بها، تقديم الدعم إلى المبادرات المحلية والوطنية، بما في ذلك برامج ''Palava Hut'' الوطني ولجان السلام في المقاطعات، التي تعمل بمثابة آليات للعفو العام والحوار غير الرسمي للتخفيف من حدة النزاع في المستقبل. وتحقيقا لهذه الغاية، ستقوم البعثة بمساعدة الكيانات الوطنية التي تدعم هذه المبادرات، لا سيما اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والجهات الفاعلة على المستوى الشعبي، في إنشاء لجان السلام وتشغيلها وفي تنفيذ مبادرات السلام المحلية الأخرى من خلال مكاتب البعثة في المقاطعات.

٢٢ - ودعما للجهود الرامية إلى معالجة المجالات التي يحتمل أن تثير شواغل أمنية، ستقوم البعثة بإجراء تحليل لحالة الشباب المعرضين للخطر، الأمر الذي سيساهم في وضع برامج موجهة لفائدة الشباب من خلال الوكالات الشريكة. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة رصد إدارة الموارد الطبيعية في مناطق الامتيازات والعمل مع الشركاء لتحليل المسائل المتعلقة بالمنافسة على الوصول إلى الموارد الزراعية وموارد الصناعات الاستخراجية.

٢٣ - وستعمل أيضا البعثة بشكل وثيق مع الجهات الفاعلة الوطنية والمجتمع المدني فيما يتعلق بتعزيز لجنة مكافحة الفساد الليبرية واللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان لمعالجة مسائل عدم المساواة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي لا تزال دون حل والتي تشكل أسباب النزاع الماضي.

٢٤ - وستواصل البعثة تقديم المشورة والتوجيه وبناء قدرات مؤسسات العدالة والأمن الليبرية، بما فيها الشرطة الوطنية الليبرية، ومكتب إدارة السجون والتأهيل (بما في ذلك من خلال الاشتراك في مواقع العمل مع ٣٢ من موظفي السجون المقدمين من الحكومات، حسب الاقتضاء)، ومكتب الهجرة والتجنيس، ووزارة العدل والسلطة القضائية. وعلى وجه الخصوص، ستقوم البعثة بتعزيز أنشطة التوجيه وبناء القدرات التي تضطلع بها في المجالات ذات الأولوية لتحقيق التنمية المستدامة والطويلة الأجل لقطاعي العدالة والأمن في سياق نقل مهام البعثة. وسوف يتطلب ذلك، خاصة في حالة الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنيس، زيادة التشديد على التشارك في مواقع العمل مع مستشاري شرطة الأمم المتحدة، وزيادة التركيز على أنشطة التدريب على مستوى المقاطعات، وهما أمران سيكون لهما آثار في التكاليف التي تتكبدها البعثة. وفي السياق الأوسع نطاقا لنقل مهام الأمن التي تتولاها البعثة، ستقدم البعثة المساعدة إلى الحكومة فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الأمنية الوطنية

المنقحة، وستدعم جهود تنسيق قطاع الأمن التي تقودها الحكومة، وستشدد على تطوير آليات الرقابة والمساءلة في القطاع الأمني. وستركز البعثة على دعم الحكومة في وضع وتنفيذ عملية إصلاح تشريعي شامل وإطار قانوني فعال لقطاعي العدالة والأمن. وستواصل أيضا البعثة دعم تعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء والاستفادة من خدمات الأمن في جميع أنحاء البلد، لا سيما المبادرات المتعلقة بتطبيق اللامركزية في تقديم خدمات العدالة والأمن، بما في ذلك تنفيذ مراكز إقليمية للعدالة والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة جهودها في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز قدرة اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، وستقدم أيضا الدعم إلى الحكومة فيما يتعلق بكفالة مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في بناء السلام وفي جميع عمليات الإصلاح، على النحو الذي طلبه مجلس الأمن في قراره ٢١١٦ (٢٠١٣).

٢٥ - وعلاوة على ذلك، ستواصل البعثة دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لمكافحة العنف الجنسي والجنساني وتعزيز المساواة بين الجنسين، بطرق منها تنفيذها لقرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والعنف الجنسي في النزاعات المسلحة.

٢٦ - وكما ذكر أعلاه، فإن الفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ توافق المرحلة الثالثة من الخفض التدريجي المتوقع للقوام العسكري، الذي سيتيح إغلاق عدد من المعسكرات والمواقع العسكرية. ومع ذلك، فإن التقييم المشترك للمخاطر بين البعثة وحكومة ليبريا، الذي تستند إليه التشكيلة العسكرية للبعثة في المرحلة الانتقالية، لا يزال يدعو إلى وجود مشتت جغرافيا بقدر كبير. ويغطي النشر العسكري المتوقع خلال الفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ مناطق نائية ومناطق يصعب الوصول إليها، لا سيما على طول حدود ليبريا مع كوت ديفوار وغينيا. ومن المهم أيضا الإشارة إلى أن قرار مجلس الأمن ٢٠٦٦ (٢٠١٢) أذن بنشر ثلاث وحدات شرطة مشكلة إضافية، وهي زيادة نسبتها ٥٠ في المائة تقريبا في نشر أفراد الشرطة المشكلة التابعين للبعثة، وهو ما يعكس طبيعة التهديدات الأمنية في ليبريا ويدعم الشرطة الوطنية الليبرية التي لا تزال في مهدها والقطاع الأمني الأوسع نطاقا. وبالإضافة إلى ذلك، تتطلب ولاية البعثة التي تشمل جملة أمور، منها الاستمرار في بناء قدرات الشرطة الوطنية الليبرية، ودعم توطيد سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد وعملية تطبيق اللامركزية في ليبريا، تواجدا مستمرا للشرطة المدنية وشرطة الأمم المتحدة في مقاطعات ليبريا الـ ١٥. ويتواصل عمل أفراد الشرطة والمراقبين العسكريين والموظفين المدنيين التابعين للبعثة في المواقع التي تنسحب منها القوات العسكرية. وبالإضافة إلى الدعم اللوجستي لنقل الأفراد والمعدات ضمن البلد، هناك

حاجة إلى إعادة هيكلة المرافق القائمة لإنشاء مجمعات أصغر حجما وتجديد المرافق القائمة. وتشمل مشاريع التشييد التي تنفذ لدعم هذه الاحتياجات تركيب سياجات جديدة للمعسكرات التي قلصت مساحاتها والقيام بأعمال الترميم التي تشتد الحاجة إليها للمباني والهياكل الأساسية القائمة، وكذلك استبدال المعدات القديمة. وعلاوة على ذلك، ستؤدي إعادة عناصر التمكين العسكرية إلى أوطانها إلى نقل بعض مسؤوليات الدعم إلى العنصر المدني للبعثة. ولهذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة للخدمات الطبية والهندسية التي جرت العادة أن تقدمها العيادات وكتائب الهندسة المملوكة للوحدات، وكذلك بالنسبة للخدمات الأمنية المتعلقة بواجبات قوة الحراسة.

٢٧ - وقبل البدء بالخفض الحالي للقوام العسكري، أبقت البعثة على ١٠١ موقع دعما لولاية البعثة، أغلق منها ١٨ موقعا رئيسيا وثانويا خلال المرحلة الأولى، وستغلق سبعة مواقع رئيسية وثانوية بحلول نهاية المرحلة الثانية من خفض القوام العسكري، وهو ما يمثل تخفيضا بنسبة ٢٥ في المائة. وفي بداية الفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، ستعمل البعثة انطلاقا من ٧٦ موقعا، ستغلَق سبعة منها فقط خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. ومن غير الممكن زيادة الترشيد في عدد المواقع في هذا الوقت دون إحداث ثغرات في قدرة البعثة على الإنجاز في المجالات الرئيسية التي تكلف فيها بمهام. ويجري دعم تلك المواقع بخدمات الدعم اللازمة من الموارد الخاصة بالبعثة، حيث لا تزال الاستعانة بمصادر خارجية غير ممكنة عمليا.

٢٨ - وتقييم البعثة بانتظام كفاءة خطوط إمداد البعثة وتكفل صيانتها. وتجدر الإشارة إلى أن الانخفاض المقرر في قوام القوة للمرحلة الثالثة من انسحاب القوات العسكرية يشمل قوات تدعم بسهولة من منروفيا، وأن الحاجة إلى الإبقاء على خطوط إمداد طويلة على امتداد الحدود الإيفوارية والغينية ستظل قائمة إلى ما بعد حزيران/يونيه ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، تتسم الوحدات التي ستنشر على طول المناطق الحدودية خلال فترة الميزانية ٢٠١٤/٢٠١٥ بأنها أقل اكتفاء ذاتيا من الوحدات التي كانت موجودة سابقا في تلك المناطق، وهي ستحتاج إلى تعزيز خطي الدعم الثاني والثالث من البعثة. وتحتاج البعثة إلى الحفاظ على قوة مرنة متنقلة ذات قدرة على دعم السلطات الوطنية في الاستجابة للحوادث الأمنية، بما في ذلك في المواقع التي لم يعد يوجد فيها العنصر العسكري التابع للبعثة. ولا يمكن دعم وضع القوة هذا من مونروفيا و/أو من العدد المتناقص للمواقع الإقليمية في ظل حالة الهياكل الأساسية للطرق والمناخ في ليبريا.

٢٩ - ويشغّل الكثير من أصول البعثة، مثل المركبات ومعدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، منذ عدد من السنوات، وهي في حالة تتدهور على مر الزمن، وهو ما يؤدي،

بالتالي، إلى زيادة تكاليف التشغيل والصيانة وتراجع الإنتاجية بسبب فترات التوقف عن العمل. وإذ تخطط البعثة لأفق يمتد إلى المعلم الهام المتمثل بالانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٧، ستسعى إلى استبدال معداتها القديمة من أجل كفالة استدامة تقديم الخدمات. وتقيّم البعثة عدد ونوع الأصول التي تبررها احتياجات الدعم المتوقعة المتوائمة مع عمليتها الانتقالية. وسيجري شطب الأصول التي يتبين أنها تشكل فائضا عن الاحتياجات التشغيلية والتخلص منها بطريقة تتسق مع سياسات الأمم المتحدة. وعلى الرغم من الانخفاض في مجموع المخزونات، يستلزم تدهور وتقادم نسبة مئوية كبيرة من مجموع المخزون الاستبدال العاجل للمركبات والمباني الجاهزة والمولدات الكهربائية ومكيفات الهواء والخواديم ومعدات الاتصالات. ولا يزال التنفيذ التدريجي لنظام أوموجا يمثل أولوية للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ وهو سيتطلب إجراء تحديث لمعدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وهياكلها الأساسية وبذل جهود مكثفة لتدريب جميع أفراد البعثة على استخدام النظام الجديد والإجراءات الجديدة. وعلاوة على ذلك، تشمل تقديرات ميزانية الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ اعتمادا لتغطية التكاليف غير المباشرة دعما لنظام أوموجا وغيره من نظم تكنولوجيا المعلومات في الميدان. ويرد إيضاح تفصيلي في تقرير الأمين العام عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠١٥ (A/68/731).

٣٠ - وتواصل البعثة برنامجها لإصلاح الطرق في فصل الجفاف، حيث تركز على طرق الإمداد الرئيسية والثانوية للبعثة. وينفذ البرنامج بالتنسيق مع وزارة الأشغال العامة الليبرية لتفادي الازدواجية في الجهود مع الإقرار في الوقت نفسه بالقيود التي يفرضها التمويل العام الوطني المتاح.

٣١ - وتستعرض البعثة باستمرار أصولها الجوية بغرض استخدامها على النحو الأمثل وكفالة تقديم الخدمات بشكل فعال. وستقوم البعثة في سياق خفض قوامها العسكري بتقليص أسطولها من الطائرات بالاستغناء عن طائرة من طائرات الشحن الثقيلة (من طراز Mi-26) وطائرتي هليكوبتر متوسطتين للخدمات (من طراز Mi-8 MT) وطائرة ركاب واحدة ثابتة الجناحين (من طراز B-737). غير أن الحاجة إلى المحافظة على سهولة التنقل والقدرة على الاستجابة وإمكانية الإجلاء في بلد يفتقر إلى الهياكل الأساسية الأولية للطرق، بالاقتران مع موسم طويل من الأمطار الغزيرة، ستقتضي من البعثة أن تواصل تشغيل طائرتين ثابتتي الجناحين وثماني طائرات ذات أجنحة دوارة، منها ست طائرات هليكوبتر عسكرية، في الفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، سيتواصل استخدام ثلاث طائرات

عسكرية (من طراز Mi-24)، تتمركز حاليا في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في إطار ترتيبات تقاسم التكاليف (٥٠:٥٠) مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

٣٢ - وتجري البعثة استعراضا موسعا لاحتياجاتها من الموظفين المدنيين، مع مراعاة مسائل رئيسية، منها خفض القوام العسكري، وتحديد نسب ملاك الموظفين وتشكيله بما يتماشى مع توجيهات مقر الأمم المتحدة، وإجراء تخفيض كبير في عدد الموظفين الدوليين في قسمي دعم البعثة والأمن. وبذلت جهود كبيرة لتحقيق تخفيض عام في ملاك الموظفين والبقاء في الوقت نفسه على علم بعبء العمل الضروري لتنفيذ انسحاب عسكري مقرر ومنظم، وإعادة تشكيل القوات المتبقية، وتحديد المرافق التي يجري إخلاؤها، وإعادة ملء الثغرات التي خلفها انسحاب عناصر التمكين العسكرية بالموارد المدنية، لا سيما وحدات الهندسة العسكرية والوحدات الطبية، وكذلك توفير أفراد قوة الحراسة الأمنية في مرافق البعثة.

٣٣ - وسيضم ملاك البعثة المقترح من الموظفين المدنيين ٦٥٥ ١ موظفا، منهم ٤٤٣ موظفا دوليا و ٩٤٣ موظفا وطنيا و ٢٣٧ من متطوعي الأمم المتحدة و ٣٢ من الأفراد المقدمين من الحكومات. ويعكس هذا الملاك إلغاء ٥٤ وظيفة (٤٣ وظيفة لموظف دولي و ١١ وظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة)، وإعادة انتداب ٢١ وظيفة دائمة ومؤقتة (وظيفتان لموظف دولي و ١٢ وظيفة لموظف وطني و ٧ وظائف مؤقتة لمتطوعي الأمم المتحدة)، ونقل ٦٠ وظيفة دائمة ومؤقتة (١٧ وظيفة لموظف دولي و ٣٢ وظيفة لموظف وطني و ١١ وظيفة مؤقتة لمتطوعي الأمم المتحدة)، وإعادة تصنيف أربع وظائف (وظيفة من الرتبة مد-١ إلى الرتبة ف-٥، ووظيفتان من الرتبة ف-٥ إلى الرتبة ف-٤، ووظيفة من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٣) وتحويل وظيفتين (وظيفتان من فئة الخدمة الميدانية إحداهما إلى وظيفة موظف فني وطني والأخرى إلى وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة).

٣٤ - ويعكس الهيكل التنظيمي المقترح للبعثة للفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ أيضا إعادة تنظيم قسم دعم البعثة في إطار عنصر الدعم، وكذلك التغييرات المدخلة على قسم الأمن وفريق السلوك والانضباط. وفي هذا الصدد، تنقل الركائز السابقة للخدمات الإدارية (مكتب رئيس الخدمات الإدارية، وقسم المالية، وقسم المشتريات، وقسم الخدمات الطبية، وقسم إدارة الموارد البشرية، وقسم إدارة الممتلكات، ووحدة إدارة المعلومات، ووحدة دعم متطوعي الأمم المتحدة) وخدمات الدعم المتكامل (مكتب رئيس خدمات الدعم المتكامل، والمركز المشترك للعمليات اللوجستية، وقسم مراقبة الحركة، وقسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وقسم الإمدادات، وقسم الهندسة، وقسم الطيران، وقسم النقل، ووحدة التحقق من المعدات المملوكة للوحدات) بالإضافة إلى مكتب مدير دعم البعثة (مكتب المدير، وقسم

الميزانية، والمكتب الإقليمي لسلامة الطيران لغرب أفريقيا، والمكاتب الإقليمية) لتتماشى مع نموذج استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي الذي يتألف من ركيزتين أساسيتين، هما إدارة سلسلة الإمدادات (مكتب رئيس إدارة سلسلة الإمدادات، وقسم إدارة الممتلكات، وقسم مراقبة الحركة، وقسم المشتريات، وقسم الإمدادات والمستودع المركزي، ووحدة التحقق من المعدات المملوكة للوحدات، وقسم المالية والميزانية) وتقديم الخدمات (مكتب رئيس تقديم الخدمات، وقسم الخدمات الطبية، وحدة إدارة المعلومات، وقسم الطيران، وقسم النقل، وقسم إدارة الموارد البشرية، ووحدة دعم متطوعي الأمم المتحدة، وقسم الهندسة، وقسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) بالإضافة إلى مكتب مدير دعم البعثة (مكتب المدير، والمكتب الإقليمي لسلامة الطيران لغرب أفريقيا، ومركز عمليات دعم البعثة والمكاتب الإقليمية).

٣٥ - وسيترتب على مقترح البعثة بإعادة مواءمة أقسام دعم البعثة القائمة مع الركيزتين الرئيسيتين لاستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، وهما إدارة سلسلة الإمدادات وتقديم الخدمات، اللتين يرأس كل منها رئيس دائرة برتبة مد-١، تنقيح التسلسل الإداري الوظيفي الذي سيكفل تحسين المواءمة مع أولويات تقديم الخدمات. ومن المقرر إعادة تشكيل المهام السابقة لرئيس ركيزة الخدمات الإدارية ورئيس ركيزة خدمات الدعم المتكامل لتعكس إعادة الهيكلة هذه، وبحيث تجمع مسؤوليات أقسام الخدمات اللوجستية والإدارية ليتولاها رئيس ركيزة تقديم الخدمات (باستخدام الوظيفة القائمة لرئيس الخدمات المتكاملة برتبة مد-١) وبحيث تعهد الأقسام ذوات المسؤوليات المتصلة بالدورة الكاملة لاقتناء السلع والخدمات إلى رئيس ركيزة إدارة سلسلة الإمدادات (باستخدام الوظيفة القائمة لرئيس الخدمات الإدارية برتبة مد-١).

٣٦ - وتشمل الفوائد المتوقعة تسريع وتحسين تقديم الخدمات وبالتالي تنفيذ الولايات على نحو أكثر فعالية وتعزيز الإشراف على الموارد والمساءلة عنها، بما في ذلك من خلال تحقيق أوجه الكفاءة ووفورات الحجم. وبينما تجري الآن عملية المواءمة مع نموذج استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي في البعثات، ستكون هياكل البعثة متوائمة مع هياكل البعثات الأخرى، وهي ستتيح بالتالي تحسين تنسيق الأنشطة وتبادل أفضل الممارسات. ومن المقترح إنشاء مستودع مركزي للأصول والمخزون لأقسام الإمدادات، والنقل، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في إطار قسم الإمدادات، بحيث يزود بالموظفين من ضمن الموارد القائمة من الموظفين من جميع الأقسام الثلاثة المتأثرة. وتعكس ميزانية الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ نقل الوظائف ذات الصلة من قسمي النقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى قسم

الإمدادات والمستودع المركزي. وتستلزم إعادة تنظيم وظائف سلسلة الإمدادات إجراء المزيد من التغييرات في جميع أنشطة قسم مراقبة الحركة وهيكله وملاكه الوظيفي. وسيتطلب أيضا إنشاء مستودع مركزي يتبع لقسم الإمدادات أن يشغِّل قسم مراقبة الحركة مستودعا للمرور العابر من أجل تجميع البضائع وتسليمها. وتقترح أيضا البعثة دمج قسمي الميزانية والشؤون المالية لإنشاء قسم جديد للمالية والميزانية تحت إشراف رئيس الشؤون المالية والميزانية. ويُقترح أيضا، من أجل زيادة مستوى الرقابة التنفيذية التي يتولاها مدير دعم البعثة على ركيزتي نموذج استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، أن ينقل المركز المشترك للعمليات اللوجستية (الذي كان يتبع سابقا خدمات الدعم المتكامل) بحيث يصبح تحت الإشراف المباشر لمدير دعم البعثة من أجل تيسير التنسيق والرقابة المركزيين.

٣٧ - وبالإضافة إلى ذلك، وبينما تمضي البعثة قدما بنقل المهام الأمنية وبالتحضير لانتخابات منتصف المدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ والانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٧، ومن أجل تيسير الجوانب السياسية لتنفيذ ولاية البعثة، من خلال المساعي الحميدة عموما، يُقترح نقل قسم التحليل السياسي من عنصر توطيد الحكم الديمقراطي إلى عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة.

٣٨ - وسوف تسعى البعثة إلى تحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة خلال فترة الميزانية ٢٠١٤/٢٠١٥ من خلال الاستخدام الأمثل لأسطولها من الطائرات وتخفيض عدد آلات النسخ المستأجرة.

٣٩ - وتمثل الاحتياجات المقدرة من الموارد للإنفاق على البعثة وتشغيلها للفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ انخفاضا نسبته ٩ في المائة (٨٠٠ ٧٩٣ ٤٢ دولار) مقارنة بمستوى الميزانية للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤.

٤٠ - وتعكس تقديرات التكاليف للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ تخفيضات في الموارد فيما يتعلق بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، تعزى أساسا إلى خفض القوام العسكري للبعثة وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، الذي ينطوي على تخفيض قوام أفراد الوحدات العسكرية من ٨٧٣ ٥ فردا في الفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ٧٦٥ ٤ فردا بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١٤، وإلى ٥٨٩ ٣ فردا بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، كما تعكس تخفيضات في الموارد فيما يتعلق بالأفراد المدنيين، تعزى أساسا إلى تخفيض قدره ٤٣ وظيفة دولية، وبالاحتياجات من التكاليف التشغيلية، تعزى أساسا إلى النقصان في الاحتياجات من النقل الجوي بسبب وقف تشغيل طائرة ركاب واحدة ثابتة الجناحين وثلاث طائرات هليكوبتر من أسطول البعثة.

٤١ - وستواصل البعثة الالتزام بسياسات الحماية البيئية الصارمة في ما يتعلق بكل مجال من مجالات عملياتها، بما في ذلك صيانة أماكن العمل، وتخزين وتوفير الوقود ومواد التشحيم، وأماكن غسيل المركبات، وتخزين النفايات والتخلص الآمن منها (بما في ذلك النفايات الطبية)، وتخزين المواد الخطرة والتخلص منها، وإدارة مدافن القمامة وتنظيفها. وستبذل جهود خاصة لتنظيف المواقع التي تخليها البعثة قبل تسليمها.

٤٢ - ويمكن أن يتأثر تنفيذ البعثة لولايتها، لا سيما فيما يتعلق بالتسليم التدريجي للمسؤوليات الأمنية إلى حكومة ليبريا وتقديم الدعم لعمليات الإصلاح السياسي والمؤسسي الشاملة، بعدد من العوامل الخارجية، بما في ذلك الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية لتنفيذ الإصلاح السياسي وإصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون؛ وعدم كفاية التمويل المقدم من الحكومة والجهات المانحة لقطاعي العدالة والأمن وعمليات الإصلاح المختلفة؛ وحدوث تدهور في البيئة السياسية والأمنية في منطقة اتحاد نهر مانو؛ وتدفق اللاجئين إلى ليبريا من البلدان المجاورة بسبب نشوء أزمة مماثلة؛ والاحتياجات غير المنظورة من الموارد اللازمة لتعزيز الحدود الليبرية مع كوت ديفوار؛ وتسريع خطى خفض القوام العسكري لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مما يؤدي إلى انخفاض قدرتها على توفير الدعم الاحتياطي إلى البعثة في حالة وقوع حادث أمني كبير؛ وتواصل انخفاض أسعار الموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى انخفاض إيرادات الحكومة عما هو متوقع؛ واستمرار عدم الاستقرار في الأسواق المالية العالمية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الوقود، وهو ما من شأنه أن يؤثر في القوة الشرائية للبعثة وبالتالي في قدرتها على تحقيق بعض النواتج المقررة.

جيم - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي

٤٣ - ستواصل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، عملا بقرار مجلس الأمن ٢١١٦ (٢٠١٣)، تعزيز تعاونها فيما بين البعثات مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وأفرقة الأمم المتحدة القطرية ذات الصلة لإتاحة المجال لوضع أطر تعاون ذات تركيز محدد وذات قدرة على الاستجابة. وستشمل أولويات البعثة زيادة الدعم المقدم إلى الجهود الوطنية والجهود الرباعية الأطراف (حكومتا ليبريا وكوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار) الرامية إلى تحقيق الاستقرار على الحدود والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي. وفي هذا الصدد، ستواصل البعثة العمل مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار دعما لقيام حكومتي ليبريا وكوت ديفوار بوضع وتنفيذ رؤية واستراتيجية مشتركتين فيما يتعلق بالرصد، وتقاسم المعلومات، وتنسيق الإجراءات على طول الحدود المشتركة،

بما في ذلك تقديم الدعم، حسب الاقتضاء، إلى عملية نزع السلاح في كوت ديفوار، والتصدي لوجود جهات فاعلة مسلحة وأسلحة على طول الحدود. وستواصل أيضا البعثة دعم الحلول الدائمة للاجئين في ليبريا، لا سيما عودة اللاجئين. وستقوم البعثة، جنبا إلى جنب مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بتعزيز مشاركتها مع اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دعما لتنفيذ استراتيجية أمنية على الصعيد الإقليمي. وسيستند ذلك إلى الأطر القائمة المتعلقة بالأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي، في إطار الأساس الذي يقوم عليه التعاون مع ليبريا وتقديم الدعم لها في المستقبل غير المنظور في مرحلة ما بعد البعثة. وفي الوقت نفسه، ستواصل البعثة المشاركة في مبادرات التنسيق، التي ينظمها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، والتي تتعلق بالتطورات السياسية والأمنية على الصعيد الإقليمي.

٤٤ - وستواصل البعثة أيضا ترتيبات تقاسم التكاليف مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار فيما يتعلق بطائرات الهليكوبتر العسكرية الثلاث (من طراز Mi-24).

دال - الشراكات والتنسيق بين الأفرقة القطرية والبعثات المتكاملة

٤٥ - في ضوء العملية الانتقالية الجارية للبعثة، وفي انتظار إحراز المزيد من التقدم في تنفيذ الولاية، ستعزز البعثة تكاملها مع فريق الأمم المتحدة القطري في المجالات الشاملة لعدة قطاعات من الأنشطة المقررة بهدف الشروع في الأعمال التحضيرية لخروج البعثة في نهاية المطاف. وسيشمل ذلك إجراء عملية تخطيط استراتيجي لتوجيه عملية نقل المسؤوليات المدنية. وستتيح هذه العملية تحقيق المزيد من تكامل الأنشطة التكميلية التي تضطلع بها البعثة مع أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري.

٤٦ - وفي إطار ''توحيد الأداء''، ستواصل منظومة الأمم المتحدة في ليبريا تنفيذ برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، الذي يتواءم مع برنامج عمل الحكومة من أجل التحول للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧ والرؤية الطويلة الأجل ''نهضة ليبريا لعام ٢٠٣٠''. وتمشيا مع التوصيات الصادرة عن استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات التي اعتمدتها الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (٢٢٦/٦٧)، ستواصل أفرقة الركائز التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تنسيق ورصد ميزانيات ونتائج برنامج وحدة العمل من خلال خطط العمل السنوية المتكاملة. وسيتواصل توجيه التمويل من خلال الصندوق الواحد لليبريا، الذي سيمول مكونات البرامج المشتركة لبرنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة.

٤٧ - وستواصل البعثة التركيز على نهج البرامج المشتركة لدعم قطاعات محددة، وستسعى جاهدة لزيادة تعزيز التعاون فيما يتعلق بالبرامج المشتركة القائمة. وفي قطاع سيادة القانون، سيتواصل تنشيط الشراكة القوية بالفعل بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك مع كيانات أخرى تابعة لفريق الأمم المتحدة القطري، من خلال مواصلة تنفيذ ترتيب مركز التنسيق العالمي فيما يتعلق بالشرطة والعدالة والسجون.

٤٨ - وستواصل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري دعم التعاون الرسمي لليبريا مع لجنة بناء السلام من خلال البرنامج المشترك للعدالة والأمن، ومن خلال إطار مماثل للمصالحة يتضمن الأولويات المحددة في برنامج بناء السلام في ليبريا. وبالإضافة إلى ذلك، ستقدم البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري الدعم لمشاركة ليبريا في الاتفاق الجديد، الذي من المتوقع أن يعزز تحسين ومواءمة أولويات بناء السلام في البلد.

هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج

٤٩ - تيسيرا لعرض التغييرات المقترحة في الموارد البشرية، حُددت ست فئات من الإجراءات التي يمكن اتخاذها فيما يتعلق بالموظفين. ويرد تعريف للمصطلحات المتعلقة بالفئات الست في المرفق أولا - ألف لهذا التقرير.

التوجيه التنفيذي والإدارة

٥٠ - يتولى المكتب المباشر للممثل الخاص للأمين العام توفير التوجيه للبعثة وإدارتها بوجه عام.

الجدول ١

الموارد البشرية: التوجيه التنفيذي والإدارة

	الموظفون الدوليون								الموظفون المدنيون
	و أ ع/أ ع م	مد-١	مد-٢/ ف-٥/ ف-٤	ف-٣/ ف-٢	الخدمة الميدانية	**المجموع الفرعي**	الموظفون الوطنيون[أ]	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
مكتب الممثل الخاص للأمين العام/ النائب الرئيسي للممثل الخاص للأمين العام									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	١	١	٥	—	٤	١١	١	—	**١٢**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	١	١	٥	—	٤	١١	١	—	**١٢**
صافي التغير	**—**	**—**	**—**	**—**	**—**	**—**	**—**	**—**	**—**

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون								الموظفون الوطنيون[أ]	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	و أ ع/أ ع م	مد-٢/ مد-١	ف-٥/ ف-٤	ف-٣/ ف-٢	الخدمة الميدانية	**المجموع الفرعي**					
قسم الشؤون القانونية											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	—	—	٢	١	١	**٤**			—	—	**٤**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	—	—	٢	١	١	**٤**			—	—	**٤**
صافي التغير	**—**	**—**	**—**	**—**	**—**	**—**			**—**	**—**	**—**
وحدة التخطيط الاستراتيجي											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	—	—	٢	—	١	**٣**			٢	—	**٥**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	—	—	٢	—	١	**٣**			٢	—	**٥**
صافي التغير	**—**	**—**	**—**	**—**	**—**	**—**			**—**	**—**	**—**
وحدة دعم التعاون على الصعيد الإقليمي وفي ما بين البعثات											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	—	—	١	—	١	**٢**			—	١	**٣**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	—	—	١	—	١	**٢**			—	١	**٣**
صافي التغير	**—**	**—**	**—**	**—**	**—**	**—**			**—**	**—**	**—**
فريق الدعم الميداني											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	—	—	١	١	١	**٣**			١	—	**٤**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	—	—	١	١	١	**٣**			١	—	**٤**
صافي التغير	**—**	**—**	**—**	**—**	**—**	**—**			**—**	**—**	**—**
مكاتب المقاطعات											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	—	—	٥	٢٥	—	**٣٠**			٤٣	٢٨	**١٠١**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	—	—	٥	٢٥	—	**٣٠**			٤٣	٢٨	**١٠١**
صافي التغير	**—**	**—**	**—**	**—**	**—**	**—**			**—**	**—**	**—**
مركز التحليل المشترك للبعثة											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	—	—	٤	١	١	**٦**			١٥	٢	**٢٣**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	—	—	٤	١	١	**٦**			١٥	٢	**٢٣**
صافي التغير	**—**	**—**	**—**	**—**	**—**	**—**			**—**	**—**	**—**
مركز العمليات المشتركة											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	—	—	٢	—	١	**٣**			—	٢	**٥**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	—	—	٢	—	١	**٣**			—	٢	**٥**
صافي التغير	**—**	**—**	**—**	**—**	**—**	**—**			**—**	**—**	**—**

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون								الموظفون الوطنيون[أ]	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	و أ ع/أ ع م	مد-٢/ مد-١	ف-٥/ ف-٤	ف-٣/ ف-٢	الخدمة الميدانية	**المجموع الفرعي**					
مكتب الاتصالات والإعلام											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	–	١	٣	٦	٥	**١٥**			٣٥	٥	**٥٥**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	–	–	٣	٦	٥	**١٤**			٣٥	٥	**٥٤**
صافي التغير	–	(١)	–	–	–	(١)			–	–	(١)
قسم الشؤون السياسية											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	–	–	–	–	–	–			–	–	–
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	–	١	٤	٢	١	**٨**			٢	٣	**١٣**
صافي التغير	–	**١**	**٤**	**٢**	**١**	**٨**			**٢**	**٣**	**١٣**
المجموع، التوجيه التنفيذي والإدارة											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	١	٢	٢٥	٣٤	١٥	**٧٧**			٩٧	٣٨	**٢١٢**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	١	٢	٢٩	٣٦	١٦	**٨٤**			٩٩	٤١	**٢٢٤**
صافي التغير	–	–	**٤**	**٢**	**١**	**٧**			**٢**	**٣**	**١٢**

(أ) يشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

الموظفون الدوليون: نقصان صاف قدره ٧ وظائف (إعادة انتداب وظيفة واحدة برتبة مد-١؛ ونقل وظيفة واحدة برتبة ف-٥ و ٣ وظائف برتبة ف-٤ ووظيفتين برتبة ف-٣ ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية، وإلغاء وظيفة واحدة برتبة مد-١)

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفتين (نقل موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة ٣ وظائف (نقل)

مكتب الاتصالات والإعلام

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة برتبة مد-١)

٥١ - يوفر مكتب الاتصالات والإعلام، بملاكه المأذون به حاليا من الموظفين وقدره ٥٥ وظيفة ثابتة ومؤقتة (١ مد-١، و ١ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ٦ ف-٣، و ٥ من فئة الخدمة الميدانية، و ٤ وظائف لموظف فني وطني، و ٣١ وظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة، و ٥ وظائف مؤقتة لمتطوعي الأمم المتحدة)، إعلاما موثوقا ودقيقا وفي حينه على الصعيدين الوطني والدولي فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

ومنظومة الأمم المتحدة ككل إلى حكومة ليبريا في جهودها الرامية إلى تحقيق حالة مستقرة من الأمن وتوطيد السلام، وكذلك فيما يتعلق بأهداف البعثة والتقدم الذي تحرزه. ويقوم أيضا مكتب الاتصالات والإعلام بتنسيق الأنشطة الإعلامية الداخلية والخارجية التي تضطلع بها البعثة، بما في ذلك مع الحكومة وكذلك مع الشركاء الوطنيين والدوليين الآخرين فيما يتعلق بتعزيز البرامج الخاصة بهم. وبينما تنفذ البعثة عملية نقل مهامها بشكل تدريجي، سيواصل المكتب القيام بدور بالغ الأهمية في إدارة توقعات الجمهور الليبري بحيث يخفف من حدة الشواغل المتعلقة بخفض القوام العسكري ويوفر معلومات موضوعية ودقيقة وفي حينها للتصدي للشائعات. وتركز الآن البعثة على دعم حكومة ليبريا في تولي قيادة جهودها الخاصة في مجال الاتصالات. وفي هذا الصدد، يزيد مكتب الاتصالات والإعلام من وتيرة تسليم المزيد من المسؤوليات إلى السلطات الحكومية، وبذلك لن يتطلب حجم ونطاق الأنشطة التي يقوم بها المكتب إشرافا إداريا من موظف أول لشؤون الإعلام من الرتبة مد-١. ويُقترح، من ثم، إلغاء هذه الوظيفة. وسيتولى مهام الموظف الأول لشؤون الإعلام النائب الحالي للموظف الأول لشؤون الإعلام والمتحدث الرسمي (ف-٥) الذي سيصبح الآن رئيس شؤون الإعلام.

قسم الشؤون السياسية

الموظفون الدوليون: زيادة ٨ وظائف (إعادة انتداب وظيفة برتبة مد-١ من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد الحكم الديمقراطي) ونقل وظيفة واحدة برتبة ف-٥ و ٣ وظائف برتبة ف-٤ ووظيفتين برتبة ف-٣ ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية من قسم التحليل السياسي)

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفتين (نقل وظيفتين وطنيتين من فئة الخدمة العامة من قسم التحليل السياسي)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة ٣ وظائف (نقل ٣ وظائف من قسم التحليل السياسي)

٥٢ - بينما تمضي البعثة قدما بنقل المهام الأمنية وبالتحضير لانتخابات منتصف المدة في تشرين الأول/أكتوبر والانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٧، هناك حاجة ماسة إلى وظيفة سياسية معززة يمكنها أن تزود قيادة البعثة بالتوجيه الاستراتيجي، وتملك الإمكانات اللازمة لتيسير الجوانب السياسية الجوهرية من تنفيذ ولاية البعثة عن طريق المساعي الحميدة، ويمكنها أن تستخدم كمورد مشترك لقيادة البعثة. وفي هذا الصدد، يُقترح إعادة تشكيل قسم التحليل السياسي في قسم للشؤون السياسية، يرأسه موظف أول للشؤون السياسية برتبة مد-١، ويتبع مباشرة للممثل الخاص للأمين العام. وسيعد القسم التحليل السياسي

المتكامل لإبقاء قيادة البعثة على علم بالتطورات الحاصلة في البيئة السياسية وتوفير منظورات سياسية بشأن الحكم والمصالحة والاستعراض الدستوري، والعمليات الانتخابية والتشريعية، والمشاركة في العمليات السياسية الجارية المتصلة بجميع جوانب تنفيذ الولاية، بما في ذلك سيادة القانون والأمن، أو إسداء المشورة إلى قيادة البعثة بشأن هذه العمليات. وسيقوم قسم الشؤون السياسية، بناء على الهيكل المعزز للمكتب الميداني التابع للبعثة، بتقديم الدعم لزيادة تقديم التقارير السياسية من المقاطعات عن الأولويات الأساسية للولاية، بما في ذلك تطبيق اللامركزية والانتخابات. وسيقوم القسم، جنبا إلى جنب مع عناصر البعثة ذات الصلة وفريق الأمم المتحدة القطري، بوضع وتنفيذ الجوانب السياسية لاستراتيجية خروج البعثة. وسيضم قسم الشؤون السياسية وظيفة مسؤول أول للشؤون السياسية برتبة مد-١، وهي وظيفة من المقرر ملؤها عن طريق إعادة انتداب وظيفة برتبة مد-١ من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد الحكم الديمقراطي)، ووظيفة واحدة برتبة ف-٥ لكبير موظفي الشؤون السياسية، وثلاث وظائف برتبة ف-٤، ووظيفتين برتبة ف-٣، و ٣ وظائف مؤقتة لموظفي شؤون سياسية من متطوعي الأمم المتحدة، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة لمساعد إداري، يجري ملؤها كلها من خلال نقل وظائف مقابلة من قسم التحليل السياسي.

العنصر ١: الأمن

٥٣ - ستواصل البعثة، على النحو المفصل في الإطار الوارد أدناه، تنفيذ ولايتها الأمنية من خلال تقديم الدعم التشغيلي، وبناء مؤسسات وقدرات قطاع الأمن، في سياق نقل المهام الأمنية. وإذا ما سمحت الظروف الأمنية، ستنفذ البعثة المرحلة الثالثة والأخيرة من خفض القوام العسكري المقرر، الأمر الذي سيؤدي إلى تخفيض القوة بأكثر من ١ ٠٠٠ جندي. وسوف يتطلب ذلك أن تسرع المؤسسات الأمنية الليبرية في تطوير الأجهزة الأمنية بحيث تتمكن من الاضطلاع بمسؤولية متزايدة عن المهام الأمنية. وتحقيقا لهذه الغاية، ستعزز البعثة الدعم الذي تقدمه إلى الحكومة في مجال بناء المؤسسات والقدرات. وستواصل أيضا الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة القيام بدور حاسم في تحقيق الاستقرار داخل القطاع الأمني من خلال دعم الأجهزة الأمنية الوطنية في استجابتها للحوادث العنيفة.

٥٤ - ومن أجل تقديم الدعم للحكومة للمرور بمرحلة انتقالية أمنية ناجحة، ستساعد بعثة الأمم المتحدة في ليبريا أجهزة الأمن الوطنية في الحفاظ على بيئة أمنية مستقرة. وستشمل أولويات الجيش مواصلة تعزيز الأمن على طول حدود ليبريا مع غينيا وكوت ديفوار وفي العاصمة الليبرية لمساندة الجهود الرامية إلى منع وقوع الحوادث الأمنية والتصدي للتحديات في مجال حماية المدنيين. وفي هذا الصدد، سيكون الجيش بمثابة مستجيب ثالث يدعم الشرطة الوطنية الليبرية وشرطة الأمم المتحدة. وبما أن البعثة لم يعد لديها ما يكفي من وجود عسكري في بعض مقاطعات البلد البالغ عددها ١٥ مقاطعة، ستكون بحاجة إلى المحافظة على ما يلزم من اليقظة والقدرة على التنقل للاستجابة السريعة في المناطق التي تم إخلاؤها، دعما للسلطات الوطنية إذا اقتضى الأمر. وستظل وحدات الشرطة المشكلة العشر التابعة للبعثة تكتسي أهمية بالغة في ما يخص قدرة البعثة على الاستجابة السريعة. وفي الوقت نفسه، يُتوقع أن يؤدي النشر المقرر لضباط مدرَّبين ومجهزين من وحدة دعم الشرطة في مركزين إقليميين إضافيين للعدالة والأمن في هاربر وزويدرو إلى توسيع قدرة الشرطة الوطنية الليبرية على الاستجابة. وخلال السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة، ينبغي أن يوفر نشر وحدة دعم الشرطة قدرات الاستجابة للشرطة الوطنية في جميع مناطق الشرطة الخمس في ليبريا. وستستلزم عمليات النشر هذه زيادة اشتراك مستشاري شؤون الشرطة التابعين للبعثة في المواقع، لا سيما على صعيد المقاطعات. وستواصل وحدات الشرطة المشكلة أيضا المؤازرة الأمنية للشرطة الوطنية الليبرية، حسب الاقتضاء. وستزيد الوحدات، بصفتها تلك، في أنشطتها المتعلقة بالدوريات، وبخاصة في تلك المناطق التي انسحبت منها الوحدات العسكرية التابعة للبعثة.

٥٥ - وستواصل البعثة التخطيط للعملية الانتقالية الأمنية مع المؤسسات الأمنية الوطنية، بما في ذلك الشرطة الوطنية الليبرية، والقوات المسلحة الليبرية، ومكتب الهجرة والتجنيس، ومكتب الإصلاحيات وإعادة التأهيل، وكذلك مع الشركاء الإقليميين والدوليين. وستقوم البعثة بإعادة تشكيل أنشطتها دعما للجهود الوطنية الرامية إلى معالجة الثغرات الحرجة في القدرات المحددة في التقييم الأساسي للشرطة الوطنية الليبرية، الذي اضطلعت به الشرطة ذاتُها والبعثة في عام ٢٠١٣. وتهدف الزيادة في الاشتراك في المواقع على جميع المستويات إلى تعزيز القدرات القيادية والإدارية للشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنيس من خلال التوجيه، وتقديم المشورة، والتدريب وبرامج وأنشطة الدعم التشغيلي والمساعدة التقنية. وستنشئ البعثة أيضا آليات للرصد والتقييم لتحسين تتبع الحالة الأمنية في المناطق التي شهدت انسحابا عسكريا للبعثة منها ومساندة الحكومة في تعزيز قدراتها المتعلقة بالإنذار المبكر، والوقاية، والاستجابة.

٥٦ - وستعزز البعثة تركيزها على تحسين أمن الحدود واستقرارها من خلال دعم زيادة العمل المشترك عبر الحدود على جميع المستويات والزيادة في دعم مكتب الهجرة والتجنيس. وستشمل هذه المساندة زيادة في قدرة شرطة الأمم المتحدة على تقديم التدريب بشأن أمن الحدود وإدارتها. وسيجرى تقييم أساسي للقدرات، شبيه بالتقييم الذي قامت به الشرطة الوطنية الليبرية. وسيظل أيضا التعاون فيما بين البعثات والتعاون الإقليمي بشأن الجهود الرامية إلى دعم الحكومة في تأمين الحدود الليبرية وتحقيق استقرارها أولوية من الأولويات.

٥٧ - وستعمل البعثة مع جميع الشركاء في مبادرة ساحل غرب أفريقيا (الدولة المضيفة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا/إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية) بغية مساعدة وحدة مكافحة الجريمة عبر الحدود الوطنية في ليبريا في تحقيق كامل الاستعداد للعمليات للتصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، والاستمرار في توسيع نطاق أنشطتها القائمة المتعلقة ببناء القدرات في مجالي تدريب وتوجيه الوحدة في عملياتها اليومية.

٥٨ - وكجزء من جهود البعثة الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أنشطتها وسعيا إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، ستواصل البعثة دعم الحكومة في دمج القضايا الجنسانية في السياسات والتدريب داخل قطاع الأمن، بطرق منها تنظيم حملات ترمي إلى منع العنف الجنسي والجنساني واغتصاب الأطفال، ومنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وسوف تركز بشكل خاص على توظيف النساء في الشرطة الوطنية الليبرية ووضع منهاج تدريب منقح لفائدة مكتب الهجرة والتجنيس يشمل الجوانب الجنسانية.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-١ تهيئة بيئة أمنية مستقرة في ليبريا	١-١-١ عدم وقوع أي حوادث عنف مسلح كبيرة تكون دوافعها سياسية (٢٠١٢/٢٠١٣: صفر؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: صفر؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: صفر)
	١-١-٢ زيادة عدد المناطق الواقعة خارج مونروفيا التي تكون الشرطة الوطنية الليبرية، بما في ذلك وحدة دعم الشرطة، حاضرة فيها (٢٠١٢/٢٠١٣: ١؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٣؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٥)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	١-١-٣ نقصان في عدد حوادث الإخلال بالنظام العام التي تتجاوز قدرة المؤسسات الحكومية على التصدي لها دون دعم البعثة (٢٠١٢/٢٠١٣: ١٨؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٦؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٣)
	١-١-٤ إنشاء مجالس لأمن المقاطعات في كل مقاطعة (٢٠١٢/٢٠١٣: ٧؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١١؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٥)

النواتج

- ٨ ٠٣٠ يوم عمل لدوريات المراقبين العسكريين (١١ فريقا × دوريتين في اليوم × ٣٦٥ يوما)، بما في ذلك الدوريات الجوية والبرية، لجمع المعلومات والاتصال بالمجتمعات المحلية، ومعاينة الظروف العامة داخل المجتمعات المحلية وجمع المعلومات بشأن حوادث محددة
- ٢ ١٦١ ساعة من ساعات الدوريات الجوية، بما في ذلك الدوريات الجوية الحدودية، والدوريات الراجلة المنقولة جوا، والاستطلاع الجوي، والدوريات الجوية في البحر، والرحلات الجوية الخاصة، وتدريب الأطقم الجوية (١ ٢٠٠ ساعة باستخدام طائرات من طراز Mi-8، و ٧٥٠ ساعة باستخدام طائرات من طراز Mi-24، و ٢١١ ساعة باستخدام طائرات من طراز B-1900)
- ٢٧ ٣٧٥ يوم عمل للدوريات (٣ كتائب × ٢٥ دورية في اليوم × ٣٦٥ يوما)، بما في ذلك الدوريات الراجلة والمتنقلة (برا وجوا)، فضلا عن عمليات الحراسة وحماية كبار الشخصيات
- ٧٢٠ يوم عمل لدوريات قوة الرد السريع (٣ دوريات في اليوم × ٢٤٠ يوما)، بما في ذلك الدوريات الراجلة والمتنقلة (برا وجوا)، فضلا عن عمليات الحراسة
- ٩ ٨٥٥ يوم عمل لدوريات شرطة الأمم المتحدة (٢٧ موقعا للأفرقة × دورية واحدة في اليوم × ٣٦٥ يوما)، بما في ذلك التواصل/الاتصال اليومي مع السلطات والمجتمعات المحلية في جميع المقاطعات
- ٢ ٤٠٠ يوم عمل لدوريات وحدات الشرطة المشكلة (٨ مواقع للأفرقة × دورية واحدة في اليوم × ٣٠٠ يوم)، بما في ذلك دوريات راجلة ومتنقلة مشتركة ودوريات مشتركة على الحدود، فضلا عن تقديم الدعم للتطويق والبحث، وعمليات صون النظام العام، وعمليات حراسة السجناء

والنقد أثناء نقلهم، وحماية كبار الشخصيات، وعمليات تفتيش مخزونات الأسلحة والذخائر التي حصلت عليها الحكومة

- إطلاق حملة إعلامية لزيادة الثقة في قطاع الأمن الليبري، تشمل توجيه رسائل تتعلق بتخفيض الوجود العسكري للبعثة، وأمن الحدود، وتحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء وحماية المدنيين، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، والحوكمة الرشيدة، وكذلك الإصلاح الدستوري والمصالحة الوطنية من خلال عمليات البث الإذاعي للبعثة: خمس حلقات من برنامج Coffee Break الإذاعي اليومي الذي يعنى بالشؤون الراهنة، مدة كل منها ٤٥ دقيقة (٢٦٠)؛ وسبعة برامج إذاعية حوارية مدة كل منها ساعة (٣٦٤) (Crime Watch و Dateline Liberia، و Nationwide، و Dis Government Ting، وCreek Town، و Palava Hut، و Front Page)؛ وثمانية برامج إذاعية مدة كل منها ٣٠ دقيقة أسبوعيا (٤١٦) تعنى بالصحة والتعليم (You and Your Health، و Staying Alive، و Let's Talk About Sex، و Access For All، و Campus Talk، و Front Page، و Dateline، و Problem Page) وبرنامجان أسبوعيان مدة كل منهما ساعة واحدة (٥٢٠) يعنيان بالجنسانية (Women's World و Girl Power)؛ وبرنامجان يوميان مدة كل منهما ساعة (٥٢٠) يعنيان بالوقائع والترفيه (Yor Morning و Nightshift) و ١٥ برنامجا/نشرة إذاعية إخبارية يومية مدة كل منها ١٠ دقائق باللغة الإنكليزية واللغات المحلية (٧٥٠ ٣)؛ وبرنامج إذاعي أسبوعي مدته ١٥ دقيقة باللغة الفرنسية (٥٢ في المجموع)
- تقديم المساعدة في تنفيذ استراتيجية ترمي إلى تعزيز و/أو إنشاء مجالس أمن المقاطعات والمناطق، بما في ذلك الروابط مع مجلس الأمن الوطني
- ١٨ بثا تلفزيونيا نصف شهري مدة كل واحد منها ثلاث دقائق يتضمن تقريرا إخباريا بالفيديو؛ و ٢٤ برنامجا خاصا بالفيديو مدة كل واحد منها ١٠ دقائق تُبث فصليا، وأربع نشرات للبث على أربع محطات تلفزيونية وللتوزيع على ١٥٠ ناديا من نوادي الفيديو؛ و ٤٠ قصة خاصة تُنشر فصليا في مجلة UN FOCUS (١٠ ٠٠٠ نسخة)؛ و ١١ رسالة إخبارية شهرية UNMIL Today (في شكل إلكتروني)، و ١٣٢ مهمة تصوير، و ٢٥٠ صورة من صور اليوم، وأربعة معارض للصور، و ١٢ مؤتمرا صحفيا و ٢١ بيانا صحفيا. وتنشر جميع المنتجات من صور وأشرطة فيديو وبرامج إذاعية ومنشورات على الموقع الشبكي للبعثة وفي منصات التواصل الاجتماعي الرقمية التابعة لها
- ثماني حملات دعوة متعددة الوسائط مدة كل واحدة خمسة أيام تنظَّم على مستوى البلد فيما يتعلق بـ: استقدام أفراد الشرطة، مع التركيز بوجه خاص على توظيف النساء وخفارة المجتمعات المحلية؛ ومنع العنف الجنسي والجنساني واغتصاب الأطفال؛ ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ و ١٦ يوما من النشاط وحقوق الإنسان؛ والسلام، وتحقيق اللامركزية والمصالحة الوطنية؛ والتربية

الوطنية بشأن الإصلاح الدستوري؛ وانتخابات مجلس الشيوخ؛ والقيادة بسلامة من خلال ٤٨ عرضا يقدمها ١١ من رواة الأخبار التقليديين في مونروفيا وفي المقاطعات الـ ١٥ وباستخدام مواد ترويجية تشمل: ٠٠٠ ٣٤ قميص (تي شيرت)؛ و ٢٠ مجموعة قمصان؛ و ٠٠٠ ٤٠ منشور؛ و ٠٠٠ ١٥ بطاقة لاصقة؛ و ٠٠٠ ٣٧ سوار؛ و ٠٠٠ ٤٤ ملصق؛ و ١٠٥ لافتات من القماش؛ و ٨٥ لافتة مرنة؛ و ١٥ لوحة إعلانية؛ و ١٦٠ كرة قدم؛ و ١٠٠ كرة طائرة؛ و ١٥٨ جائزة؛ و ٥٠٠ جهاز راديو ترانزيستور؛ و ٥٠٠ جهاز شحن بالطاقة الشمسية

- خمسة إعلانات للخدمة العامة بواسطة الفيديو للبث التلفزيوني والتوزيع على ١٥٠ ناديا من نوادي الفيديو، و ٣٠ إعلانا للخدمة العامة تبثها إذاعة البعثة و ٣٠ محطة إذاعية مجتمعية. وتتعلق الإعلانات بحملات الدعوة، ومناسبات وأنشطة البعثة/حكومة ليبريا/المنظمات غير الحكومية والمناسبات المنظمة على مستوى المقاطعات. وتُنشر كل منتجات الحملة على الموقع الشبكي ومنصات التواصل الاجتماعي الرقمية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-٢ إحراز تقدم نحو السيطرة الفعالة على حدود ليبريا	١-٢-١ زيادة في عدد ضباط مكتب الهجرة والتجنيس المنشورين في ٣٦ من نقاط العبور الحدودية الرسمية (٢٠١٢/٢٠١٣: ٦٣٨؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٨٨٨؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٠٠ ١)
	١-٢-٢ زيادة في الأنشطة عبر الحدود دعما لتحقيق الاستقرار على الحدود، بما في ذلك عقد اجتماعات بين وكالات الأمن الوطنية، والسلطات المدنية، والزعماء التقليديين (٢٠١٢/٢٠١٣: ٢؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٣؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٤)
	١-٢-٣ زيادة في عدد دوريات الحدود التي يقوم بها ضباط مدربون ومجهزون من مكتب الهجرة والتجنيس على الحدود الليبرية مع سيراليون، وكوت ديفوار، وغينيا (٢٠١٢/٢٠١٣: ٥٠؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٨٠؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٠٠)
	١-٢-٤ عدم وقوع أي حوادث أو أعمال عنف خطيرة عبر الحدود تتطلب استجابة من قوات الأمن الليبرية (٢٠١٢/٢٠١٣: ٤؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: صفر؛ ٢٠١٤/١٥: صفر)

النواتج

- ٤٨٠ شهرا من دوريات الحدود المشتركة (٤٠ دورية × ١٢ شهرا) على الحدود الليبرية مع سيراليون وكوت ديفوار وغينيا لرصد الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والأشخاص، وحركة العناصر المسلحة عبر الحدود وتدفق اللاجئين
- تنظيم ٤١ دورة تدريب وتوجيه لضباط مكتب الهجرة والتجنيس في ٣٦ مركزا حدوديا استراتيجيا وخمسة مراكز قيادة إقليمية
- إجراء تقييمين نصف سنويين للمخاطر لتحديد مواقع العناصر المسلحة في المنطقة الحدودية مع كوت ديفوار، بالتعاون مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، من أجل تقديم تقارير إلى مجلس الأمن
- إجراء تقييم واحد، في كل مقاطعة من المقاطعات الثماني الحدودية، للتقدم المحرز في تحقيق الاستقرار على الحدود وفرص القيام بمبادرات إضافية لإثراء الأنشطة البرنامجية لمنظومة الأمم المتحدة في ليبريا والشركاء الدوليين، دعما لحكومة ليبريا
- القيام بثلاث مبادرات ترمي إلى بناء الثقة وتبادل المعلومات عبر الحدود، بالتعاون مع السلطات الحكومية المحلية ونظيراتها في كوت ديفوار
- تنظيم ٤٥ دورة تدريب وتوجيه لفائدة مكتب الهجرة والتجنيس بشأن القيام بتنظيم وتيسير فعال لاجتماعات عبر الحدود في ما بين المكتب وأجهزة الأمن الأخرى، والسلطات المدنية، والزعماء التقليديين، من جهة، ونظرائهم في كوت ديفوار وغينيا وسيراليون، من جهة أخرى
- إجراء مكتب الهجرة والتجنيس والبعثة لتقييم أساسي مشترك لقدرة المكتب على الاضطلاع بالمهام المتعلقة بأمن الحدود والهجرة، بما في ذلك: أنشطة التعاون الدولي بشأن الحدود المنظمة داخل الأراضي الليبرية والأنشطة المضطلع بها في بلدان ثالثة، بما فيها إصدار تأشيرات الدخول والخدمات القنصلية
- إعداد منهج تدريب منقح لمكتب الهجرة والتجنيس، بالتعاون مع المكتب، يشمل الشؤون الجنسانية، والهجرة، والسلوك والانضباط، ومفهوم المراكز واللامركزية
- تنظيم خمس دورات تدريبية أثناء الخدمة لمكتب الهجرة والتجنيس بشأن إدارة الحدود ومراقبتها، وفحص الوثائق وفرزها، وقوانين الهجرة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-٣ تحسين قدرة وأداء الشرطة الوطنية الليبرية في مكافحة الجريمة وحفظ النظام في جميع أنحاء البلد، لا سيما في المقاطعات خارج مونروفيا والمناطق التي بدأت فيها البعثة في التخفيض التدريجي لقوامها	١-٣-١ ارتفاع عدد أفراد الشرطة الوطنية الليبرية الذين يُدرَّبون ويُجهزون ويُنشرون (٢٠١٢/٢٠١٣: ٩٧١ ٤؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٥٧١ ٥، ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٧٠ ٦)
	١-٣-٢ ارتفاع عدد أفراد الشرطة الوطنية الليبرية/وحدة دعم الشرطة الذين يُدربون ويُجهزون ويُنشرون (٢٠١٢/٢٠١٣: ٧٨٥؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٠٠ ١؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٠٠ ١)
	١-٣-٣ ارتفاع عدد أفراد الشرطة الوطنية الليبرية الذين يُدربون ويُوظفون ويُنشرون خارج مونروفيا (٢٠١٢/٢٠١٣: ٣٧٨ ١؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٥٧٨ ١؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٧٧٨ ١)
	١-٣-٤ ارتفاع النسبة المئوية للإناث من أفراد الشرطة الوطنية الليبرية (٢٠١٢/٢٠١٣: ١٧,٣٨ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٩,٥ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٠ في المائة)

النواتج

- تنظيم ست دورات تدريبية أثناء الخدمة لتجديد المعلومات في مجال تقنيات وأساليب مراقبة النظام العام، والتعامل مع السلاح، والقتال بدون سلاح، واستخدام القوة غير القاتلة والتأهب للقيام بعمليات/الاستجابة السريعة لضباط وحدة مواجهة حالات الطوارئ في كل منطقة من مناطق الشرطة الخمس وفي مونروفيا
- إجراء ست دورات تدريبية في مجال خفارة المجتمعات المحلية من أجل ستة منتديات متعلقة بخفارة المجتمعات المحلية في خمس مناطق وفي مونروفيا
- تنظيم ٥٦٥ ١ دورة استشارية وتوجيهية (دورة واحدة × ٥ مناطق × ٣١٣ يوما) بشأن التخطيط للعمليات، ومهارات الإدارة والتنظيم، والانضباط، وحماية المدنيين، وقواعد الاشتباك واستخدام القوة من أجل شعبة الدوريات التابعة للشرطة الوطنية الليبرية في المناطق الخمس ومونروفيا
- تنظيم ٢٠ دورة تدريبية، خمس منها على الصعيد الإقليمي و ١٥ على مستوى المقاطعات، بشأن وضع الخطط التنفيذية للشرطة الوطنية الليبرية

- تنظيم ست حلقات عمل لتدريب المدربين من أجل وحدة دعم الشرطة ووحدة الاستجابة في حالات الطوارئ في مجالات: العمليات؛ والخدمات المتعلقة بالجرائم؛ والنظام العام/الاستجابة في حالات الطوارئ؛ والعمليات الإدارية؛ والتدريب والتطوير؛ والتخطيط
- تنظيم ٣٠ دورة تدريبية أثناء الخدمة لضباط الشرطة الوطنية الليبرية في مجالات: حفظ السجلات؛ وإدارة المكاتب؛ والقيادة والتحكم؛ والسلامة والأمن العامان؛ والتخطيط للعمليات وتنفيذها؛ والتدخلات التكتيكية الأساسية وأساليب الاعتقال؛ وأدوار ومسؤوليات القائمين بالاستجابة الأولى؛ والمقابلات والتحقيقات؛ وحماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان؛ والخفارة المجتمعية

العوامل الخارجية

يستمر إحراز التقدم في تسليم المسؤوليات الأمنية إلى السلطات الوطنية عن طريق تنفيذ خريطة الطريق الخاصة بالمرحلة الانتقالية، بما في ذلك ضمان الإشراف الملائم من جانب الأمن الوطني في المناطق التي لن يبقى فيها وجود عسكري للبعثة وقدرته على حماية المدنيين بفعالية هناك؛ ويسود استقرار نسبي على حدود ليبريا مع بلدان اتحاد نهر مانو، بما في ذلك تحسن الحالة الأمنية في منطقة الحدود مع كوت ديفوار، ويسود الاستقرار السياسي في سيراليون وغينيا؛ وتوجد الإرادة السياسية لوضع وتنفيذ استراتيجيات ثنائية ورباعية وإقليمية في مجال الأمن وتحقيق الاستقرار؛ وتوجد الإرادة السياسية لإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك اعتماد قوانين وأنظمة ملائمة؛ وتحدد مخصصات ملائمة من الميزانية من أجل الشرطة الوطنية الليبرية، وأكاديمية تدريب الشرطة الوطنية، ومكتب الهجرة والتجنيس؛ ويستمر الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة لكل من الشرطة الوطنية ومكتب الهجرة والتجنيس؛ ولا تقع أي حوادث أمنية أو زعزعة للاستقرار نتيجة انتخابات مجلس الشيوخ

الجدول ٢

الموارد البشرية: العنصر ١، الأمن

الفئة	المجموع
أولا - المراقبون العسكريون	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	**١٣٣**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	**١٣٣**
صافي التغير	**-**

الفئة	المجموع
ثانيا - الوحدات العسكرية	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	**٥ ٧٨٣**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	**٤ ٧٦٥**
صافي التغير	**(١ ٠١٨)**
ثالثا - شرطة الأمم المتحدة	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	**٤٩٨**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	**٤٩٨**
صافي التغير	-
رابعاً - وحدات الشرطة المشكَّلة	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	**١ ٢٦٥**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	**١ ٢٦٥**
صافي التغير	-
خامسا - الأفراد المقدمون من الحكومات	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	**٣٢**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	**٣٢**
صافي التغير	-

	الموظفون الدوليون									
سادسا - الموظفون المدنيون	و أ ع - أ ع م	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية	**المجموع الفرعي**	الموظفون الوطنيون	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
مكتب قائدة القوة									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	-	٢	-	-	٢	**٤**	-	-	**٤**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	-	٢	-	-	٢	**٤**	-	-	**٤**
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-

سادسا - الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون								الموظفون الوطنيون	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	و أ ع / أ ع م	مد-١	مد-٢ / ف-٤	ف-٥ / ف-٤	ف-٣ / ف-٢	الخدمة الميدانية	**المجموع الفرعي**				
مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	–	٢	١٠	٣	٢	**١٧**	٢	–	**١٩**		
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	–	٢	١٠	٣	٢	**١٧**	٢	–	**١٩**		
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–		
المجموع الفرعي											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	–	٤	١٠	٣	٤	**٢١**	٢	–	**٢٣**		
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	–	٤	١٠	٣	٤	**٢١**	٢	–	**٢٣**		
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–		
المجموع الكلي (أولا إلى سادسا)											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤											**٧٧٣٤**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥											**٦٧١٦**
صافي التغير											**(١٠١٨)**

العنصر ٢: سيادة القانون

٥٩ - على النحو المفصل في الإطار الوارد أدناه، سيركز عنصر سيادة القانون للبعثة جهوده على دعم إصلاح الإطار التشريعي والسياساتي الوطني، وزيادة المساءلة في قطاعي العدالة والأمن، وتعزيز قدرات مؤسسات العدالة والأمن، وتحسين تقديم الخدمات في القطاعين المذكورين، والنهوض بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٦٠ - وخلال فترة الميزانية، ستقوم البعثة بدعم استعراض وظيفي للعملية الوطنية المتعلقة بوضع القوانين وتنفيذ الأجزاء الرئيسية من إصلاح التشريعات والسياسات، بما في ذلك الاستراتيجية الأمنية الوطنية المنقحة. وستُبذل أيضا جهود إضافية لمساعدة مؤسسات العدالة والأمن على إصلاح أطرها التنظيمية. وسينصب التركيز على تعزيز الرقابة والمساءلة داخل قطاعي العدالة والأمن، بغية القيام، على وجه الخصوص، بضمان التنفيذ الفعال لتوصيات

استعراض الإدارة والمساءلة داخل الشرطة الوطنية والنيابة العامة والجهاز القضائي في ليبريا الذي أجري في عام ٢٠١٣. وستعزز البعثة أنشطتها الرامية إلى زيادة فرص الاستفادة من خدمات العدالة والأمن في جميع أنحاء البلد. وبحلول نهاية فترة الميزانية، يُتوقع إنشاء ثلاثة مراكز للعدالة والأمن وبدء تشغيلها تمشيا مع هدف الحكومة المتمثل في تحقيق لامركزية الخدمات العامة. وستواصل البعثة أيضا بذل جهودها الشاملة الرامية إلى تحسين أداء نظام العدالة الجنائية. وسيقدَّم الدعم المتواصل أيضا إلى عملية المواءمة بين نظامي العدالة الرسمي والتقليدي.

٦١ - وستكثف البعثة، وفقا للولاية التي أسندها إليها مجلس الأمن في قراره ٢١١٦ (٢٠١٣)، جهودها من أجل تحسين برامج التدريب، وستعزز أنشطة التوجيه من أجل زيادة قدرات مؤسسات العدالة والأمن بما في ذلك الشرطة الوطنية الليبرية، ومكتب الهجرة والتجنيس، ووزارة العدل، والجهاز القضائي، بهدف ضمان الاستدامة الطويلة الأجل للإصلاحات وإنجاح نقل المسؤوليات الأمنية إلى حكومة ليبريا. وفي ما يتعلق تحديدا بالشرطة الوطنية الليبرية، ستعيد البعثة تشكيل أنشطتها المتعلقة بالتوجيه، وإسداء المشورة، والتدريب، والمساعدة التقنية الرامية إلى سد الثغرات الخطيرة في القدرات، والنزاهة والفعالية التشغيلية المحددة في التقييم الأساسي لعام ٢٠١٣، ومن أبرزها الإفراط في مركزية السلطة والمغالاة في تركيز الموارد في مقر البعثة؛ وتدني القدرات الإدارية والتخطيطية والتنظيمية؛ والتركيز على النمو الكمي على حساب التحسين النوعي لرأس المال البشري الموجود. وسيظل تحسين إدارة مرافق الإصلاحيات أولوية من أولويات البعثة في الوقت الذي تواصل فيه دعم تنمية القدرات داخل مكتب الإصلاحيات وإعادة التأهيل.

٦٢ - وستقوم البعثة، في إطار جهودها الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بتقديم الدعم لحكومة ليبريا من أجل إدماج القضايا الجنسانية في عملية وضع السياسات والتدريب في قطاع الأمن. وستدعم البعثة أيضا الجهود التي تبذلها الحكومة لمكافحة العنف الجنسي والجنساني، بوسائل منها تعزيز قدرة الشرطة الوطنية في هذا المجال، والتوعية بالتشريعات القائمة المتعلقة بالعنف الجنسي. ووفقا لقرار مجلس الأمن ٢١١٦ (٢٠١٣)، ستواصل البعثة بذل جهودها الرامية إلى تعزيز قدرة اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ودعم تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وستضطلع البعثة أيضا بمبادرات لدعم منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان والزعماء التقليديين.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٢-١ إحراز تقدم في إصلاح إطار التشريعات والسياسات الوطني	٢-١-١ تقديم الأنظمة المنفِّذة للتشريعات التي تحكم الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنيس ومكتب الإصلاحيات وإعادة التأهيل ووكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات إلى السلطة المختصة للموافقة عليها (٢٠١٢/٢٠١٣: صفر؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: صفر؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٤)
	٢-١-٢ تنفيذ الاستراتيجية الأمنية الوطنية المنقحة، وفقا لخطة تنفيذها (٢٠١٢/٢٠١٣: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٢؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٥)
	٢-١-٣ زيادة في عدد القوانين والسياسات المعتمدة التي تتضمن نهجا قائما على حقوق الإنسان، بما في ذلك إدماج معايير حقوق الإنسان (٢٠١٢/٢٠١٣: ٢؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٣؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٤)

النواتج

- تنظيم استعراض وظيفي واحد للعملية الوطنية لسن القوانين لتقديم توصيات من أجل وضع عملية أكثر اتساقا وتوحيدا وتنسيقا في ما بين مختلف المؤسسات الوطنية المعنية
- تقديم ست ورقات استشارية بشأن الإصلاح التشريعي والسياساتي إلى المؤسسات الوطنية (وزارة العدل، ووزارة الأمن الوطني، والمكتب الوطني للتحقيقات، ولجنة إصلاح القوانين، والجهاز القضائي والشرطة الوطنية الليبرية)
- تنظيم حلقة عمل واحدة تجمع بين مؤسسات القطاع الأمني، بما في ذلك الشرطة الوطنية الليبرية، ومكتب الهجرة والتجنيس، ووكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات، من أجل وضع آلية لتنفيذ استراتيجية الأمن الوطني المنقحة
- عقد دورات شهرية للتوجيه وإسداء المشورة التقنية بالاشتراك مع جمعية الموظفين التشريعيين الليبرية لحقوق الإنسان بشأن تعزيز حقوق الإنسان في عملية سن القوانين
- إعداد خطة عمل للجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة، بالتعاون مع اللجنة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٢-٢ زيادة المساءلة في قطاعي العدالة والأمن	٢-٢-١ إنشاء آلية رقابة مدنية (٢٠١٢/٢٠١٣: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: صفر؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١)
	٢-٢-٢ زيادة في معدل تنفيذ التوصيات الصادرة عن عمليات استعراض الإدارة والمساءلة المضطلَع بها كجزء من البرنامج المشترك للعدالة والأمن (٢٠١٢/٢٠١٣: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٢٠ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٥ في المائة)
	٢-٢-٣ القيام، في جميع المقار الإقليمية الخمسة، بإنشاء مكاتب لشعبة المعايير المهنية التابعة للشرطة الوطنية الليبرية تكون قادرة على أداء مهامها (٢٠١٢/٢٠١٣: صفر؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: صفر؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٥)
	٢-٢-٤ إنشاء عملية ترقية عادلة وشفافة وغير سياسية قائمة على الجدارة من أجل جميع الرتب في الشرطة الوطنية الليبرية (٢٠١٢/٢٠١٣: صفر؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: صفر؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١)

النواتج

- القيام، بالتعاون مع وزارة العدل، بوضع إطار تنظيمي واحد للرقابة المدنية
- تنظيم خمس دورات مع الفريق العامل للمجتمع المدني المعني بقطاع الأمن الليبري بشأن تطوير قطاع الأمن، بما في ذلك صياغة التشريعات والأنظمة
- تقديم ثلاث ورقات استشارية للجهاز القضائي، والنيابة العامة، والشرطة الوطنية الليبرية بشأن تعزيز قدرات الرقابة الداخلية لكل منها
- القيام بوضع سياسة ترقيات واحدة للشرطة الوطنية الليبرية، بالتعاون معها، من أجل عملية ترقية عادلة وشفافة وغير سياسية (مُسَيسة؟) قائمة على الجدارة من أجل جميع الرتب
- القيام بوضع سياسة معايير مهنية واحدة للشرطة الوطنية الليبرية، وذلك بالتعاون معها
- وضع آلية للإبلاغ عن سوء سلوك الشرطة الوطنية الليبرية لإقامتها في جميع المقاطعات الليبرية الـ ١٥، بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبرية

- إجراء استعراض واحد للرسوم والغرامات في محاكم الصلح ومحاكم الدوائر في جميع مقاطعات ليبريا لتقديمه إلى المحكمة العليا
- عقد ثلاث حلقات دراسية بشأن بناء القدرات لفائدة ٢٥ من أعضاء لجنتي القضاء والدفاع التابعتين للجهاز التشريعي بشأن الرقابة الفعالة على قطاعي العدالة والأمن
- عقد دورات دعم شهرية من أجل تعزيز قدرات الشرطة الوطنية الليبرية (الوحدة المكلفة بالسيطرة على الحشود)، وموظفي مكتب الهجرة والتجنيس الموجودين على الحدود وعناصر القوات المسلحة الليبرية الذين سيتم نشرهم في عمليات حفظ السلام في مجال القيام بالتدريب والرصد المتعلقين بحقوق الإنسان وإضفاء الطابع المؤسسي عليهما
- إجراء استعراض وظيفي واحد لوزارة العدل من أجل تقديم توصيات للتنسيق بفعالية وكفاءة فيما بين ١٤ وكالة عدالة وأمن داخل الوزارة
- تحديد اختصاصات وحدة تفتيش المحاكم داخل مكتب مدير المحاكم، بالتعاون مع الجهاز القضائي

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٢-٣ تعزيز قدرات مؤسسات العدالة والأمن الليبرية	٢-٣-١ إنشاء مراكز لتدريب الشرطة الوطنية الليبرية في ثلاثة مقار إقليمية (٢٠١٢/٢٠١٣: صفر؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٣)
	٢-٣-٢ زيادة عدد المقاطعات التي نفذ فيها كل من الجهاز القضائي والنيابة العامة نظما موحدة لحفظ السجلات (٢٠١٢/٢٠١٣: صفر؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٤؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٥)
	٢-٣-٣ زيادة عدد موظفي الإصلاحيات الذين يتم تدريبهم (٢٠١٢/٢٠١٣: ٢٧٠؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٣٣٠؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٤٠٠)
	٢-٣-٤ زيادة عدد ما يُنجز من مشاريع الخطة الاستراتيجية للشرطة الوطنية الليبرية (٢٠١٢/٢٠١٣: ٢٠؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٢٥؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٣٠)

النواتج

- تنظيم دورتين للتخطيط الاستراتيجي مع كل مؤسسة من مؤسسات العدالة والأمن الخمس (الجهاز القضائي، ووزارة العدل، والشرطة الوطنية الليبرية، ومكتب الهجرة والتجنيس، ومكتب الإصلاحيات وإعادة التأهيل)
- إعداد أربعة تقارير رصد وتقييم وطنية بشأن التقدم المحرز في معالجة الثغرات الخطيرة في القدرات التي حددها التقييم الأساسي المشترك بين الشرطة الوطنية الليبرية والبعثة لعام ٢٠١٣ من أجل الشرطة الوطنية ووزارة العدل
- القيام، بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبرية، بتنظيم حملة توظيف واحدة للشرطة ذاتها تستهدف النساء الريفيات، على الصعيد الإقليمي وعلى مستوى المقاطعات، اللواتي يستوفين شرطي بلوغ سن التوظيف الأساسي وامتلاك المؤهلات الأكاديمية المطلوبة
- صياغة ثلاث خطط لتقديم التدريب لثلاثة مراكز تدريب إقليمية، بالتعاون مع أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية الليبرية
- صياغة خمس خطط لتنفيذ ورصد المشاريع بالتعاون مع مكتب الهجرة والتجنيس
- صياغة مجموعة واحدة من إجراءات التشغيل القياسية الوطنية بشأن الممارسات الجيدة في السجون، بالتعاون مع مكتب الإصلاحيات وإعادة التأهيل
- تنظيم ١١ وحدة تدريب توجيهي باستخدام نهج قائم على تعلم الكبار من أجل موظفي الإصلاحيات الجدد ليستخدمها مكتب الإصلاحيات وإعادة التأهيل لتدريب ٧٠ من موظفي الإصلاحيات الجدد
- وضع خطة توجيه لكل واحد من كبار الموظفين في مكتب الإصلاحيات وإعادة التأهيل، بمن فيهم نسبة ٢٠ في المائة مشكلة من النساء، ممن تلقوا التدريب المتعلق بالإدارة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ بالتعاون مع مكتب الإصلاحيات وإعادة والتأهيل
- إعداد دليل واحد موحد لتدريب المدربين على الإجراءات الأمنية وإدارة السجون من أجل تدريب موظفي الإصلاحيات أثناء الخدمة، ومنهج للتدريب من المستوى المتقدم (المرحلة الثانية) من أجل موظفي الإصلاحيات بشأن استخدام القوة غير القاتلة

- تنظيم دورة واحدة مدتها خمسة أيام لتدريب المدربين على منهجيات التدريب، والتوجيه ومهارات الاشتراك في موقع واحد من أجل ٢٥ موظفا من مكتب الهجرة والتجنيس، والشرطة الوطنية الليبرية، ومكتب الإصلاحيات وإعادة التأهيل، واللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان
- تنظيم حلقة تدريبية واحدة مدتها خمسة أيام بشأن حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية من أجل ٣٠ عضوا من منظمات المجتمع المدني التي تنشط في قطاعي العدالة والأمن، بما في ذلك المنظمات النسائية
- تنظيم ١٠ جلسات إحاطة من أجل وزارة العدل ومكتب مدير المحاكم وكتبة المحاكم الموجودين داخل منطقتي مركزي العدالة والأمن الثاني والثالث بشأن بدء تنفيذ وتطبيق نظم حفظ السجلات يدويا

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٢-٤ تحسين تقديم قطاعي العدالة والأمن للخدمات	٢-٤-١ تقديم خدمات العدالة والأمن من خلال المراكز الإقليمية للعدالة والأمن (٢٠١٢/٢٠١٣: ٣ مقاطعات، ٢٠١٣/٢٠١٤: ٥ مقاطعات، ٢٠١٤/٢٠١٥: ٦ مقاطعات)
	٢-٤-٢ زيادة في حالات العنف الجنسي والجنساني التي تُبلَّغ بها الشرطة في مقاطعة مونتسيرادو، وتجهزها الشرطة وتصل إلى مرحلة المحاكمة في المحكمة الجنائية E (٢٠١٢/٢٠١٣: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٤ في المائة، ٢٠١٤/٢٠١٥: ٣٠ في المائة)
	٢-٤-٣ تحقيق لامركزية خدمات إدارة مرافق وأسطول الشرطة الوطنية الليبرية من خلال نقل المهام إلى ثلاثة مقرات إقليمية (٢٠١٢/٢٠١٣: صفر؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: صفر؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٣)
	٢-٤-٤ الحد من الاحتجاز قبل المحاكمة (٢٠١٢/٢٠١٣: ٨٠ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٧٥ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٧٠ في المائة)

النواتج

- إعداد ثلاثة نماذج موحدة وتنظيم ٢٠ جلسة إحاطة إعلامية، على أساس سبعة مسؤولين في كل جلسة، بشأن استعراض جدول الدعاوى من أجل المدعين العامين، والمحامين العامين، ووحدة جرائم العنف الجنسي والجنساني ومحكمة الأحداث

- تنظيم سبع حلقات تدريبية أثناء الخدمة (خمس في المناطق واثنتان في مونروفيا) من أجل ١٧٥ ضابطا من الشرطة الوطنية الليبرية بشأن: إجراء التحقيقات الجنائية والتنسيق مع دائرة النيابة العامة (فيما يتعلق بمذكرة التفاهم بين الشرطة الوطنية الليبرية ودائرة النيابة العامة الليبرية بشأن احترام إجراء التحقيقات الجنائية وتنسيق المحاكمات)؛ وقضايا حماية النساء والأطفال، والعنف الجنسي والجنساني؛ والطب الشرعي؛ والاستخبارات الجنائية، والجريمة العابرة للحدود الوطنية/الإنتربول

- تنظيم أربع حلقات تدريبية مشتركة، ذات مستوى متقدم وطابع متخصص، من أجل ٨٠ ضابطا من إدارة الخدمات الجنائية التابعة للشرطة الوطنية الليبرية وقسم حماية النساء والأطفال بشأن التعامل مع التحقيقات، وإدارة ملفات القضايا، والتنسيق مع النيابة العامة بشأن القضايا المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني

- تنظيم أربع حلقات تدريبية مشتركة، ذات مستوى متقدم وطابع متخصص، من أجل ١٠٠ ضابط من الشرطة الوطنية الليبرية في أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية بشأن خفارة المجتمعات المحلية، وحقوق الإنسان، والإدارة المباشرة، والإدارة الوسطى ومهارات التحقيق الجنائي

- تنظيم سبع دورات تدريبية لـ ١٠٥ من ضباط الشرطة الوطنية الليبرية (أربع في مقر الشرطة وثلاث في المقار الإقليمية) بشأن تنفيذ سياسة إدارة المرافق والأسطول

- إعداد تقرير تحليلي موحد عن أداء محاكم الدوائر في جميع المقاطعات لتعميمه على المؤسسات الحكومية، وخاصة منها وزارة العدل، والجهاز القضائي، ولجنة إصلاح القوانين

- إعداد تقارير تحليل شهرية عن الخدمات المقدمة داخل مراكز العدالة والأمن الثلاثة من أجل توزيعها على المؤسسات الحكومية والشركاء الآخرين، بما في ذلك وزارة العدل، والجهاز القضائي، ولجنة إصلاح القانون، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

- إعداد ورقة واحدة عن الخيارات السياساتية تقدم إلى لجنة تعزيز فرص اللجوء إلى القضاء لمواءمة نظامي العدالة الرسمي وغير الرسمي

- تنظيم استعراض واحد للدروس المستخلصة من تجربة استفادة النساء والفتيات من خدمات نظامي العدالة الرسمي والعرفي من أجل وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية، ووزارة العدل، ومنظمات المجتمع المدني

- تنظيم حملة إعلامية (انظر النواتج ذات الصلة في إطار الإنجاز المتوقع ١-١ فيما يتعلق بالتوعية والترويج فيما يتصل بقضايا العدالة والأمن)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٢-٥ إحراز تقدم نحو حماية حقوق الإنسان من خلال زيادة الامتثال لصكوك حقوق الإنسان وقواعدها ومعاييرها	٢-٥-١ زيادة تنفيذ تدابير خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١٢/٢٠١٣: ٣؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٦؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٨)
	٢-٥-٢ زيادة الوفاء بالتزامات ليبريا الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك في إطار الاستعراض الدوري الشامل والهيئات المنشأة بموجب معاهدات (٢٠١٢/٢٠١٣: ٣؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٦؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٨)
	٢-٥-٣ زيادة في عدد زيارات الرصد التي تقوم بها اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني وعلى مستوى المقاطعات (٢٠١٢/٢٠١٣: ٣٠؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٥٠؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٦٥)
	٢-٥-٤ زيادة في عدد التقارير عن حقوق الإنسان التي تعدها منظمات المجتمع المدني الوطنية ومبادرات الدعوة التي تضطلع بها (٢٠١٢/٢٠١٣: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٥)

النواتج

- تنظيم ١٢ دورة عمل مدة كل واحدة منها يوم ونصف بالاشتراك مع اللجنة التوجيهية المعنية بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان بشأن تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، وتقديم الاستعراض الدوري الشامل إلى مجلس حقوق الإنسان وتنفيذ التوصيات المنبثقة من الاستعراض الدوري الشامل
- تنظيم دورة تدريبية واحدة مدتها أربعة أيام لـ ١٦ جهة تنسيق حكومية، بما في ذلك الوزارات ذات الصلة، بشأن تقديم التقارير بموجب المعاهدات والآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان
- تنظيم ثماني دورات عمل بالاشتراك مع مؤسسات الأمن وسيادة القانون (الشرطة، والإصلاحيات، والنيابة العامة، والجهاز القضائي، والقوات المسلحة الليبرية) بشأن إدماج معايير حقوق الإنسان في سياساتها وعملياتها

- تنظيم دورتي عمل باستخدام أدوات اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان من أجل: تنفيذ ولايتها وفقا لمبادئ باريس؛ وتعزيز إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق الفئات الضعيفة؛ ورصد تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والقيام بالدعوة من أجل هذا التنفيذ
- تنظيم ثماني دورات عمل بالاشتراك مع مؤسسات الأمن وسيادة القانون (الشرطة، والإصلاحيات، والنيابة العامة، والجهاز القضائي) بشأن قواعد ومقاييس التحليل لإدماج معايير حقوق الإنسان في سياساتها وعملياتها
- تنظيم ست مناقشات رسمية مع القادة التقليديين الوطنيين والمحلين بشأن عالمية حقوق الإنسان، والنسبية الثقافية، وحقوق الإنسان في سياق الممارسات التقليدية وفي إقامة العدل التقليدي
- تنظيم ست دورات للتوجيه وبناء القدرات، بالاشتراك مع فرقة العمل المعنية بحقوق الإنسان والإعاقة، بشأن تعزيز الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- تنظيم ست دورات لبناء القدرات، بالاشتراك مع وزارة المالية والتخطيط وأصحاب المصلحة الآخرين، بشأن تعزيز تنفيذ ورصد خطة العمل من أجل التغيير، وكذلك سياسات تعليمية وصحية وطنية، يُتبع فيها نهج قائم على حقوق الإنسان
- تنظيم ١٢ دورة عمل مع منظمات المجتمع المدني بشأن رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، والدعوة إلى احترامها، بما في ذلك القدرة على استيعاب قضايا حقوق الإنسان المتعلقة بالمسائل الجنسانية
- تنظيم ١٢ جلسة مناقشة تُخصص لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان بالاشتراك مع مؤسسات الدولة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني ذات الصلة لتشجيع تطبيق مبادئ الأعمال وحقوق الإنسان من أجل مناطق الامتيازات والمؤسسات التجارية التابعة للدولة والقطاع الخاص

العوامل الخارجية

الإرادة السياسية للأجهزة التنفيذي والتشريعي والقضائي من أجل الإصلاح على نطاق قطاعي العدالة والأمن، بما في ذلك إعطاء الأولوية لتدابير الإصلاح المؤسسي، واعتماد تشريعات وأنظمة من أجل إنشاء إطار تنظيمي مناسب، والتنسيق الفعال بين المؤسسات الحكومية، وتخصيص اعتمادات كافية في الميزانية لمؤسسات قطاعي العدالة والأمن، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تحقيق زيادة في دعم الجهات المانحة للقطاعين؛ وتخصيص موارد كافية للجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان لتنفيذ ولايتها في جميع أنحاء ليبريا؛ ومحافظة اللجنة على استقلالها؛ وإقامة اللجنة والسلطات الوطنية الأخرى لعلاقات عمل فعالة لكفالة تنفيذ توصيات اللجنة؛ ومواصلة الحكومة والمجتمع المدني المشاركة بشكل كامل في اللجنة التوجيهية المعنية بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان.

الجدول ٣

الموارد البشرية: العنصر ٢ – سيادة القانون

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون							الموظفون الوطنيون[أ]	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	و أ ع – أ ع م	مد–٢ – مد–١	ف–٥ – ف–٤	ف–٣ – ف–٢	الخدمة الميدانية	**المجموع الفرعي**				
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (العمليات وسيادة القانون)										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	١	١	٣	–	٢	**٧**	١	١	**٩**	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	١	١	٣	–	٢	**٧**	١	١	**٩**	
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	
الدائرة الاستشارية للإصلاحيات والسجون										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	–	–	٣	–	١	**٤**	٢	٤	**١٠**	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	–	–	٣	–	١	**٤**	٢	٤	**١٠**	
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	
وحدة إمكانية اللجوء إلى القضاء والأمن										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	–	–	٣	٢	١	**٦**	٩	–	**١٥**	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	–	–	٣	٢	١	**٦**	٩	–	**١٥**	
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	
وحدة التدريب والتوجيه										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	–	–	١	١	–	**٢**	٥	–	**٧**	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	–	–	١	١	–	**٢**	٥	–	**٧**	
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	
وحدة الإصلاح القانوني والسياسي										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	–	–	٢	٢	١	**٥**	٧	–	**١٢**	

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون							الموظفون الوطنيون[أ]	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	و أ ع - أ ع م	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي				
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	–	–	٢	٢	١	**٥**		٧	–	**١٢**
صافي التغير	–	–	–	–	–	–		–	–	–
قسم حقوق الإنسان والحماية										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	–	١	٥	١	٢	**٩**		٥	١	**١٥**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	–	١	٥	١	٢	**٩**		٥	١	**١٥**
صافي التغير	–	–	–	–	–	–		–	–	–
المجموع، سيادة القانون										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	١	٢	١٧	٦	٧	**٣٣**		٢٩	٦	**٦٨**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	١	٢	١٧	٦	٧	**٣٣**		٢٩	٦	**٦٨**
صافي التغير	–	–	–	–	–	–		–	–	–

(أ) يشمل الموظفين الوطنيين الفنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

العنصر ٣: توطيد الحكم الديمقراطي

٦٣ - وفقا لقرار مجلس الأمن ٢١١٦ (٢٠١٣)، ستواصل البعثة تقديم الدعم لشعب وحكومة ليبريا في تعزيز هياكل ومؤسسات الحكم الديمقراطي، من خلال دعم العمليات ذات الأولوية في مجالات المصالحة الوطنية، والإصلاح الدستوري، والمساعدة الانتخابية، وتوطيد سلطة الدولة. وستواصل البعثة تعاونها الوثيق مع لجنة مراجعة الدستور والجهاز التشريعي والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، وغيرها من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، للمساعدة في عملية مراجعة الدستور الشاملة، مع التركيز على بناء توافق في الآراء بشأن التعديلات التي هي نتيجة لعملية شفافة وشاملة وتشاركية تقودها لجنة مراجعة الدستور.

٦٤ - وتمثل انتخابات مجلس الشيوخ التي ستنظَّم في عام ٢٠١٤ معلما آخر على طريق توطيد الحكم الديمقراطي، وستقدم مؤشرا آخر عن مدى استعداد البلد للانتخابات الرئاسية التي ستجرى في عام ٢٠١٧. وسوف تعمل البعثة جنبا إلى جنب مع برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي لدعم اللجنة الوطنية للانتخابات والأحزاب السياسية، والجهاز التشريعي، والشركاء الدوليين طيلة الدورة الانتخابية. ومن أجل تعزيز الشمولية، ستواصل البعثة دعمها لأصحاب المصلحة الليبريين من خلال التربية المدنية (التوعية المدنية؟) في الوقت الذي تستعد فيه البلاد للانتخابات المقبلة والاستفتاء على التعديلات الدستورية.

٦٥ - ولا بد من إجراء عملية مصالحة وطنية عامة وشاملة للجميع تشرك كل شرائح المجتمع الليبري من أجل توطيد السلام. وسينطوي جزء من العملية على تنفيذ إصلاحات هيكلية (الإصلاح الدستوري، وإصلاح القانون، وتحقيق اللامركزية) للتغلب على الاختلالات السياسية وعدم المساواة التي أسهمت في وقوع الانقسامات والنزاع. وستعمل البعثة مع فريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع الدولي لدعم الحكومة وغيرها من الشركاء الوطنيين في تنفيذ خريطة الطريق الاستراتيجية لتضميد الجراح وبناء السلام والمصالحة على الصعيد الوطني.

٦٦- وسوف تساعد البعثة الحكومة في وضع آليات وإجراءات قانونية ملائمة لتسوية المنازعات على الأراضي. وستواصل أيضا دعم الجهود الوطنية الرامية إلى وضع سياسات وإضفاء الطابع المؤسسي على آليات رسمية لتسوية المنازعات على الأراضي. وسوف تعمل البعثة مع الكيان الجديد الذي يتوقع أن يحل محل لجنة الأراضي في عام ٢٠١٤، لدعم تنفيذ مهامه وولاياته في إدارة الأراضي وتنظيمها. وسوف تعمل البعثة أيضا مع فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب بناء السلام التابع لحكومة ليبريا من أجل تمكين لجان السلام وإضفاء الطابع اللامركزي عليها على الصعيد القطري وعلى مستوى المقاطعات، بما في ذلك تعزيز قدراتها على إدارة النزاعات.

٦٧ - وتظل إدارة الامتيازات الزراعية والموارد الطبيعية تشكل تحديات قانونية واجتماعية واقتصادية وأمنية. وسوف تدعم البعثة الجهود التي تبذلها الحكومة لاستعادة الإدارة الفعالة للامتيازات في قطاعي الحراجة واستخراج المعادن. وستواصل البعثة أيضا التفاعل مع وكالات الحكومة وأصحاب الامتيازات من أجل إنشاء آليات فعالة للإنذار المبكر والتخفيف من حدة النزاعات للتصدي للنزاعات الاجتماعية الدائمة المرتبطة بالحصول على الأراضي، وأسباب المعيشة، ومنازعات العمل.

٦٨ - وستواصل البعثة أيضا دعم الحكومة في تنفيذ برنامج تحقيق اللامركزية والحكم المحلي. وسيتم تشجيع تحقيق لامركزية مهام الوزارات المختصة الرئيسية بغية تعزيز المؤسسات والسلطات على مستوى المقاطعات. وستواصل البعثة تعاونها مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء من المجتمع الدولي لبناء القدرات قصد تحسين تقديم الخدمات وصولا إلى مستوى

المقاطعات والمجتمعات المحلية على طول المناطق الحدودية. وستساعد البعثة أيضا السلطات المحلية على التنسيق على مستوى المقاطعات وفي رصد البرامج التي تشكل جزءا من خطة العمل من أجل التغيير.

٦٩ - وستقوم البعثة أيضا بتعزيز النزاهة والحوكمة الرشيدة من خلال دعم نشر وتطبيق مدونة قواعد السلوك في الخدمة العامة.

٧٠ - ولايزال الارتفاع الكبير في عدد الشباب يشكل تهديدا محتملا للأمن على المدى الطويل في البلدات الكبرى والمناطق الحدودية والأخرى ذات الموارد المعدنية الثمينة. وستقوم البعثة، من خلال العمل بشكل وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وغيره من الشركاء، بدعم الحكومة في وضع استراتيجية لإشراك وإدماج الشباب المعرضين للخطر، كما سترصد التدخلات الهادفة إلى التمكين، وبخاصة منها تلك التي تستهدف الفتيات والشابات.

٧١ - وستواصل البعثة تسخير البرنامج السريع الأثر من أجل تعزيز القدرة التشغيلية لوكالات الأمن الوطني، بما في ذلك مكتب الهجرة والتجنيس، في المناطق الريفية والحساسة على طول الحدود. وسوف تخصص البعثة أيضا الأموال لمشاريع تعزز المصالحة والتماسك الاجتماعي، وستدعم المجتمعات المحلية وفئات الشباب الضعيفة من خلال أنشطة مدرة للدخل.

٧٢ - وأخيرا، ستقدم البعثة المشورة وتيسر وترصد أنشطة الحد من مخاطر الكوارث لضمان إضفاء الطابع المؤسسي على جميع نظم وآليات إدارة الكوارث وتفعيلها. وستواصل البعثة مراقبة الوضع على طول الحدود مع كوت ديفوار وغينيا بهدف تقديم الاستجابة الإنسانية في الوقت المناسب للسكان المتضررين أو النازحين إلى ليبريا.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٣-١ تحقيق التقدم نحو الإصلاح الدستوري	٣-١-١ إنجاز لجنة مراجعة الدستور لأنشطة تربية مدنية متعلقة بمشروع التعديلات في جميع المقاطعات الـ ١٥
	٣-١-٢ موافقة الجهاز التشريعي على التعديلات الدستورية

النواتج

- تيسير المناقشة داخل الجهاز التشريعي وغيره من الأجهزة بخصوص التعديلات الدستورية المقترحة من خلال خمس ورقات استشارية

- القيام بتقييمين لدعم أصحاب المصلحة لعملية مراجعة الدستور، بما في ذلك دعم الأحزاب السياسية والمجتمع المدني
- القيام، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوضع استراتيجية وطنية لحشد الدعم للحصول على موافقة الجهاز التشريعي على التعديلات المدخلة على الدستور ولمساندة الجهات الفاعلة الوطنية
- إعداد مجموعة مواد تربية مدنية بشأن الاستفتاء لتوزيعها في المقاطعات الـ ١٥ كلها على أصحاب المصلحة الوطنيين، مثل المسؤولين الحكوميين، ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- القيام، بالتعاون مع لجنة مراجعة الدستور، بصياغة استراتيجية واحدة للتربية الوطنية من أجل تشجيع النساء والشباب على المشاركة في الاستفتاء
- عقد منتدى وطني واحد لأصحاب المصلحة بشأن إدخال تعديلات على الدستور تكون خاصة بالجوانب الجنسانية وتراعي حقوق الإنسان، بالتعاون مع الحكومة، والتجمع التشريعي النسائي، والشركاء من المجتمع المدني، وفريق الأمم المتحدة القطري
- تنظيم حملة إعلامية (انظر النواتج ذات الصلة في إطار الإنجاز المتوقع ١-١ فيما يتعلق بالتوعية والترويج المرتبطين بالإصلاح الدستوري)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٣-٢ زيادة القدرة على إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية	٣-٢-١ احترام اللجنة الانتخابية الوطنية للمواعيد المحددة لانتخابات مجلس الشيوخ وفقا للجدول الزمني الانتخابي المنشور
	٣-٢-٢ قبول المراقبين الوطنيين والدوليين لنتائج انتخابات مجلس الشيوخ على أنها حرة ونزيهة
	٣-٢-٣ بدء أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين من خلال اقتراع عام ٢٠١٤ للدورات التشريعية في الوقت المناسب وبشكل منظم

النواتج

- إجراء تقييم واحد للعملية الانتخابية كلها في ١٥ مقاطعة لإثراء أنشطة لجنة الانتخابات الوطنية، بما في ذلك استخدامها لسجل ناخبين مستكمَل ووضعها لترتيبات لوصول الناخبين إلى مراكز الاقتراع

- تنظيم خمس دورات لتثقيف الناخبين في جميع المقاطعات الـ ١٥، بالتعاون مع أفراد من السكان المحليين بما في ذلك الجماعات النسائية، بشأن أهمية مشاركة الناخبين، وعناصر الانتخابات الحرة والنزيهة، والعملية الانتخابية
- القيام باستعراض واحد لتنفيذ استراتيجية لجنة الانتخابات الوطنية من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني ومشاركة المرأة في الدورة الانتخابية لعام ٢٠١٤، بالتعاون مع لجنة الانتخابات الوطنية، ووزارة الشؤون الجنسانية والتنمية وفريق الأمم المتحدة القطري
- القيام باستعراض واحد لأفضل الممارسات والدروس المستفادة من العملية الانتخابية لمجلس الشيوخ التي ستنظَّم في عام ٢٠١٤ لإثراء تخطيط لجنة الانتخابات الوطنية للمناسبات الانتخابية اللاحقة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٣-٣ إحراز تقدم في تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة للجميع والتماسك الاجتماعي الكامل	٣-٣-١ إنشاء منتديات المجتمعات المحلية لتسويات المنازعات ''بالافا هات'' (الاعتراف والمغفرة) وتجهيزها لتنفيذ عملية المصالحة (٢٠١٢/٢٠١٣: صفر؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٥؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٨)
	٣-٣-٢ موافقة الجهاز التشريعي على وكالة موحدة للأراضي (٢٠١٢/٢٠١٣: صفر؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: صفر؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١)
	٣-٣-٣ زيادة في عدد الامتيازات المتعلقة بالزراعة والتعدين والحراجة ووضع آلية فعالة للتخفيف من حدة النزاعات (٢٠١٢/٢٠١٣: ٣؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٣، ٢٠١٤/٢٠١٥: ٥)
	٣-٣-٤ الزيادة في عدد لجان السلام الفعالة (٢٠١٢/٢٠١٣: ٤٠؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٥٥؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٦٥)

النواتج

- إجراء دراسة واحدة عن الأثر الجنساني لمشروع إصلاح لجنة السلام، بالتعاون مع وزارة الداخلية ومكتب ليبريا لبناء السلام

- تقديم دورات شهرية لبناء القدرات في المقاطعات الـ ١٥ في ما يتعلق بإنشاء لجان السلام وإدارتها، ووحدة تدريبية واحدة بشأن الإنذار المبكر، ومنع نشوب النزاعات وحلها، والآليات البديلة لتسوية المنازعات من أجل لجان السلام، بالتعاون مع وزارة الداخلية ومكتب ليبريا لبناء السلام
- وضع ورقة غير رسمية واحدة للسياسات تتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج المصالحة الوطنية، بالتعاون مع وزارة الداخلية، ومكتب ليبريا لبناء السلام، ووزارة الشباب والرياضة ومكتب الأراضي
- تنظيم ٣٠ دورة لبناء القدرات في المقاطعات الـ ١٥ من أجل (الرؤساء) الشيوخ، والمسؤولين المعينين وفقا للقانون، والجماعات النسائية، ولجان السلام، والشباب بشأن السبل البديلة لحل المنازعات، بالتعاون مع مكتب الأراضي، من أجل تقديم آليات لتسوية المنازعات إلى وزارة العدل
- تنظيم ثلاثة برامج للتمكين الاقتصادي/الاجتماعي/السياسي، تستهدف الشباب المعرضين للخطر، ولا سيما في مناطق الامتيازات والأخرى الحدودية، يتم وضعها وتطبيقها، بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة، ووزارة العمل، ووزارة الشؤون الجنسانية والتنمية، وفريق الأمم المتحدة القطري
- إعداد ورقة استراتيجية واحدة، ومذكرة مفاهيمية واحدة، وورقة سياسات واحدة بشأن التخفيف من حدة النزاعات بين المجتمعات المحلية والجهات المالكة للامتيازات في الزراعة/الموارد الطبيعية، بالتعاون مع الكيان الجديد المعني بالأراضي، ووزارة التعدين والطاقة، ومكتب بناء السلام، ومنظمات المجتمع المدني
- وضع مذكرة مفاهيمية واحدة بشأن دور المجتمع المدني في عمليات المصالحة الوطنية ومقترح مشروع واحد لتأمين التمويل اللازم للمشاركة النشطة للمجتمع المدني في تنفيذ خريطة الطريق الاستراتيجية لتضميد الجراح وبناء السلام والمصالحة، بالتعاون مع المجلس الوطني للمجتمع المدني في ليبريا، وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين
- عقد منتدى واحد بشأن حصول المرأة على الأراضي، بالتعاون مع وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية، ولجنة الأراضي، والمنظمات النسائية، وفريق الأمم المتحدة القطري

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٣-٤ إحراز تقدم في توطيد سلطة الدولة	٣-٤-١ إضفاء الطابع اللامركزي على مهام وخدمات الوزارات، عملا بسياسة الحكومة الرامية إلى تحقيق اللامركزية (٢٠١٢/٢٠١٣: ٤ وزارات؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٠ وزارات؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٢ وزارة ووكالتان)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	٣-٤-٢ زيادة في مشاركة ممثلي الوزارات والوكالات في اجتماعات اللجنة التوجيهية المعنية بتنمية المقاطعات (٢٠١٣/٢٠١٢: ٣٢ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٣: ٦٠ في المائة؛ ٢٠١٥/٢٠١٤: ٨٥ في المائة)
	٣-٤-٣ إنشاء لجان على مستوى المقاطعات تعنى بمخاطر الكوارث، وأداؤها لمهامها(٢٠١٣/٢٠١٢: صفر؛ ٢٠١٤/٢٠١٣: ٥؛ ٢٠١٥/٢٠١٤: ١٠)

النواتج

- القيام بالتعاون مع الوزارات والوكالات المختصة بوضع خطة تنفيذ واحدة لنقل الخدمات والمهام إلى الإدارات المحلية، بما يتماشى مع برنامج دعم تحقيق اللامركزية في ليبريا
- تنظيم ست دورات تدريبية لمديري جميع المقاطعات بشأن تحقيق اللامركزية (ثلاث دورات)، بما في ذلك مراعاة الاعتبارات الجنسانية والإدارة المالية (ثلاث دورات)، وذلك بالتعاون مع المعهد الليبري للإدارة العامة
- إعداد ستة تقارير تحليلية بشأن المنافع المجتمعية المحققة من خلال الاتفاقات المتعلقة بالامتيازات، أو القانون الوطني أو الصكوك التنظيمية، بما في ذلك استخدام آليات من أجل الإفراج عن الأموال التي يتم الحصول عليها من إدارة الموارد الطبيعية واستخدام هذه الأموال، وتقديم هذه التقارير إلى هيئة تنمية الحراجة، ووزارة الداخلية، ووزارة المالية
- عشر من خطط التأهب لمواجهة الكوارث في المقاطعات، بالتعاون مع وزارة الشؤون الداخلية، ووكالة حماية البيئة، والبرنامج الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي؛ وتقييمات الاحتياجات الحيوية في الاستجابة لجميع الأزمات الإنسانية
- إعداد تقرير واحد عن مساهمة المرأة الليبرية في توطيد السلام والحوكمة الديمقراطية في إطار الاحتفال بالذكرى الخامسة عشرة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن
- وضع ٤٠ مشروعا من المشاريع السريعة الأثر التي تتعلق بدعم ما تحدده (ما يحدّد في؟) المجتمعات المحلية في مجالات بناء القدرات والهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية، ومن المشاريع المدرة للدخل، لا سيما لفئتي النساء والشباب المعرضين للخطر
- تنظيم حملة إعلامية (انظر النواتج ذات الصلة في إطار الإنجاز المتوقع ١-١ فيما يتعلق بالتوعية والترويج المرتبطين بالحوكمة الرشيدة)

العوامل الخارجية

استمرار وجود الإرادة السياسية وتوافق الآراء للمضي قدما في عملية الإصلاح الدستوري؛ والزخم المطرد لتنفيذ خريطة الطريق الاستراتيجية لتضميد الجراح وبناء السلام والمصالحة؛ وإحراز تقدم في تنفيذ سياسة وقانون اللامركزية؛ وإضفاء الطابع المؤسسي على آليات تسوية المنازعات، بما في ذلك في اتفاقات منح الامتيازات؛ والإرادة السياسية والقدرة المؤسسية للتصدي للفساد؛ والتنسيق والتعاون الفعالان بين الجهات الفاعلة الوطنية المشاركة في الإصلاحات المؤسسية والعمليات السياسية المترابطة فيما بينها؛ وقدرة الحكومة على إجراء إصلاحات مؤسسية والحفاظ عليها

الجدول ٤

الموارد البشرية: العنصر ٣، توطيد الحكم الديمقراطي

	الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون						الموظفون الوطنيون[أ]	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
		و أ ع / أ ع م	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية	**المجموع الفرعي**			
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد الحكم الديمقراطي)										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤		١	١	٢	–	٣	**٧**	٦	١	**١٤**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥		١	–	٢	–	٣	**٦**	٦	١	**١٣**
صافي التغير		–	**(١)**	–	–	–	**(١)**	–	–	**(١)**
قسم توطيد الحكم الديمقراطي										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤		–	١	–	–	١	**٢**	–	–	**٢**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥		–	١	–	١	١	**٣**	–	–	**٣**
صافي التغير		–	–	–	**١**	–	**١**	–	–	**١**
قسم التحليل السياسي										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤		–	–	٤	٢	١	**٧**	٢	٣	**١٢**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥		–	–	–	–	–	**–**	–	–	**–**
صافي التغير		–	–	**(٤)**	**(٢)**	**(١)**	**(٧)**	**(٢)**	**(٣)**	**(١٢)**

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون								الموظفون الوطنيون[أ]	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	و أ ع أ ع م	مد-١	مد-٢	ف-٤	ف-٥	ف-٢	ف-٣	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي		
قسم الحوكمة											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	–	–		٦		–		١	**٧**	٣	**١٦**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	–	–		٦		–		١	**٧**	٣	**١٦**
صافي التغير	–	–		–		–		–	–	–	–
قسم المصالحة وتوطيد السلام											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	–	–		٨		٢		–	**١٠**	٢	**٢٠**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	–	–		٨		٢		–	**١٠**	٢	**٢٠**
صافي التغير	–	–		–		–		–	–	–	–
وحدة الاستشارات الجنسانية											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	–	–		١		١		–	**٢**	٢	**٩**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	–	–		١		١		–	**٢**	٢	**٩**
صافي التغير	–	–		–		–		–	–	–	–
وحدة استشارات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	–	–		١		–		–	**١**	٢	**٧**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	–	–		١		–		–	**١**	٢	**٧**
صافي التغير	–	–		–		–		–	–	–	–
المجموع، توطيد الحكم الديمقراطي											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	١	٢		٢٢		٥		٦	**٣٦**	١٣	**٨٠**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	١	١		١٨		٤		٥	**٢٩**	١٠	**٦٨**
صافي التغير	–	**(١)**		**(٤)**		**(١)**		**(١)**	**(٧)**	**(٣)**	**(١٢)**

(أ) يشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة.

الموظفون الدوليون: انخفاض صافيه ٧ وظائف (نقصان ١ مد-١، و ١ ف-٥، و ٣ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ١ من فئة الخدمة الميدانية، وزيادة وظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ من قسم الأمن)

الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفتين (نقل وظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان ٣ وظائف (إعادة ندب)

مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد الحكم الديمقراطي)

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة (إعادة ندب وظيفة واحدة من رتبة مد-١ إلى قسم الشؤون السياسية)

٧٣ - في سياق إعادة تشكيل قسم التحليل السياسي ليصير قسما للشؤون السياسية مسؤولا أمام الممثل الخاص للأمين العام، يقترح أن يعاد ندب وظيفة واحدة من الرتبة مد-١.

٧٤ - وعلاوة على ذلك، يقترح أن يعاد توصيف وظيفة موظف للشؤون الإنسانية من الرتبة ف-٤ لتصير وظيفة موظف للشؤون المدنية من الرتبة ذاتها. ولم تعد مهام منسق الشؤون الإنسانية تقع على عاتق مكتب نائب الممثل الخاص نتيجة إغلاق المكتب الميداني التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في ليبريا. ويضطلع مكتب نائب الممثل الخاص بالنهوض بولاية البعثة في عملية المصالحة الوطنية وتوطيد السلام، وإدارة الموارد الطبيعية، وإصلاح الأراضي وتحقيق لامركزية الحوكمة، ودعم الجهات الفاعلة الوطنية من الدولة والمجتمع المدني من أجل بناء القدرات وإحراز تقدم في عدد من العمليات الحيوية. ويكتسي تبادل المعارف والتنسيق الفعالان مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام، ومكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (سيادة القانون) وغيرهما من العناصر الفنية للبعثة أهمية بالغة لكفالة هيكل متكامل ومتسق للبعثة، وما يؤكد الأمر هو الأعمال التحضيرية للمراحل اللاحقة من نقل السلطات إلى المدنيين وزيادة الاهتمام الذي يولى لهذه المراحل.

قسم توطيد الحكم الديمقراطي

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة (إعادة ندب وظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ من قسم الأمن)

٧٥ - سيقوم قسم توطيد الحكم الديمقراطي، التابع لمكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد الحكم الديمقراطي)، بما له حاليا من ملاك وظيفي متكون من وظيفتين (١ مد-١، و ١ من فئة الخدمة الميدانية)، بتنسيق القسمين الفنيين، وهما قسم المصالحة وتوطيد السلام وقسم الحوكمة. ولتقديم الدعم إلى رئيس المكتب في تنسيق وإدارة القسمين الرئيسيين،

بما في ذلك متابعة تنفيذ القرارات والتوجيهات المقدمة من القيادة في إطار ركيزة توطيد الحكم الديمقراطي، فضلا عن تيسير الاتصالات وتدفق المعلومات داخل الركيزة وتنسيق الأعمال التحضيرية الاجتماعات، والمؤتمرات، والمعتكفات ومتابعتها، يقترح أن يعزَّز قسم توطيد الحكم الديمقراطي بوظيفة واحدة لموظف للشؤون المدنية برتبة ف-٣، من المقرر توفيرها عن طريق إعادة ندب وظيفة واحدة برتبة ف-٣ من قسم الأمن. وبإضافة هذه الوظيفة، سيكون القسم قادرا أيضا على الاتصال بفعالية أكبر بسائر عناصر البعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، حسب الاقتضاء، لدعم تنسيق تدخلات المنظومة كلها والدعم الشامل لعمليات الإصلاح الوطنية في إطار مبادرة ''توحيد الأداء'' لكفالة التآزر في دعم عمليات الإصلاح الوطنية التي هي بالغة الأهمية بالنسبة لتوطيد السلام والحكم الديمقراطي.

قسم التحليل السياسي

الموظفون الدوليون: نقصان ٧ وظائف (نقل ١ ف-٥، و ٣ ف-٤، و ٢ ف-٣ و ١ من فئة الخدمة الميدانية إلى قسم الشؤون السياسية)

الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفتين (نقل وظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة إلى قسم الشؤون السياسية)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان قدره ٣ وظائف (نقل إلى قسم الشؤون السياسية)

٧٦ - في سياق إعادة تشكيل قسم التحليل السياسي ليصير قسما للشؤون السياسية مسؤولا أمام الممثل الخاص للأمين العام، يُقترح نقل وظيفة واحدة برتبة ف-٥، وثلاث وظائف من الرتبة ف-٤، ووظيفتين من الرتبة ف-٣، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة وثلاث وظائف مؤقتة لمتطوعي الأمم المتحدة.

العنصر ٤: الدعم

٧٧ - على النحو المبيَّن بالتفصيل في الأطر أدناه، ستتوفر خدمات الدعم الإداري واللوجستي والأمني بفعالية وكفاءة لما قوامه ٦٦١ ٦ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة و ٦٥٥ ١ من الموظفين المدنيين، بما في ذلك الأفراد المقدمون من الحكومات، وبما يشمل القيادة التنفيذية والعناصر المعنية بالأمن وسيادة القانون وتوطيد الحكم الديمقراطي، تيسيراً لتنفيذ الأنشطة المنوطة بهذه العناصر. وسيتوفر الدعم في مجالات مثل خدمات النقل، بما في ذلك النقل جواً وبراً وبحراً؛ والخدمات الطبية، بما يشمل الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين،

حتى إلى المرافق من المستوى الرابع خارج منطقة البعثة؛ وستتوفر صيانة المرافق لكفالة بيئة عمل مقبولة لجميع أفراد البعثة، بما يشمل تجديد المخيمات، وتوفير خدمات التنظيف، وأعمال التنظيف البيئية، ومعايير العمل الأمنية الدنيا، ومعايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة، فضلاً عن التصليحات لأغراض الامتثال، وتجديد الأسيجة، وأي هياكل أمنية أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تعتزم البعثة أيضاً تحسين الأمن المتعلق بمعدات الأمم المتحدة وأفرادها، بسبل منها تركيب أجهزة كاميرا إضافية ذات دوائر مغلقة للحد من السرقات، بخاصة في المخازن. وسيتوفر الأمن كذلك لجميع مباني الأمم المتحدة في جميع الأوقات. وستواصل البعثة إدخال التحسينات على هيكلها الخاص بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات لكفالة تحقيق أوجه الكفاءة في جميع المراحل. وستستهدف البعثة أيضاً السلوك الفردي لأفراد البعثة وستعمل على توعية السكان المحليين المقيمين في محيط المنشآت العسكرية لكفالة إدراكهم لسياسة الأمم المتحدة لعدم التهاون مطلقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

٧٨ - وستعمل البعثة انطلاقاً من ٧٦ موقعاً، ولن يجرِ إغلاق سوى ٧ منها خلال فترة الميزانية ٢٠١٤/٢٠١٥، وهي السنة الأخيرة من الخطة الحالية للخفض التدريجي. وسيتوفر الدعم للمواقع من خلال توزيع الوقود، وحصص الإعاشة واللوازم العامة، والمركبات وخدمات النقل، والاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات، وصيانة المرافق، والكهرباء التي توفرها المولدات، والمياه، ومعالجة مياه المجارير، وخدمات التنظيف والتخلص من النفايات، وخدمات الأمن، والخدمات الطبية. وسيتم توفير الدعم بواسطة أفراد البعثة وموادها وأصولها نظراً لاستمرار عدم إمكانية الاستعانة بمصادر خارجية في ظل عدم وجود مورِّدين تجاريين للسلع والخدمات خارج العاصمة.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٤-١ زيادة كفاءة وفعالية الدعم اللوجستي والإداري والأمني المقدم للبعثة	٤-١-١ الامتثال بنسبة ١٠٠ في المائة لمعايير العمل الأمنية الدنيا في جميع مباني ومرافق الأمم المتحدة القائمة في ١٥ مقاطعة (٢٠١٢/٢٠١٣: ٩٥ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٠٠ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٠٠ في المائة)
	٤-١-٢ انخفاض بنسبة ٦,٧ في المائة في حالات السرقة والاختلاس المبلَّغ عنها (٢٠١٢/٢٠١٣: ١٧٠ حالة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٥٠ حالة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٤٠ حالة)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	٤-١-٣ زيادة عدد الموظفين الوطنيين الحائزين على شهادات في مجالات الإدارة والأعمال والإدارة وتكنولوجيا المعلومات في إطار برنامج بناء القدرات بالشراكة مع مورِّدي خدمات التدريب الخارجي (٢٠١٢/٢٠١٣: ١٢٣ موظفاً حائزاً على إحدى هذه الشهادات؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٥٠ موظفاً حائزاً على إحدى هذه الشهادات؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٥٠ موظفاً حائزاً على إحدى هذه الشهادات)
	٤-١-٤ زيادة النسبة المئوية للمكالمات الهاتفية الواردة إلى مكتب خدمات قسم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التي يتوفر حل لها في غضون ساعة واحدة من تلقي المكالمة (٢٠١٢/٢٠١٣: ٧٢ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٨٥ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٨٨ في المائة)
	٤-١-٥ صيانة عدد منخفض من الحوادث الكبيرة للسيارات (الحوادث التي تنجم عنها كلفة تصليح تزيد على ٥٠٠ دولار) (٢٠١٢/٢٠١٣: ٣٤؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٣٥؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٣٥)
	٤-١-٦ المحافظة على تمثيل الجنسين معاً في جميع الرتب والمستويات (٢٠١٢/٢٠١٣: ٣١ في المائة من الإناث؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٣٨ في المائة من الإناث؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٣٨ في المائة من الإناث)
	٤-١-٧ زيادة عدد المجتمعات المحلية التي يجري توعيتها بسياسة الأمم المتحدة لعدم التهاون مطلقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، مع التركيز على المناطق التي يجري فيها خفض عدد القوات تدريجياً وآليات الإبلاغ ذات الصلة (٢٠١٢/٢٠١٣: ٣٢؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٤٥؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٥٠)

النواتج

التحسينات التي أُدخلت على الخدمات

- تعزيز الأمان التشغيلي وتحسين الخدمات المقدمة إلى العملاء من خلال إعادة انتداب موظفي الطيران إلى المراكز الإقليمية (فوينجاما، وزويدرو، وغرينفيل، وهاربر)
- تركيب ٦ أجهزة كاميرا تلفزيونية ذات دوائر مغلقة في مبانٍ مختلفة تابعة للبعثة، و ١٠ وحدات إضافية من معدات تخزين البيانات لتعزيز الأمن، بغية الحد من عمليات احتلاس وسرقة أصول الأمم المتحدة، فضلاً عن تعزيز أمن موظفي الأمم المتحدة
- استعراض جميع التقارير المتعلقة بسوء السلوك، وتقديم توصيات بشأن تقارير التحقيق في غضون ٣٠ يوماً من استلام التقارير
- توعية ٥٠ مجتمعاً محلياً بسياسة الأمم المتحدة لعدم التهاون مطلقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين
- إجراء تدريب على ''قيادة المركبات على جميع أنواع الطرق'' لجميع موظفي البعثة الجدد من حاملي رخص القيادة

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون

- تمركز قوام متوسطه ٧٦٥ ٤ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية و ١٣٣ من المراقبين العسكريين و ٤٩٨ من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٢٦٥ ١ من أفراد الشرطة المشكَّلة وتناوبهم وإعادتهم إلى الوطن
- التحقق بنسبة ١٠٠ في المائة من المعدات المملوكة للوحدات ومن قدرات الاكتفاء الذاتي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة ورصدها وفحصها
- تقديم ٢٠١ من تقارير التحقق المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات إلى المقر لتيسير عمليات سداد التكاليف للبلدان المساهِمة في البعثة بقوات وبوحدات الشرطة المشكَّلة
- إعداد رسائل فصلية لإعطاء لمحة عامة عن التقييمات المُعَدَّة على نطاق البعثة للقدرات المتاحة من المعدات المملوكة للوحدات ولأداء هذه المعدات
- تنظيم اجتماعين لمجلس الاستعراض الإداري بشأن المعدات المملوكة للوحدات/مذكرات التفاهم
- تخزين حصص الإعاشة وتوفيرها لقوة يبلغ متوسط قوامها ٤ ٢٥٢ من أفراد الوحدات العسكرية و ٢٦٥ ١ من أفراد الشرطة المشكَّلة

- إدارة شؤون ما متوسطه ١ ٦٥٥ موظفاً مدنياً يتألفون من ٤٤٣ موظفاً دولياً، و ٩٤٣ موظفاً وطنياً، و ٢٣٧ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة، و ٣٢ فرداً من الأفراد المقدمين من الحكومات
- تنظيم ٣٠ دورة تدريبية لتجديد معلومات الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين في جميع أنحاء ليبريا بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين/السلوك والانضباط
- تنظيم دورات تدريبية توجيهية بشأن السلوك والانضباط لجميع فئات الموظفين الجدد
- إجراء تدريب لمنح شهادات إلى ١٥٠ موظفاً وطنياً ضمن دورات تدريبية مختلفة في خمسةٍ من مجالات المعرفة وهي: اللوجستيات والمهارات المهنية والإدارة المهنية والقيادة وبناء السلام، في سياق البرنامج الوطني لبناء قدرات الموظفين
- إجراء عمليات الفحص نصف السنوية للصحة والسلامة المهنيتين وتدريب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين في مونروفيا وجميع القطاعات السبعة
- مشاركة المنضمِّين الجدد إلى البعثة بنسبة ١٠٠ في المائة في التدريب التوجيهي المتعلق بمعايير السلوك في الأمم المتحدة والتوعية بالاستغلال والانتهاك الجنسيين
- تنظيم حملة اتصال وتوعية من أجل تشجيع الإناث على تقديم ترشيحهن لملء الشواغر في البعثة، وتوجيه هذه الحملة إلى المرشحات على الصعيد الوطني

المرافق والهياكل الأساسية

- صيانة وتصليح ٥٦ موقعاً من مواقع الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة، وصيانة وتصليح ٧ أماكن عمل تابعة لشرطة الأمم المتحدة، وصيانة وتصليح ١٣ من أمكنة عمل الموظفين المدنيين
- صيانة وتصليح ١ ٧٨٥ من مباني الإقامة الجاهزة المملوكة للأمم المتحدة ووحدات الاغتسال قيد الاستخدام في جميع مواقع البعثة في ليبريا
- تقديم خدمات الصرف الصحي إلى جميع أماكن العمل، بما في ذلك معالجة مياه المجارير وجمع القمامة والتخلص منها
- تشغيل وصيانة ٣٣٢ مولداً من المولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة (قيد الاستخدام وفي المخزون)
- تخزين ١٠,٩٨ ملايين لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم والإمداد بها لتشغيل المولدات الكهربائية

- صيانة وتصليح ٧٩٠ كيلومتراً من الطرق
- صيانة وتصليح ٧ مهابط للطائرات، و ٨ محطات جوية و ٢٠ موقعاً لهبوط الطائرات العمودية في ٢٧ موقعاً
- التحقق بنسبة ١٠٠ في المائة من المعدات المملوكة للأمم المتحدة

النقل البري

- تشغيل وصيانة ٩٣٢ من المركبات المملوكة للأمم المتحدة، بما في ذلك ٨ مركبات مدرَّعة ومعدات المركبات، عن طريق إقامة ١٠ حلقات عمل في ٨ مواقع
- الإمداد بـ ٦,٩ ملايين لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم لأغراض النقل البري
- توفير خدمة نقل مكوكية يومية لما متوسطه ١ ٠٠٠ فرد من أفراد الأمم المتحدة من أماكن إقامتهم إلى مكاتب البعثة

النقل الجوي

- تشغيل وصيانة ٢ من الطائرات الثابتة الجناحين و ١١ من الطائرات ذات الأجنحة الدوارة، بما في ذلك ٦ طائرات من الطراز العسكري
- الإمداد بـ ٤,٥ ملايين لتر من وقود الطائرات
- استهلاك ٩٨٠ ٥ ساعة طيران (٠٣٠ ١ ساعة لـ ٢ من الطائرات الثابتة الجناحين و ٩٥٠ ٤ ساعة لـ ١١ من الطائرات ذات الأجنحة الدوارة (بما يشمل ٣ طائرات عمودية مسلحة يجري استخدامها بالاشتراك مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار)، بما يشمل الرحلات الجوية المكوكية المحلية والإقليمية لنقل الركاب والبضائع، وتناوب القوات، والرحلات المخصصة، ورحلات إجلاء المصابين والإجلاء الطبي، وطلعات البحث والإنقاذ، والدوريات الحدودية، والرحلات الجوية الأخرى

النقل البحري

- تشغيل وصيانة سفينة بحرية واحدة
- الإمداد بـ ٠,٥٨ مليون لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم لأغراض النقل البحري

الاتصالات

- دعم وصيانة شبكة سواتل مؤلفة من محور اتصالات لمحطة أرضية من أجل توفير خدمات الاتصال بالصوت وعبر الفاكس والفيديو وخدمات نقل البيانات
- دعم وصيانة ٢٠ من النُظم ذات الفتحات الطرفية الصغيرة جداً، و ٣٤ مقسماً هاتفياً، و ٧٨ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة، و ٦٠ نظاماً لاسلكياً رقمياً ضيق النطاق
- دعم وصيانة نظام لاسلكي يعمل بالتردد العالي/التردد العالي جداً، ويشمل ٧٦ جهازاً من أجهزة إعادة الإرسال العاملة بالتردد العالي جداً، و ٥٦ جهازاً من الأجهزة العاملة بالتردد العالي، و ٨١ جهاز إرسال واستقبال للمحطات القاعدية من الأجهزة العاملة بالتردد العالي جداً، و ١٥ محطة قاعدية جو – أرض، و ١٢٤ ٤ من الأجهزة اللاسلكية اليدوية والمحمولة العاملة بالتردد العالي جداً في جميع أنحاء منطقة عمليات البعثة
- دعم وصيانة محطة بث إذاعي واحدة تعمل على موجات التضمين الترددي في مرفق واحد من مرافق الإنتاج الإذاعي

تكنولوجيا المعلومات

- دعم وصيانة ١٦ خادوماً، و ٨٩٥ حاسوباً مكتبياً، و ٩٤٨ حاسوباً محمولاً/تابعاً جزئياً، و ٢١١ طابعة/ماسحاً ضوئياً (متعددة الوظائف) في جميع مواقع البعثة
- دعم وصيانة ٧ شبكات محلية وشبكة واحدة واسعة لـ ٨٤٣ ١ مستخدِماً في جميع مواقع البعثة
- توفير خدمات الدعم والصيانة للشبكة اللاسلكية
- دعم وصيانة اثنتين من الوصلات بشبكة الإنترنت عن طريق كابلات الألياف الضوئية القائمة تحت سطح البحر

الخدمات الطبية

- تشغيل وصيانة ٨ عيادات من المستوى الأول، ومستشفيين من المستوى الثاني، ومستشفى واحد من المستوى الثالث، و ١٨ مركزاً للطوارئ والإسعافات الأولية في ما مجموعه ٢٦ موقعاً لجميع أفراد البعثة وموظفي وكالات الأمم المتحدة الأخرى والسكان المدنيين المحليين في حالات الطوارئ
- الإبقاء على ترتيبات الإجلاء البري والجوي على نطاق البعثة لجميع مواقع الأمم المتحدة، بما في ذلك إجلاء المرضى إلى مستشفيات من المستوى الخامس في موقعين

- إقامة ٢٢ دورة تدريبية توجيهية لجميع الموظفين المدنيين الجدد في البعثة، و ١٥ دورة تدريبية للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والتوعية بالفحص الطوعي للوحدات، وإقامة ٤ دورات تدريبية فصلية للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لتجديد معلومات الموظفين المدنيين
- تشغيل وصيانة المرافق التي تقدم إلى جميع أفراد البعثة خدمات المشورة والفحص السريين والطوعيين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية

الأمن

- توافر ٢٢٧ وظيفة حارس أمن لتقديم الخدمات الأمنية على مدار الساعة يومياً طوال أيام الأسبوع في جميع مرافق البعثة، في جميع مقاطعات ليبريا البالغ عددها ١٥ مقاطعة
- توفير الحماية اللصيقة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة والمسؤولين الزائرين الرفيعي المستوى
- توفير تدريب أمني تمهيدي وتدريب عملي أولي على مواجهة الحرائق لجميع الموظفين الجدد في البعثة
- إجراء تدريبين عمليين لموظفي الأمم المتحدة على عمليات الإجلاء والنقل
- القيام، كل سنة، بتحديث الخطة الأمنية القطرية وتقييم المخاطر الأمنية

العوامل الخارجية

يتيح الهدوء الحالي للوضع في البلد أن تواصل البعثة أداء الأنشطة المنوطة بها. ويجري تسليم المعدات والبضائع الأخرى في الوقت المحدد للتنفيذ

الجدول ٥

الموارد البشرية: العنصر ٤، الدعم

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون							الموظفون الوطنيون[1]	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
	و أ ع - أ ع م	مد-٢ مد-١	ف-٥ ف-٤	ف-٣ ف-٢	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي				
الفريق المعني بالسلوك والانضباط										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣ / ٢٠١٤	–	١	٢	١	١	٥		٢	–	**٧**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	–	–	٣	١	١	٥		٢	–	**٧**
صافي التغير	**–**	**(١)**	**١**	**–**	**–**	**–**		**–**	**–**	**–**
شعبة دعم البعثة – مكتب مدير دعم البعثة										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣ / ٢٠١٤	–	١	٩	١٠	١٣	٣٣		٣٧	٤	**٧٤**

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون							متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	و أ ع - أ ع م	مد-٢ مد-١	ف-٥ ف-٤	ف-٣ ف-٢	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون[أ]		
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	–	١	٨	٩	٨	٢٦	٣١	٣	**٦٠**
صافي التغير	**–**	**–**	**(١)**	**(١)**	**(٥)**	**(٧)**	**(٦)**	**(١)**	**(١٤)**
سلسلة الإمداد									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣ / ٢٠١٤	–	١	١٣	١٣	٦١	٨٨	١٥١	٤٥	**٢٨٤**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	–	١	١٠	١٣	٥٣	٧٧	١٧١	٥١	**٢٩٩**
صافي التغير	**–**	**–**	**(٣)**	**–**	**(٨)**	**(١١)**	**٢٠**	**٦**	**١٥**
تقديم الخدمات									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣ / ٢٠١٤	–	١	١٦	٢٣	٧٦	١١٦	٤٣٩	١٣١	**٦٨٦**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	–	١	١٦	١٩	٦٣	٩٩	٤٢٤	١٢٦	**٦٤٩**
صافي التغير	**–**	**–**	**–**	**(٤)**	**(١٣)**	**(١٧)**	**(١٥)**	**(٥)**	**(٣٧)**
المجموع الفرعي، شعبة دعم البعثة									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣ / ٢٠١٤	–	٣	٣٨	٤٦	١٥٠	٢٣٧	٦٢٧	١٨٠	**١ ٠٤٤**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	–	٣	٣٤	٤١	١٢٤	٢٠٢	٦٢٦	١٨٠	**١ ٠٠٨**
صافي التغير	**–**	**–**	**(٤)**	**(٥)**	**(٢٦)**	**(٣٥)**	**(١)**	**–**	**(٣٦)**
قسم الأمن									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣ / ٢٠١٤	–	–	١	١١	٦٥	٧٧	١٦٦	–	**٢٤٣**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	–	–	١	٧	٦١	٦٩	١٥٦	–	**٢٢٥**
صافي التغير	**–**	**–**	**–**	**(٤)**	**(٤)**	**(٨)**	**(١٠)**	**–**	**(١٨)**
المجموع									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	–	٤	٤١	٥٨	٢١٦	٣١٩	٧٩٥	١٨٠	**١ ٢٩٤**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	–	٣	٣٨	٤٩	١٨٦	٢٧٦	٧٨٤	١٨٠	**١ ٢٤٠**
صافي التغير	**–**	**(١)**	**(٣)**	**(٩)**	**(٣٠)**	**(٤٣)**	**(١١)**	**–**	**(٥٤)**

(أ) يشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

الموظفون الدوليون: نقصان صاف قدره ٤٣ وظيفة (إلغاء وظيفة برتبة ف-٥ ووظيفتين برتبة ف-٤ و ٦ وظائف برتبة ف-٣ و ٣ وظائف برتبة ف-٢ و ٢٨ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، وإعادة انتداب وظيفة برتبة ف-٣، وإعادة تصنيف وظيفة برتبة مد-١ و ٣ وظائف برتبة ف-٥ ووظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة برتبة ف-٣، وتحويل وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان صاف قدره ١١ وظيفة (إلغاء وظيفة لموظف وطني من الفئة الفنية و ١٢ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، وتحويل وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفتين وطنيتين (وظيفة لموظف وطني من الفئة الفنية ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: لم يطرأ أي تغير صاف

مكتب مدير دعم البعثة

الموظفون الدوليون: نقصان قدره ٧ وظائف (نقل وظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة برتبة ف-٣ و ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، وإلغاء وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره ٦ وظائف (نقل ٥ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة، وإلغاء وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان صاف قدره وظيفة واحدة (نقل وظيفتين وإعادة انتداب وظيفة من قسم الإمدادات والتخزين المركزي)

مكتب المدير

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة قدرها وظيفة واحدة (إعادة انتداب من قسم الإمدادات والتخزين المركزي)

٧٩ - يقوم المكتب المباشر لمدير دعم البعثة، الذي يتألف ملاك موظفيه المأذون به حالياً من ١٣ وظيفة ثابتة ومؤقتة (١ مد-٢ و ١ ف-٥ و ٢ ف-٤ و ٢ ف-٣ و ١ ف-٢ و ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة ووظيفتان من وظائف متطوعي الأمم المتحدة) بتنسيق وإدارة جميع أنشطة الدعم اللازمة لتنفيذ ولاية البعثة. وفي ظل تنفيذ نموذج استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، تقع على عاتق مكتب مدير دعم البعثة مسؤولية موسَّعة هي كفالة أن تعمل هياكل دعم البعثة بكفاءة أكبر من خلال تحسين التنسيق وتوحيد المهام والتخطيط الاستباقي وتقديم الدعم. وفي سياق ما ورد أعلاه، يُقترح أن يجري تعزيز المكتب بوظيفة واحدة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة لموظف في مجلس التحقيق، على أن يتم شغلها من خلال إعادة انتداب وظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة من قسم الإمدادات والتخزين المركزي. وكان قسم الإمدادات والتخزين المركزي قد أعار هذه الوظيفة إلى المكتب للتعامل مع عبء العمل فيه. ويجري السعي حالياً إلى تثبيت هذا الترتيب من خلال إعادة انتداب الوظيفة. ويقوم مجلس التحقيق (الذي يتألف حالياً من وظيفة برتبة ف-٢ ووظيفة من وظائف متطوعي

الأمم المتحدة) بتلقي واستعراض التقارير الواردة عن أي حوادث خطيرة تنطوي على إصابة بأضرار شخصية أو عن وفاة أو ضرر أو خسارة في الممتلكات وتشمل موظفي الأمم المتحدة أو ممتلكاتها. وبناءً على الإجراءات التشغيلية الموحدة للمجلس، ينبغي أن تنجز التقارير في غضون ستة أسابيع من قيام رئيس البعثة بعقد اجتماع لمجلس التحقيق. وستتيح إضافة موظف إلى عدد موظفي مجلس التحقيق أن يتعامل المجلس بشكل أفضل مع عبء العمل لديه.

قسم الميزانية

الموظفون الدوليون: نقصان قدره ٤ وظائف (نقل وظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة برتبة ف-٣ ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية، وإلغاء وظيفة من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره وظيفة واحدة (نقل وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان قدره وظيفتان (نقل)

٨٠ - في سياق إعادة تنظيم دعم البعثة وفقاً لنموذج استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، يُقترح أن يتم دمج وإدراج قسم الميزانية في/ضمن قسم شؤون المالية الذي ستُعاد تسميته ليصبح قسم شؤون المالية والميزانية، تحت إشراف رئيس موظفي شؤون المالية والميزانية (المسؤول المالي الأول سابقاً). وفي هذا الصدد، يُقترح نقل وظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة برتبة ف-٣ ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية ووظيفتين من وظائف متطوعي الأمم المتحدة ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة إلى قسم شؤون المالية والميزانية وإلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية.

مركز عمليات دعم البعثة

الموظفون الدوليون: نقصان قدره ٣ وظائف (نقل وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية وإلغاء وظيفة من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره ٥ وظائف (نقل ٤ وظائف وإلغاء وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)

٨١ - في سياق إعادة تنظيم دعم البعثة وفقاً لنموذج استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي وسعياً إلى زيادة مستوى الرقابة التنفيذية لمدير دعم البعثة على الركيزتين اللتين يقوم عليهما نموذج استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، يُقترح إعادة

تنظيم المركز المشترك للعمليات اللوجستية (سابقاً تحت خدمات الدعم المتكامل) تحت الإشراف المباشر لمدير دعم البعثة، تيسيراً للتنسيق والتحكم المركزيين. وعلاوة على ذلك، ستُعاد تسمية المركز المشترك للعمليات اللوجستية بما يعكس دوره المعزز ليصبح مركز عمليات دعم البعثة. وسيعمل المركز على تنسيق تقديم الخدمات على المستوى الإقليمي مع المكاتب الإقليمية، وسيتولى أيضاً مسؤولية تخطيط وتنسيق تنفيذ مختلف أنشطة الدعم الفعالة الكلفة في الوقت المناسب، في إطار الأنظمة السارية في الأمم المتحدة ووفقاً لولاية البعثة، وسيعمل على تنسيق جميع المسائل اللوجستية الشاملة. وسيتصل المركز بسائر الأقسام المعنيَّة بتقديم الخدمات والأقسام الفنية وبالمخطِّطين العسكريين والمخطِّطين من أفراد الشرطة، وسيعمل كذلك على تنسيق التخطيط مع هذه الجهات من أجل توفير الدعم اللوجستي الفعال الكلفة في الوقت المناسب. وبغية تنظيم وظائف النقل ونظام المعلومات الجغرافية بشكل أفضل في إطار نموذج استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، يُقترح نقل وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية ووظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة إلى قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ونقل وظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة إلى قسم مراقبة الحركة. ويُقترح أيضاً إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية لمساعد شؤون اللوجستيات ووظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة لمساعد إداري.

إدارة سلسلة الإمداد

الموظفون الدوليون: نقصان صاف قدره ١١ وظيفة (نقل وظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة برتبة ف-٣ و ٤ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، وإعادة تصنيف وظيفة برتبة ف-٥ ووظيفة برتبة ف-٤، وإلغاء وظيفة برتبة ف-٥ ووظيفتين برتبة ف-٤ ووظيفتين برتبة ف-٣ و ١١ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، وتحويل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة لموظف وطني من الفئة الفنية)

الموظفون الوطنيون: زيادة صافية قدرها ٢٠ وظيفة (إعادة انتداب وظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة، ونقل ٢٢ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، وإلغاء وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، وتحويل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة لموظف وطني من الفئة الفنية)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة صافية قدرها ٦ وظائف (نقل)

مكتب رئيس إدارة سلسلة الإمداد

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها وظيفة واحدة (نقل وظيفة برتبة ف-٤ من قسم إدارة الممتلكات)

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها ٤ وظائف (نقل ٤ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة، قسم إدارة الممتلكات)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة قدرها وظيفة واحدة (نقل من قسم إدارة الممتلكات)

٨٢ - ومن المتوقع لمكتب رئيس إدارة سلسلة الإمداد تنسيق جميع الخدمات المرتبطة بسلسلة الإمداد، بما في ذلك الاضطلاع بالدورين الإشرافي والاستشاري في ما يتعلق بأقسام الإمداد، والمشتريات، ومراقبة الممتلكات، ومراقبة الحركة، والمعدات المملوكة للوحدات، وشؤون المالية والميزانية. وفي سياق إعادة تنظيم دعم البعثة، يُقترح نقل وحدة المطالبات وحصر الممتلكات، المؤلفة من وظيفة رئيس وحدة المطالبات برتبة ف-٤، وأربع وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة، ووظيفة واحدة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة لمساعد شؤون المطالبات، من قسم إدارة الممتلكات إلى مكتب رئيس إدارة سلسلة الإمداد.

قسم إدارة الممتلكات

الموظفون الدوليون: نقصان صاف قدره ٤ وظائف (نقل وظيفة برتبة ف-٤، وإلغاء ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، وإعادة تصنيف وظيفتين: وظيفة واحدة برتبة ف-٥ إلى وظيفة برتبة ف-٤، ووظيفة واحدة برتبة ف-٤ إلى وظيفة برتبة ف-٣).

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره ٤ وظائف (نقل ٤ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان قدره وظيفة واحدة (نقل)

٨٣ - يتألف قسم إدارة الممتلكات من أربع وحدات هي: الاستلام والتفتيش، ومراقبة الممتلكات والمخزون، والمطالبات وحصر الممتلكات، والتصرف في الممتلكات، ويضطلع بمسؤولية الوظائف التنفيذية والاستراتيجية والرقابية المتعلقة بممتلكات البعثة. وفي ضوء التقليص العام لحجم البعثة الذي سيؤدي إلى انخفاض في أصناف المعدات المملوكة للأمم المتحدة من ٥٦٣ ١٦ إلى ٧٦٩ ١٣ صنفاً بحلول نهاية الفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، يُقترح إلغاء ثلاث وظائف من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة واحدة لمساعد شؤون مراقبة الممتلكات والمخزون، ووظيفتين لمساعد شؤون الاستلام والتفتيش. وفي هذا الصدد، يُقترح أيضاً إعادة

تصنيف وظيفة رئيس قسم إدارة الممتلكات من رتبة ف-٥ إلى رتبة ف-٤، ووظيفة رئيس وحدة مراقبة الممتلكات والمخزون من رتبة ف-٤ إلى رتبة ف-٣. ويُقترح كذلك نقل وظيفة برتبة ف-٤ وأربع وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة ووظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة إلى مكتب رئيس إدارة سلسلة الإمداد.

قسم المشتريات

الموظفون الدوليون: نقصان قدره ٣ وظائف (إلغاء وظيفة برتبة ف-٥ ووظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية)

٨٤ - تتلقى البعثة من قسم المشتريات دعماً فعال الكلفة، ذا كفاءة ودقة وفي الوقت المناسب في ما يتعلق بالمشتريات، وفقاً لقواعد وأنظمة المشتريات المعمول بها في الأمم المتحدة. وهذا يشمل تحقيق القدر الأمثل من الكفاءة في عملية الشراء من خلال التخطيط الفعال للمشتريات، وتقديم الخدمات، والاتصال بالعملاء، إضافة إلى تقديم المشورة التقنية المتخصصة إلى الإدارة العليا بشأن المسائل، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المبادرات الإقليمية والدولية لإدارة سلسلة الشراء والإمداد. وفي ضوء الانخفاض التدريجي لعبء العمل في القسم، يُقترح إلغاء وظيفة لرئيس المشتريات برتبة ف-٥، ووظيفة لموظف شراء برتبة ف-٤، ووظيفة مساعد لشؤون المشتريات من فئة الخدمة الميدانية.

قسم مراقبة الحركة

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها ١٠ وظائف (إعادة انتداب ٨ وظائف من قسم الإمدادات والتخزين المركزي ونقل وظيفتين من مركز عمليات دعم البعثة)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة قدرها ٣ وظائف (إعادة انتداب ٣ وظائف من قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات)

٨٥ - يشكل قسم مراقبة الحركة نواة نظام مراقبة الحركة في البعثة حيث أنه يعمل على توجيه وتنسيق ومراقبة أنشطة الحركة على المستوى العام في جميع أنحاء منطقة البعثة، ويتولى مراقبة الحركة مركزياً. وتطبَّق اللامركزية في وظيفة المراقبة عن طريق تفويض السلطة وتنفَّذ فعلياً من قبل وحداتُ مراقبة الحركة المنشأة في كل نقطة من نقاط التوزيع الرئيسية في البعثة. ومع تقليص حجم البعثة عموماً، سيواجه قسم مراقبة الحركة زيادة كبيرة ومفاجئة في الأنشطة في ظل إعادة القوات إلى الوطن ودمج المخيمات وإغلاقها. وفي الوقت ذاته،

وفي سياق تنفيذ مشروع التخزين المركزي الذي يُعتبر عنصراً أساسياً من نموذج استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، سيتم إنشاء مخزن لحركة المرور العابر، حيث سيتم إصدار واستلام شحنات البضائع الموحدة لمراكز القطاعات. وفي هذا الصدد، سيتواجد قسم مراقبة الحركة على مستوى القطاع في أربعة مراكز بزويدرو وغبارنغا وهاربر وغرينفيل. ومن شأن ذلك أن يؤثر تأثيراً كبيراً على وظائف مراقبة الحركة، حيث يُتوقع من القسم أن يتولى إدارة مخزن للمرور العابر. وفي ضوء ما سبق، ، يُقترح تعزيز قسم مراقبة الحركة من خلال ما يلي: إعادة انتداب ثماني وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة من قسم الإمدادات والتخزين المركزي كوظائف مساعدين لشؤون مراقبة الحركة؛ ونقل وظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة من مركز عمليات دعم البعثة لمساعدَين لشؤون مراقبة الحركة؛ وإعادة انتداب ثلاث من وظائف متطوعي الأمم المتحدة من قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كوظائف مساعدين لشؤون مراقبة الحركة. ويُقترح أيضاً إلغاء وظيفة من فئة الخدمة الميدانية لمساعد لشؤون مراقبة الحركة.

قسم الإمدادات والتخزين المركزي

الموظفون الدوليون: نقصان صاف قدره ٣ وظائف (نقل وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية من قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية من قسم النقل، وإلغاء وظيفتين برتبة ف-٣ و ٤ وظائف من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة صافية قدرها ١١ وظيفة (إعادة انتداب ٨ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة إلى قسم مراقبة الحركة، ونقل ١٥ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة من قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات و ٤ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة من قسم النقل)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة صافية قدرها وظيفة واحدة (إعادة انتداب وظيفتين إلى القسم الهندسي ووظيفة واحدة إلى مكتب مدير دعم البعثة، ونقل وظيفتين من قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووظيفتين من قسم النقل)

٨٦ - يقوم قسم الإمدادات الذي يتألف ملاك موظفيه المأذون به حالياً من ١١٧ وظيفة (وظيفة برتبة ف-٥، ووظيفة برتبة ف-٤، و ٤ وظائف برتبة ف-٣، و ١٦ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، و ٧٦ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، و ١٩ وظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة)، بإمداد وتوزيع وقود وسائل النقل البري ووقود الطائرات إلى جميع عناصر البعثة في جميع أنحاء ليبريا على نحو كفؤ وفعال الكلفة. ويقوم القسم أيضاً بما يلي: إدارة معدات الإمدادات، بما في ذلك أنشطة مثل التنبؤات المتعلقة بالمخزون وتخطيطه

وتجديده ورصده؛ والإدارة الفعلية للمخازن الخاصة بمعدات الاتصال والنقل والهندسة والإمداد بحيث تشمل استلام هذه المعدات وتخزينها ومراقبتها ونقلها وتوضيبها وعرضها وتوزيعها وكفالة تقديم حصص إعاشة ذات نوعية جيدة، بما في ذلك توفير المياه بالكميات اللازمة في الوقت المناسب إلى جميع مواقع الوحدات؛ وتقديم الدعم بالإمدادات إلى القطاعات في الوقت المناسب وبشكل متجاوب. وفي سياق ركيزة إدارة سلسلة الإمداد، ستجري إعادة تنظيم قسم الإمدادات ليشمل مخزناً مركزياً لجميع أصول البعثة وستُعاد تسميته ليصبح قسم الإمدادات والتخزين المركزي. وسيشمل المخزن المركزي مجموعة واسعة من الوظائف، بدءاً من تخطيط الاقتناء وتنفيذه، إلى التخزين والمراقبة والشروع في إجراءات الشطب. وفي سياق إعادة تنظيم دعم البعثة، يُقترح أن يتم تعزيز القسم من خلال نقل ثلاث وظائف من فئة الخدمة الميدانية، منها اثنتان من قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، لأداء مهام مساعد لشؤون المخازن، ووظيفة من قسم النقل لأداء مهام مساعد لشؤون اللوجستيات؛ و ١٩ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة لـ ١٣ مساعداً لشؤون المخازن و ٦ مساعدين لشؤون الجرد والإمدادات، على أن يجري استيعابها عن طريق نقل ١٥ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة من قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وأربع وظائف وطنية من فئة موظفي الخدمات العامة من قسم النقل؛ وأربع وظائف من وظائف متطوعي الأمم المتحدة لأداء مهام مساعدين لشؤون المخازن، على أن يتم استيعابها من خلال نقل وظيفتين من قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووظيفتين من قسم النقل. وفي الوقت نفسه، يُقترح إعادة انتداب ثماني وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة إلى قسم مراقبة الحركة، وإعادة انتداب وظيفتين من وظائف متطوعي الأمم المتحدة، واحدة للقسم الهندسي وأخرى لمكتب مدير دعم البعثة. ويُقترح أيضاً إلغاء وظيفتين برتبة ف-٣ (موظف لشؤون الوقود وموظف لشؤون الإمداد) وأربع وظائف من فئة الخدمة الميدانية (مساعد لشؤون الوقود، ومساعد لشؤون حصص الإعاشة، ومساعد لشؤون الميزانية، ومساعد لشؤون المخازن).

وحدة التحقق من المعدات المملوكة للوحدات

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)

٨٧ - تتولى وحدة التحقق من المعدات المملوكة للوحدات المسؤولية عن إدارة مذكرات التفاهم بين الأمم المتحدة والحكومات المساهِمة بقوات وبأفراد شرطة، وكفالة أن تلبِّي الموارد المخصصة للوحدات في ما يتعلق بموجوداتها الرئيسية والثانوية من المعدات احتياجاتِ البعثة ومعايير الأمم المتحدة المعمول بها. وتقع على عاتق الوحدة أيضاً مسؤولية التنفيذ والإبلاغ في ما يتعلق ببرنامج التحقق من المعدات المملوكة للوحدات لكفالة المراقبة الفعالة للمعدات المملوكة للوحدات في البعثة ورصد قدرات الاكتفاء الذاتي في كل وحدة من الوحدات المشكَّلة. وبالإضافة إلى ذلك، تتولى وحدة التحقق من المعدات المملوكة للوحدات مسؤولية استعراض وتجهيز تقارير تحليل قوام القوات إضافة إلى بدلات الإجازة اليومية والترويحية. وفي سياق تقليص العنصر العسكري للبعثة وانخفاض عبء العمل الذي سينتج عنه على صعيد الوحدة، يُقترح إلغاء وظيفتين لمساعدين إداريين، إحداهما من فئة الخدمة الميدانية، والثانية وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة.

قسم شؤون المالية والميزانية

الموظفون الدوليون: لم يطرأ أي تغير صاف (نقل وظيفة برتبة ف-٤، ووظيفة برتبة ف-٣، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية من قسم الميزانية سابقاً، وإلغاء وظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية وتحويل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة لموظف وطني من الفئة الفنية)

الموظفون الوطنيون: لم يطرأ أي تغير صاف (إعادة انتداب وظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة إلى قسم الخدمات الطبية وقسم الطيران، على التوالي، ونقل وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة من قسم الميزانية سابقاً، وتحويل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة موظف وطني من الفئة الفنية)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة قدرها وظيفتان (إعادة انتداب وظيفتين من قسم الميزانية سابقاً)

٨٨ - في سياق إعادة تنظيم دعم البعثة وفقاً لنموذج استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، يُقترح أن يتم دمج قسم الميزانية مع قسم شؤون المالية/إدراجه فيها وستُعاد تسميته ليصبح قسم شؤون المالية والميزانية تحت إشراف رئيس موظفي شؤون المالية والميزانية (المسؤول المالي الأول سابقاً). وسيضطلع قسم شؤون المالية والميزانية بوظائف كلٍّ من قسم المالية وقسم شؤون الميزانية السابقين في ما يتعلق بصرف الأموال المخصصة لمختلف ركائز وأقسام دعم البعثة، فضلاً عن توفير الخدمات المالية السريعة للموظفين المدنيين والأفراد العسكريين وشرطة الأمم المتحدة في مجالات المرتبات، وبدل الإقامة المقرر للبعثة وتكاليف

السفر، والمدفوعات للبائعين وللأطراف الثالثة الأخرى لقاء البضائع الموفَّرة والخدمات المقدَّمة للبعثة. وسيتولى قسم شؤون المالية والميزانية أيضاً مسؤولية إعداد تقارير مالية شهرية وسنوية، بما في ذلك بيانات التسويات المصرفية، والأرصدة الاختبارية، والتقارير عن حالة المخصصات وتقارير مديري مراكز تحديد التكاليف، والحسابات المستحقة القبض والحسابات المستحقة الدفع، التي يجري تقديمها إلى المقر على أساس شهري. وبالإضافة إلى ذلك، ستقع على عاتق القسم مسؤولية إعداد مشروع الميزانية السنوية لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وكفالة الرقابة والتحكم المستمرين في ما يتعلق بتنفيذ الميزانية طوال الفترة المالية، وإعداد تقارير أداء الميزانية، وكفالة مختلف التقييمات التحليلية للإدارة العليا، وتوفير التوجيه التشغيلي لمراكز تحديد التكاليف والموافقة على طلبات الشراء. وعلاوة على ذلك، سيتولى قسم شؤون المالية والميزانية المسؤولية عن كفالة تنفيذ مبادرات التغيير، مثل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومشروع برنامج التخطيط المركزي للموارد (أوموجا).

٨٩ - وفي ضوء ما سبق، يُقترح نقل ست وظائف من قسم الميزانية إلى قسم شؤون المالية والميزانية، تتألف من وظيفة برتبة ف-٤ لكبير موظفي الميزانية، ووظيفتي موظف لشؤون الميزانية، إحداهما برتبة ف-٣، والثانية من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة ووظيفتين من وظائف متطوعي الأمم المتحدة لشغل وظائف مساعدين لشؤون الميزانية. ومن المقترح، استناداً إلى استعراض عبء العمل في قسم شؤون المالية والميزانية الذي يُتوقع أن ينخفض نظراً للتشغيل الآلي للعمليات التي كانت تنفَّذ يدوياً نتيجةً لتنفيذ نظام أوموجا وتحقيق المزيد من وفورات الحجم بعد دمج قسم شؤون المالية وقسم الميزانية، إلغاء وظيفة لموظف مالي برتبة ف-٤ ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية لمساعد لشؤون الميزانية، وإعادة انتداب وظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة، إحداهما إلى قسم الخدمات الطبية والثانية إلى قسم الطيران. وسعياً إلى بناء القدرات على الصعيد الوطني، يُقترح أيضاً تحويل وظيفة لمساعد مالي من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة موظف وطني من الفئة الفنية.

تقديم الخدمات

الموظفون الدوليون: نقصان قدره ١٧ وظيفة (نقل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، وإلغاء ٤ وظائف برتبة ف-٣ و ١١ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، وتحويل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، وإعادة تصنيف وظيفة برتبة ف-٥)

الموظفون الوطنيون: نقصان صاف قدره ١٥ وظيفة (نقل ١٧ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، وإعادة انتداب وظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة، وتحويل وظيفة

من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، وإلغاء وظيفة لموظف فني وطني)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان صاف قدره ٥ وظائف (نقل ٤ وظائف وإعادة انتداب وظيفة واحدة)

مكتب رئيس تقديم الخدمات

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها وظيفة واحدة (نقل وظيفة برتبة ف-٣ من القسم الهندسي)

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها وظيفتان (نقل وظيفتين لموظف فني وطني من القسم الهندسي)

٩٠ - يتولى مكتب رئيس تقديم الخدمات (مكتب رئيس خدمات الدعم المتكامل سابقاً) مسؤولية تنسيق جميع الخدمات المقدمة لمختلف عناصر البعثة في ما يتعلق بالدعم اللوجستي والإداري، من قبيل مساندة الوحدات العسكرية، وتركيب المعدات، وإعادة التأهيل وتوفير خدمات النقل وأشكال الدعم اللوجستي الأخرى، والخدمات الطبية وخدمات إدارة الموارد البشرية. وسعياً إلى اتباع نهج معزز ومركزي وفعال ومنسق في التعامل مع جميع المسائل البيئية في البعثة، باعتبار أن المسائل البيئية هي ذات طابع شامل، يُقترح نقل وحدة البيئة التي تتألف من وظيفة موظف لشؤون البيئة برتبة ف-٣، ووظيفتي موظف وطني من الفئة الفنية، ووظيفة موظف معاون لشؤون البيئة ووظيفة موظف مساعد لشؤون البيئة، من القسم الهندسي إلى مكتب رئيس تقديم الخدمات. ويكتسي هذا الإجراء أهمية حاسمة في تنفيذ البعثة لنموذج استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي في ما يتعلق بالدمج الجاري للمخازن وإغلاق المخيمات وأعمال التنظيف البيئية لمواقع البعثة.

الخدمة الطبية

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفة واحدة (تحويل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها وظيفتان (إعادة انتداب وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة من قسم شؤون المالية والميزانية وتحويل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة قدرها وظيفة واحدة (إعادة انتداب وظيفة من القسم الهندسي)

٩١ - يوفر قسم الخدمات الطبية الذي يتألف ملاك موظفيه المأذون به حالياً من ٣٦ وظيفة ثابتة ومؤقتة (وظيفة برتبة ف-٥، ووظيفة برتبة ف-٤، ووظيفة برتبة ف-٣، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفتان لموظف وطني من الفئة الفنية، و ١٧ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، و ١٣ وظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة) الدعم للخدمات الصحية الأساسية داخل البعثة في ما يتعلق بالتلقيح، والفحوص المختبرية، والأشعة السينية، وخدمات طب الأسنان، والاستشارات، والتدريب على الإسعاف الأولي، وخدمات الطوارئ، والخدمات الصيدلية، من خلال إدارة عيادتين من المستوى الأول في مونروفيا و ٧ مراكز صحية في مختلف أنحاء منطقة البعثة، ويُشرف على إدارة ثلاثة مستشفيات من المستوى الثاني ومستشفى من المستوى الثالث من المستشفيات المملوكة للوحدات، وكذلك على الإجلاء الطبي إلى المستشفيات من المستوى الرابع خارج البلد. ومع الإعادة المقررة إلى الوطن لأحد المستشفيات المملوكة للوحدات من المستوى الثالث بحلول أيار/مايو ٢٠١٤، واحتمال نقل أحد المستشفيات المملوكة للوحدات من المستوى الثاني، سيزداد عبء العمل في عيادات البعثة نظراً إلى الفراغ الناجم عن انسحاب العناصر التمكينية العسكرية الذي سيتعين أن تشغله موارد مدنية. وحالياً، يعمل في العيادات الإقليمية موظف واحد، وهو وضع لا يمكن أن يستمر بالنظر إلى حالات الغياب العادية المتوقعة والحالات الطارئة. وللتخفيف من الآثار المترتبة على إعادة المستشفيات من المستوى الثاني والمستوى الثالث إلى الوطن، ونقل المستشفى من المستوى الثاني، من المقترح أن يتم تعزيز قسم الخدمات الطبية بوظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة لممرض للعيادة الإقليمية في هاربر، على أن يجري استيعابها من خلال إعادة انتداب وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة من قسم شؤون المالية. وسعياً إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة إلى الموظفين في العيادة الإقليمية للبعثة في فوينجاما، يُقترح تعزيز العيادة بوظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة لطبيب، على أن

يجري استيعابها من خلال إعادة انتداب وظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة من القسم الهندسي. وبناءً على استعراض وظائف القسم، يُقترح أيضاً تحويل وظيفة رئيس ممرضين من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة.

القسم الهندسي

الموظفون الدوليون: نقصان قدره ٥ وظائف (نقل وظيفة برتبة ف-٣ من مكتب رئيس تقديم الخدمات وإلغاء ٤ وظائف برتبة ف-٣)

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره ٤ وظائف (إعادة انتداب وظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة إلى قسم الطيران ونقل وظيفتين لموظف وطني من الفئة الفنية إلى مكتب رئيس تقديم الخدمات)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة صافية قدرها وظيفة واحدة (نقل وظيفة من قسم الإمدادات والتخزين المركزي ونقل وظيفة إلى الخدمة الطبية)

٩٢ - ينفِّذ القسم الهندسي الذي يتألف ملاك موظفيه المأذون به حالياً من ٢١٢ وظيفة ثابتة ومؤقتة (وظيفة برتبة ف-٥، ووظيفة برتبة ف-٤، و ١٠ وظائف برتبة ف-٣، و ١٢ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفتان لموظف وطني من الفئة الفنية، و ١٥٤ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، و ٣٢ وظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة) جميع المهام الهندسية بكفاءة وفعالية في ما يتعلق بأعمال صيانة وتصليح وتعديل المرافق والمخيمات، والمولدات الكهربائية، والشبكات الكهربائية، ووحدات الاغتسال، وإمدادات المياه ومنشآت معالجة المياه، وكذلك صيانة الطرق لتنفيذ عمليات البعثة وتنظيف المرافق. وفي سياق الخفض التدريجي للعنصر العسكري للبعثة، وبناءً على استعراض عبء العمل في القسم، يُقترح إعادة انتداب وظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة إلى قسم الطيران وإلغاء أربع وظائف برتبة ف-٣ لمهندس مدني وثلاثة مهندسين. ومن أجل تعزيز قدرة القسم الهندسي على ممارسة مراقبة فعالة على الأصول الهندسية ذات القيمة العالية، يُقترح تعزيز القسم بوظيفتين من وظائف متطوعي الأمم المتحدة لمساعدَين لشؤون المعدات والأصول، على أن يجري استيعابهما من خلال إعادة انتداب وظيفتين من وظائف متطوعي الأمم المتحدة من قسم الإمدادات والتخزين المركزي. ولما كان التخفيف من الآثار البيئية يشكل وظيفة شاملة من وظائف البعثة، فقد قررت البعثة أنه سيكون من الأجدى مواءمة وحدة البيئة مع مكتب رئيس تقديم الخدمات لا مع القسم الهندسي. وفي هذا الصدد، يُقترح نقل وحدة البيئة المؤلفة من وظيفة برتبة ف-٣ ووظيفتي موظف وطني من الفئة الفنية.

قسم الطيران

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفتان (إلغاء وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها ٣ وظائف (إعادة انتداب ٣ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة)

٩٣ - يتولى قسم الطيران مسؤولية توفير خدمة النقل الجوي في الوقت المناسب ودون انقطاع، بطريقة مأمونة وموثوقة، من خلال التقيد التام بالقواعد والممارسات الموصى بها المنصوص عليها في مرفقات اتفاقية الطيران المدني الدولي، واللوائح العسكرية للحكومات المساهِمة بقوات، ومعايير حفظ السلام والعمليات الإنسانية، وما اعتمدته الأمم المتحدة من سياسات وإجراءات وممارسات في مجال الطيران. وبالإضافة إلى ذلك، ينفِّذ قسم الطيران عمليات للحفاظ على النشر السريع لقدرة القوة الاحتياطية الأمنية، وزيادة الدوريات الجوية على طول الحدود مع غينيا وكوت ديفوار وسيراليون، وتوفير أقصى قدر من المرونة مع طائرات الركاب والشحن المتعددة الأغراض، والاتصال والإجلاء الطبي. وقد أدى الخفض التدريجي للعنصر العسكري للبعثة إلى عدم توافر القوات لتوفير الأمن في مدارج ومهابط المطارات في غرينفيل وزويدرو وهاربر أثناء إقلاع وهبوط الطائرات. وحالياً، يعمل في كلّ مطار من المطارات الثلاثة مدير مطار بمفرده (من متطوعي الأمم المتحدة)، ويشرف على جميع أنشطة الطيران، بما في ذلك إدارة المطار، والتخطيط، والاتصال بالطائرات، وتفتيش المطار والإبلاغ عن حالة الطقس. وفي هذا الصدد، يُقترح أن يتم تعزيز قسم الطيران بثلاث وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة لمساعد شؤون سلم الطائرة، بواقع وظيفة واحدة في كلٍّ من المطارات الثلاثة، على أن يتم استيعابها من خلال إعادة انتداب وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة من قسم شؤون المالية والميزانية ووظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة من القسم الهندسي. وسيعزز وجود شاغلي وظيفة مساعد لشؤون سلم الطائرة سلامة العمليات الجوية، وسيساعد هؤلاء في التنسيق مع الوكالات الأخرى للحفاظ على المدارج في حالة جيدة، ومنع الاعتداءات واقتحامات المدارج أثناء إقلاع وهبوط الطائرات. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى ضوء تقييم القدرات الحالية للقسم والحد من عمليات الطيران نتيجةً للخفض التدريجي للعنصر العسكري للبعثة، يُقترح إلغاء وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة موظف مناوب لشؤون العمليات الجوية ووظيفة رئيس دائرة الإطفاء.

قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الموظفون الدوليون: نقصان صاف قدره ٥ وظائف (نقل وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية من مركز عمليات دعم البعثة، ونقل وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية إلى قسم الإمدادات والتخزين المركزي، وإلغاء ٥ وظائف من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان صاف قدره ١٣ وظيفة (نقل ١٥ وظيفة إلى قسم الإمدادات والتخزين المركزي ونقل وظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة من مركز عمليات دعم البعثة)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان صاف قدره ٤ وظائف (إعادة انتداب ٣ وظائف إلى قسم مراقبة الحركة، ونقل وظيفتين إلى قسم الإمدادات والتخزين المركزي ونقل وظيفة واحدة من قسم الموارد البشرية)

٩٤ - يوفر قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الذي يتألف ملاك موظفيه المأذون به حالياً من ١٢٧ وظيفة ثابتة ومؤقتة (وظيفة برتبة ف-٥، ووظيفتان برتبة ف-٤، ووظيفة برتبة ف-٣، ووظيفة برتبة ف-٢، و ٢٥ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة واحدة لموظف وطني من الفئة الفنية، و ٦٤ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، و ٣٢ وظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة)، خدمات الاتصال الصوتي ونقل البيانات إلى جميع عناصر البعثة، بما في ذلك البريد الإلكتروني الرسمي، والاتصالات اللاسلكية ذات التردد العالي جداً والتردد العالي، وخدمات الهاتف وتطبيقات البرامجيات الرسمية والربط بشبكة الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، يتعهد القسم الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية للبعثة، بما في ذلك مراكز البيانات، والمقاسم الهاتفية، والوصلات العاملة بالموجات الدقيقة ومحطات السواتل، ومعيدات التردد العالي جداً، ومفاتيح الشبكة وموجهات الشبكة، والحواسيب، والطابعات، والاتصالات اللاسلكية والهواتف. واستناداً إلى تقييم البعثة في ما يتعلق بتبسيط المهام داخل قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وفي سياق إعادة تنظيم دعم البعثة وفقاً لنموذج استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، يُقترح نقل وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية و ١٥ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة ووظيفتين من وظائف متطوعي الأمم المتحدة إلى قسم الإمدادات والتخزين المركزي وإعادة انتداب ثلاث من وظائف متطوعي الأمم المتحدة إلى قسم مراقبة الحركة. وفي الوقت نفسه، يُقترح نقل وظيفة واحدة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة من قسم إدارة الموارد البشرية. وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح إلغاء خمس وظائف من فئة الخدمة الميدانية، تتألف من وظيفة موظف لشؤون الاتصالات السلكية واللاسلكية، ووظيفتي مساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات، ووظيفة

فني لشؤون الاتصالات السلكية واللاسلكية، ووظيفة مساعد إداري. وفي سياق إعادة تنظيم إجراءات العمل على الصعيد العالمي، يُقترح نقل وحدة نظام المعلومات الجغرافية من مركز عمليات دعم البعثة إلى قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ووفقاً لذلك، يُقترح نقل وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية ووظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة لمساعد شؤون المعلومات الجغرافية.

قسم النقل

الموظفون الدوليون: نقصان قدره ٣ وظائف (نقل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية وإلغاء وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية وإعادة تصنيف وظيفة برتبة ف-٥ إلى وظيفة برتبة ف-٤)

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره ٥ وظائف (نقل ٤ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة وإلغاء وظيفة لموظف وطني من الفئة الفنية)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان قدره وظيفتان (نقل)

٩٥ - يوفر قسم النقل الذي يتألف ملاك موظفيه المأذون به حالياً من ١٨٥ وظيفة ثابتة ومؤقتة (وظيفة برتبة ف-٥، و ١٦ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة واحدة لموظف فني وطني، و ١٤٤ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، و ٢٣ وظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة)، خدمة النقل السطحي في ما يتعلق باستخدام المركبات على نحو كفؤ وموثوق ومأمون. ويشمل القسم عدة وحدات، منها وحدة الاستقبال، وحلقات العمل في مونروفيا والقطاعات الثمانية، ومخازن النقل، ووحدة توزيع المواد، ووحدة تقييم السائقين والاختبار، والوحدة المعنية بحوادث المركبات، ووحدة مراقبة حركة المركبات. واستناداً إلى تقييم البعثة في سياق التقليص العام لحجمها وإعادة تنظيم دعم البعثة وفقاً لنموذج استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، الذي من المتوقع أن يؤدي إلى خفض عبء العمل في مختلف وحدات القسم، يُقترح نقل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية وأربع وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة ووظيفتين من وظائف متطوعي الأمم المتحدة إلى قسم الإمدادات والتخزين المركزي. وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح أيضاً إلغاء وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية، إحداهما لمنسق قطاع، والثانية لمساعد لشؤون الميزانية، ووظيفة موظف وطني من الفئة الفنية لموظف نقل. وفي سياق التقليص العام لحجم البعثة، والحد من حجم أسطول المركبات، ونقل وظائف معينة من تخطيط الاقتناء وإدارة الأصول إلى قسم التخزين المركزي، يُقترح إعادة تصنيف وظيفة المسؤول الأول عن شؤون النقل من رتبة ف-٥ إلى رتبة ف-٤.

قسم إدارة الموارد البشرية

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفتان (إلغاء وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان قدره وظيفة واحدة (نقل)

٩٦ - يوفر قسم إدارة الموارد البشرية الذي يتألف ملاك موظفيه المأذون به حالياً من ٥٩ وظيفة ثابتة ومؤقتة (وظيفة برتبة ف-٥، و ٣ وظائف برتبة ف-٤، و ٣ وظائف برتبة ف-٣، و ١١ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، و ٣ وظائف لموظف وطني من الفئة الفنية، و ٢٥ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، و ١٣ وظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة)، الدعم في مجال الموارد البشرية إلى الموظفين المدنيين الدوليين والوطنيين، بما في ذلك الاستشاريون وفرادى المتعاقدين. وبتوجيهٍ ودعم من مدير دعم البعثة ورئيس قسم تقديم الخدمات، يتولى القسم مسؤولية الإشراف على مسائل الموارد البشرية وإدارتها في ما يتعلق باستقدام الموظفين، واستحقاقات الموظفين، والتدريب، وخدمات السفر وتقديم المشورة. ويوفر قسم إدارة الموارد البشرية إلى البعثة أيضاً إدارة متكاملة واستراتيجية للموارد البشرية في مجالات تخطيط القوى العاملة، وإدارة الوظائف وملاك الموظفين، واستقدام الموظفين واختيار الموظفين، وإدارة استحقاقات ومزايا الموظفين، وإدارة الوقت والحضور، وإدارة الأداء والتطوير الوظيفي، وخدمات تقديم المشورة والتدريب. وفي سياق الانخفاض المتوقع لعبء العمل في القسم نتيجةً لتقليص حجم البعثة عموماً، والأثر المترتب على نشر نظام إنسبيرا وتنفيذه الكامل في الميدان، ونشر نظام أوموجا، وهو ما يستتبع تغييرات كبيرة في وظائف الموارد البشرية، يُقترح نقل وظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة إلى قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح إلغاء وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية، إحداهما لمساعد للموارد البشرية والثانية لمساعد لشؤون السفر.

الفريق المعني بالسلوك والانضباط

الموظفون الدوليون: لم يطرأ أي تغير صاف (إعادة تصنيف وظيفة برتبة مد-١ إلى وظيفة برتبة ف-٥)

٩٧ - يوفر الفريق المعني بالسلوك والانضباط الذي يتألف ملاك موظفيه المأذون به حالياً من سبع وظائف (وظيفة برتبة مد-١، ووظيفتان برتبة ف-٤، ووظيفة برتبة ف-٢، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة لموظف وطني من الفئة الفنية، ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)، التوجيه والمشورة لقيادة البعثة بشأن المسائل المتصلة بالسلوك في ما يتعلق بجميع فئات الموظفين، ويقدم المساعدة لكفالة منع سوء السلوك وتحديده، ويرصد الامتثال لمعايير سلوك الأمم المتحدة وإنفاذها من جانب جميع فئات الموظفين باستخدام استراتيجية

ثلاثية الأبعاد قائمة على المنع والإنفاذ والإجراءات التصحيحية. وفي سياق الخفض التدريجي للعنصر العسكري للبعثة، تقرَّر أنه لم تعد هناك حاجة إلى وظيفة رئيس الفريق المعني بالسلوك والانضباط برتبة مد-١. ولذا يُقترح إعادة تصنيف وظيفة رئيس الفريق المعني بالسلوك والانضباط من رتبة مد-١ إلى رتبة ف-٥.

قسم الأمن

الموظفون الدوليون: نقصان قدره ٨ وظائف (إعادة انتداب وظيفة برتبة ف-٣ وإلغاء ٣ وظائف برتبة ف-٢ و ٤ وظائف من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره ١٠ وظائف (إلغاء ١٠ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة)

٩٨ - في سياق إدخال تحسينات على إدارة قسم الأمن (الذي يشمل ٢٤٣ وظيفة (وظيفة برتبة ف-٤، و ٤ وظائف برتبة ف-٣، و ٧ وظائف برتبة ف-٢، و ٦٥ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، و ١٦٦ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)، بما في ذلك إدراج إجراءات وأساليب عمل تتسم بدرجة أكبر من الفعالية والكفاءة، وترتيب أولويات المهام بمزيد من الوضوح، وزيادة المواءمة بين مهارات الموظفين ومهام الوظائف، وتعزيز أطر الإشراف والمراقبة، والتدريب الجاري لأفراد الأمن، إضافة إلى الحالات التي ظلت فيها الوظائف شاغرة لفترات طويلة، يُقترح إلغاء ثلاث وظائف لضابط أمن برتبة ف-٢، وأربع وظائف من فئة الخدمة الميدانية لمساعد لشؤون الأمن، وثماني وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة لمساعد لشؤون الأمن، ووظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة لمساعد لشؤون السلامة من الحرائق. ويُقترح أيضاً إعادة انتداب وظيفة برتبة ف-٣ إلى قسم توطيد الحكم الديمقراطي.

ثانيا - الموارد المالية

ألف - لمحة عامة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. وتمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه)

الفئة	النفقات[أ] (٢٠١٢/٢٠١٣) (١)	المخصصات[أ] (٢٠١٣/٢٠١٤) (٢)	تقديرات التكاليف (٢٠١٤/٢٠١٥) (٣)	الفرق المبلغ (٤)=(٣)-(٢)	الفرق النسبة المئوية (٥)=(٤)÷(٢)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة					
المراقبون العسكريون	٦٨٢٩,٤	٧٠٥٠,٠	٧٢١٩,٠	١٦٩,٠	٢,٤
الوحدات العسكرية	٢٠٣٠٣٠,٠	١٦٤٠٣٢,٠	١٤٠٠٤٠,٨	(٢٣٩٩١,٢)	(١٤,٦)

الفئة	النفقات[أ] (٢٠١٢/٢٠١٣)	المخصصات[أ] (٢٠١٣/٢٠١٤)	تقديرات التكاليف (٢٠١٤/٢٠١٥)	الفرق	
				المبلغ	النسبة المئوية
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)=(٣)-(٢)	(٥)=(٤)÷(٢)
شرطة الأمم المتحدة	٢٥ ٢٢٠,٦	٢٤ ٩٧٠,٥	٢٦ ٧٦١,٣	١ ٧٩٠,٨	٧,٢
وحدات الشرطة المشكّلة	٢٥ ٧٣٨,٧	٣٦ ٢٧٨,٦	٣٨ ٤٨٧,٤	٢ ٢٠٨,٨	٦,١
المجموع الفرعي	**٢٦٠ ٨١٨,٧**	**٢٣٢ ٣٣١,١**	**٢١٢ ٥٠٨,٥**	**(١٩ ٨٢٢,٦)**	**(٨,٥)**
الأفراد المدنيون					
الموظفون الدوليون	٩٤ ٥٣١,١	٩٢ ٨٢٢,٨	٨٨ ١٥٣,٦	(٤ ٦٦٩,٢)	(٥,٠)
الموظفون الوطنيون	١٩ ٧٥٥,١	١٧ ٠٠٩,١	١٧ ٦٧٣,٥	٦٦٤,٤	٣,٩
متطوعو الأمم المتحدة	١١ ٦٩٤,٥	١١ ٧٤٤,٦	١٢ ٤٤٥,٩	٧٠١,٣	٦,٠
المساعدة المؤقتة العامة	٤٤٧,٥	٩,٠	٩,٠	–	–
الأفراد المقدمون من الحكومات	١ ٤٩٨,٢	١ ٥٤٠,٧	١ ٦١٦,٨	٧٦,١	٤,٩
المجموع الفرعي	**١٢٧ ٩٢٦,٤**	**١٢٣ ١٢٦,٢**	**١١٩ ٨٩٨,٨**	**(٣ ٢٢٧,٤)**	**(٢,٦)**
التكاليف التشغيلية					
مراقبو الانتخابات المدنيون	–	–	–	–	–
الخبراء الاستشاريون	٦٦١,٣	٦٧٣,٣	٤٨٧,٣	(١٨٦,٠)	(٢٧,٦)
السفر في مهام رسمية	٢ ٠٧٣,٦	١ ٩٧٤,٣	٢ ١٧٠,٠	١٩٥,٧	٩,٩
المرافق والهياكل الاساسية	٣٣ ٢٤١,٨	٣٤ ٣٩٠,١	٣٣ ٣٤٩,٤	(١ ٠٤٠,٧)	(٣,٠)
النقل البري	٩ ٩٣٧,٠	١٣ ٩٩٢,٢	١٤ ٥٥٤,٩	٥٦٢,٧	٤,٠
النقل الجوي	٤٤ ٦٤٢,٩	٤٨ ٥٣٨,٩	٢٩ ٤١٦,٢	(١٩ ١٢٢,٧)	(٣٩,٤)
النقل البحري	٢ ٩٨٨,٧	٣ ١٤٣,٠	٣ ١٤٠,٣	(٢,٧)	(٠,١)
الاتصالات	٤ ٣٣٦,١	٥ ٩١٧,٢	٦ ٤٣٦,٧	٥١٩,٥	٨,٨
تكنولوجيا المعلومات	٤ ٧٧٨,١	٤ ٧٨٥,٨	٥ ٩١٤,٦	١ ١٢٨,٨	٢٣,٦
الخدمات الطبية	٩١٦,٧	١ ٠٥٨,١	١ ١٦٨,١	١١٠,٠	١٠,٤
المعدات الخاصة	–	–	–	–	–
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٣ ٠٧٨,٩	٥ ٣٤٦,٨	٣ ٤٣٨,٤	(١ ٩٠٨,٤)	(٣٥,٧)
المشاريع السريعة الأثر	١ ٠٠٠,٠	١ ٠٠٠,٠	١ ٠٠٠,٠٠	–	–
المجموع الفرعي	**١٠٧ ٦٥٥,١**	**١٢٠ ٨١٩,٧**	**١٠١ ٠٧٥,٩**	**(١٩ ٧٤٣,٨)**	**(١٦,٣)**
إجمالي الاحتياجات	**٤٩٦ ٤٠٠,٢**	**٤٧٦ ٢٧٧,٠**	**٤٣٣ ٤٨٣,٢**	**(٤٢ ٧٩٣,٨)**	**(٩,٠)**
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٠ ٤٤١,٧	٩ ٥٠٠,٤	٨ ٩٩٧,٦	(٥٠٢,٨)	(٥,٣)
صافي الاحتياجات	**٤٨٥ ٩٥٨,٥**	**٤٦٦ ٧٧٦,٦**	**٤٢٤ ٤٨٥,٦**	**(٤٢ ٢٩١,٠)**	**(٩,١)**
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)[ب]	٥٢,٨	٥٢,٨	٥٢,٨	–	–

الفئة	النفقات[أ] (٢٠١٢/٢٠١٣) (١)	المخصصات[أ] (٢٠١٣/٢٠١٤) (٢)	تقديرات التكاليف (٢٠١٤/٢٠١٥) (٣)	الفرق المبلغ (٤)=(٣)-(٢)	الفرق النسبة المئوية (٥)=(٤)÷(٢)
مجموع الاحتياجات	**٤٩٦ ٤٥٣,٠**	**٤٧٦ ٣٢٩,٨**	**٤٣٣ ٥٣٦,٠**	**(٤٢ ٧٩٣,٨)**	**(٩,٠)**

(أ) تعكس إعادة توزيع الموارد المخصصة للأفراد المقدمين من الحكومات من فئة التكاليف التشغيلية إلى فئة الإنفاق الخاصة بالموظفين المدنيين، وإعادة توزيع الموارد المخصصة لتغطية تكاليف الاكتفاء الذاتي للأفراد النظاميين من فئة التكاليف التشغيلية إلى فئة الإنفاق الخاصة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

(ب) تشمل تقديرات التكاليف للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ مبلغا قدره ٨٠٠ ٥٢ دولار من حكومة ألمانيا.

باء – التبرعات غير المدرجة في الميزانية

٩٩ – القيمة التقديرية للتبرعات غير المدرجة في الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ هي كما يلي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة التقديرية
اتفاق مركز القوات[أ]	٣ ٧٢٠,١
التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)	–
المجموع	**٣ ٧٢٠,١**

(أ) يشمل قيمة الإيجار التقديرية للمرافق المقدمة من الحكومة والإعفاء من رسوم وضرائب الطيران.

جيم – المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة

١٠٠ – تراعي تقديراتُ التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ مبادرات تحسين الكفاءة التالية:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ	المبادرة
النقل الجوي	١١ ١٨٤,٥	الحد من عدد الطائرات وما يستتبع ذلك من انخفاض في كلفة العمليات نتيجةً لإعادة تشكيل أسطول الطائرات وإعادة تنظيم ساعات الطيران
المرافق والهياكل الأساسية	٨٦,٨	الحد من عدد آلات النسخ المتاحة عن طريق الإيجار نتيجةً لدمج المكاتب وتعزيز التشارك والتحكم بالآلات
المجموع	**١١ ٢٧١,٣**	

دال – عوامل الشغور

١٠١ – تأخذ التكاليف المقدرة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في الحسبان عوامل الشغور التالية:

(النسبة المئوية)

الفئة	الفعلية ٢٠١٢/٢٠١٣	المدرجة في ميزانية فترة السنتين ٢٠١٣/٢٠١٤	المتوقعة ٢٠١٤/٢٠١٥
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
المراقبون العسكريون	٤,٥	٣,٠	٣,٠
الوحدات العسكرية	٢,٩	٢,٠	٢,٠
شرطة الأمم المتحدة	٥,٨	٧,٠	٥,٠
وحدات الشرطة المشكَّلة	(٥,٨)	٥,٠	٢,٠
الأفراد المدنيون			
الموظفون الدوليون	١١,٣	٩,٥	٩,٠
الموظفون الوطنيون			
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	٢٥,٧	٢٣,٠	٢٥,٠
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٦,٦	٥,٤	٥,٤
متطوعو الأمم المتحدة	٧,٦	٧,٠	٧,٠
الوظائف المؤقتة[أ]			
الموظفون الدوليون	–	–	–
الموظفون الوطنيون	–	–	–
الأفراد المقدمون من الحكومات	٦,٣	١٢,٠	٥,٠

(أ) ممولة في إطار المساعدة العامة المؤقتة.

١٠٢ – يستند تطبيق معدلات الشغور إلى النشر الفعلي للأفراد في الفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ والنصف الأول من الفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، وكذلك إلى نمط الإنفاق بالبعثة والتغيرات المتوقعة في قوام البعثة.

هاء – المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

١٠٣ – تستند الاحتياجات اللازمة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ إلى معدلات السداد الموحدة لتكاليف المعدات الرئيسية (عقود الإيجار الشاملة

للخدمة) ومعدات الاكتفاء الذاتي بمبلغ إجمالي قدره ٣٠٠ ٧٩٥ ٥٢ دولار، موزع على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ المقدَّر
المعدات الرئيسية	
الوحدات العسكرية	٢٢ ٦٥٩,٦
وحدات الشرطة المشكّلة	٦ ٦١١,٩
المجموع الفرعي	**٢٩ ٢٧١,٥**
الاكتفاء الذاتي	
الوحدات العسكرية	١٨ ٩٥٠,٧
وحدات الشرطة المشكّلة	٤ ٥٧٣,١
المجموع الفرعي	**٢٣ ٥٢٣,٨**
المجموع	**٥٢ ٧٩٥,٣**

العوامل المنطبقة على البعثة	النسبة المئوية	تاريخ بدء النفاذ	تاريخ آخر استعراض
ألف – العوامل المنطبقة على منطقة البعثة			
عامل الظروف البيئية القاسية	١,٨٠	١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨	أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨
عامل الظروف التشغيلية المكثفة	١,٣٠	١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨	أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨
معامل العمل العدائي/التخلي القسري	٠,٦٠	١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨	أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨
باء – العوامل المنطبقة على البلد الأصلي			
عامل النقل الإضافي	٠,٠-٥,٠		

واو – التدريب

١٠٤ – ترد في ما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد للتدريب في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ المقدَّر
الخبراء الاستشاريون	
الخبراء الاستشاريون في مجال التدريب	٣٢٥,٠
السفر في مهمة رسمية	
السفر في مهام رسمية لأغراض التدريب	٣٩٦,٠
اللوازم، والخدمات، والمعدات الأخرى	
أتعاب التدريب واللوازم والخدمات	٢٣٩,٩
المجموع	**٩٦٠,٩**

١٠٥ - في ما يلي عدد المشاركين المقرر للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، مقارنة بالفترات السابقة:

(عدد المشاركين)

	الموظفون الدوليون			الموظفون الوطنيون			الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة		
	العدد الفعلي ٢٠١٢/٢٠١٣	العدد المقرر ٢٠١٣/٢٠١٤	العدد المقترح ٢٠١٤/٢٠١٥	العدد الفعلي ٢٠١٢/٢٠١٣	العدد المقرر ٢٠١٣/٢٠١٤	العدد المقترح ٢٠١٤/٢٠١٥	العدد الفعلي ٢٠١٢/٢٠١٣	العدد المقرر ٢٠١٣/٢٠١٤	العدد المقترح ٢٠١٤/٢٠١٥
المشاركون من الداخل	٥١٥	٨٩٤	٧٥٤	٧٠٥	٦٧٨	٥٥٤	١ ٠٧٢	٦٥	٢ ٧٧٢
المشاركون من الخارج[أ]	٧١	٤٥	٦٥	١١	١٢	٢٩	٥	٨	٤
المجموع	**٥٨٦**	**٩٣٩**	**٨١٩**	**٧١٦**	**٦٩٠**	**٥٨٣**	**١ ٠٧٧**	**٧٣**	**٢ ٧٧٦**

(أ) يشمل موظفي قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، والموظفين من خارج منطقة البعثة.

١٠٦ - يوجه برنامج البعثة التدريبي لفترة الميزانية ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو تعزيز المهارات القيادية والإدارية والتنظيمية لأفراد البعثة من خلال تنظيم ١٣٤ دورة تدريبية يستفيد منها ما مجموعه ٤١٧١ مشاركاً. والهدف من البرنامج هو تعزيز القدرات الفنية والتقنية لموظفي البعثة في ميادين مثل الإدارة، والاتصالات، والنقل البري والحوكمة، وحقوق الإنسان، والمسائل الإنسانية، وعملية السلام، وإدارة الموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات، وإدارة اللوازم والممتلكات.

زاي – مشاريع الأثر السريع

١٠٧- في ما يلي الاحتياجات التقديرية من الموارد المتعلقة بمشاريع الأثر السريع للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، مقارنة بالفترات السابقة:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	المبلغ	عدد المشاريع
من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (الموارد الفعلية)	١ ٠٠٠,٠	٤٢
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (الموارد المعتمدة)	١ ٠٠٠,٠	٤٠
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (الموارد المقترحة)		
تأهيل/إعادة بناء مراكز الشرطة	١٥٠,٠	٥
تأهيل/إعادة بناء مكاتب الهجرة والمراكز الحدودية	١٥٢,٠	٥
تأهيل/إعادة بناء محاكم الصلح	١٦٠,٠	٥
مشاريع تهدف إلى بناء قدرات الفئة السكانية الضعيفة على تعزيز التماسك الاجتماعي	٥٣٨,٠	٢٥
المجموع	**١ ٠٠٠,٠**	**٤٠**

١٠٨- وتشمل المشاريع السريعة الأثر التي سيضطلع بها تأهيل وبناء محاكم الصلح، ومراكز الشرطة، والمراكز الحدودية للهجرة والجمارك، علاوة عن المشاريع المجتمعية الرامية إلى بناء القدرات في ما يتعلق بالفئات السكانية الضعيفة من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي. وتهدف المشاريع السريعة الأثر التي ستنفذها البعثة إلى تدعيم الهياكل الأساسية لسيادة القانون في المناطق الريفية، تمشيا مع الولاية الشاملة للبعثة.

ثالثاً– تحليل الفروق[1]

١٠٩ – ترد في المرفق الأول – باء من هذا التقرير المصطلحاتُ الموحدة المطبقة على تحليل الفروق في الموارد كما يبينها هذا الفرع. وقد استُخدمت المصطلحات نفسها الواردة في التقارير السابقة.

(١) يعبر عن مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي تبلغ قيمة الزيادة أو النقصان فيها نسبة ٥ في المائة على الأقل أو مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
المراقبون العسكريون	١٦٩,٠	٢,٤

- **معايير التكاليف: زيادة تكلفة السفر لأغراض التناوب**

١١٠ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في انخفاض متوسط تكاليف السفر لأغراض التناوب حيث بلغت تكلفة تذكرة السفر ذهابا وإيابا ٣٣٠ ٥ دولارا في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بمبلغ ٩٤٠ ٣ دولاراً لتذكرة السفر ذهابا وإيابا في الفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
الوحدات العسكرية	(٢٣ ٩٩١,٢)	(١٤,٦)

- **الولاية: تخفيض القوام العسكري للبعثة**

١١١ - يتمثل العامل الرئيسي الذي يسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في تخفيض القوام العسكري للبعثة من ٧٨٣ ٥ من أفراد القوة للفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى ٧٦٥ ٤ من أفراد القوة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤، مع اقتران ذلك بعدم توفر مخصصات لدفع مبالغ تكميلية للحكومات المساهمة بقوات. ويعزى الانخفاض جزئياً إلى ارتفاع تكاليف التناوب والسفر للعودة إلى الوطن بالنظر إلى استخدام طائرات مستأجرة عوضاً عن العتاد الجوي للأمم المتحدة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
شرطة الأمم المتحدة	١ ٧٩٠,٨	٧,٢

- **معايير التكاليف: زيادة تكلفة السفر لأغراض التناوب**

١١٢ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في انخفاض متوسط تكاليف السفر لأغراض التناوب، حيث بلغت تكلفة تذكرة السفر ذهابا وإيابا ١٨٠ ٦ دولاراً مقارنة بمبلغ ٠٠٨ ٤ دولارات للفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣، مقترناً بتطبيق

معدل شغور نسبته ٥ في المائة في حساب تكاليف الشرطة مقارنة بنسبة ٧ في المائة المطبقة في ما يتعلق بالفترة ٢٠١٣/٢٠١٤.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
وحدات الشرطة المشكَّلة	٢ ٢٠٨,٨	٦,١

- **الإدارة : تغيير في تركيبة أسطول الطيران وتسجيل معدل شغور أدنى**

١١٣ - يتمثل العامل الرئيسي الذي يسهم في الفرق تحت هذا البند في زيادة تكاليف السفر لأغراض التناوب، مقترناً باستخدام رحلات الطيران التجارية المستأجرة عوضاً عن الأصول الجوية للأمم المتحدة في تناوب وحدتين وبتطبيق معدل منخفض للشواغر يبلغ ٢ في المائة أثناء حساب تكاليف أفراد الشرطة المشكلة مقارنة بمعدل ٥ في المائة المطبق في ما يتعلق بالفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، يقابلها جزئياً عدم تخصيص اعتمادات لمدفوعات إضافية إلى الحكومات المساهمة بوحدات الشرطة المشكلة وعدم تخصيص اعتماد لسداد تكلفة الشحن.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
الموظفون الدوليون	(٤ ٦٦٩,٢)	(٥,٠)

- **الإدارة: انخفاض المدخلات والنواتج**

١١٤ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في تخفيض عدد الموظفين الدوليين بمقدار ٤٣ موظفاً في سياق التخفيض العام للقوة العسكرية للبعثة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
الموظفون الوطنيون	٦٦٤,٤	٣,٩

- **الإدارة: إدخال تعديلات على نقطة منتصف جدول المرتبات المحلية وزيادة منقحة على جدول مرتبات الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣**

١١٥ - يتمثل العامل الرئيسي الذي يسهم في الفرق في إطار هذا العنوان في التعديلات التي أدخلت في تطبيق منتصف مدة جدول المرتبات المحلية المستخدم في حساب تكاليف الموظفين الوطنيين (م و - باء/الدرجة السادسة وخ ع - ٤/الدرجة السادسة للفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ مقارنة بوظيفة موظف وطني من الرتبة باء والدرجة السابعة ووظيفة خ ع-٤/الدرجة الخامسة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ في ما يتعلق بالموظفين الوطنيين من الفئة الفنية وبموظفي الخدمة العامة الوطنية، على التوالي).

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
متطوعو الأمم المتحدة	٧٠١,٣	٦,٠

- **معايير التكاليف: زيادة تكاليف زيارة الوطن والسفر للراحة والاستجمام**

١١٦ - يتمثل العامل الرئيسي الذي يسهم في حدوث الفرق في إطار هذا البند في زيادة تكلفة زيارة الوطن التي تعزى إلى زيادة في عدد المتطوعين الذين من حقهم الاضطلاع بمثل هذه الزيارات، وفي زيادة تكاليف أقساط التأمين الصحي والتأمين على الحياة بالإضافة إلى الاعتماد المخصص للراحة والاستجمام، وذلك باستخدام الطائرة التجارية في ضوء اقتراح وقف تشغيل طائرة الركاب التابعة للبعثة ذات الجناحين الثابتين.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
الخبراء الاستشاريون	(١٨٦,٠)	(٢٧,٦)

- **الإدارة: انخفاض المدخلات والنواتج**

١١٧ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في انخفاض عدد الخبراء الاستشاريين ومدة مشاركة الخدمات الاستشارية غير التدريبية، بناء على نمط الإنفاق التاريخي.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
السفر في مهمة رسمية	١٩٥,٧	٩,٩

- **الإدارة: زيادة الجهود المبذولة لبناء القدرات الوطنية**

١١٨ - يتمثل العامل الرئيسي الذي يسهم في الفرق تحت هذا البند في زيادة السفر داخل منطقة البعثة الذي يعزى إلى ضرورة زيادة تنقل أفراد الأمن لتغطية المنطقة الجغرافية ذاتها بعدد أقل من الأفراد، مع زيادة الجهود المبذولة لبناء القدرات الوطنية التي تشمل تدريب أفراد الشرطة الوطنية الليبرية في جميع أرجاء البلد.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
المرافق والهياكل الأساسية	(١ ٠٤٠,٧)	(٣,٠)

- **الإدارة: انخفاض المدخلات والنواتج**

١١٩ - يتمثل العامل الرئيسي الذي يسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في انخفاض الاحتياجات في ما يتعلق بـ: الوقود والزيوت ومواد التشحيم الذي يعزى إلى انخفاض في استهلاك وقود المحركات في ضوء انخفاض عدد مقار البعثات، بالاقتران مع انخفاض بنسبة ٢ في المائة في سعر وقود الديزل باللتر؛ وفي سعر المعدات الكهربائية، يعزى إلى مواءمة الاحتياجات من الكابلات الكهربائية تحت بند الميزانية المتصل بلوازم الصيانة؛ وفي خدمات التشييد، نتيجة نقصان في أنشطة التشييد يعزى إلى انخفاض عدد المخيمات والمقار؛ وفي إيجار المباني، يعزى إلى انخفاض عدد هذه المقار؛ وفي خدمات الصيانة، بسبب انخفاض عدد الآبار السطحية التي من المقرر صيانتها بالإضافة إلى الاضطلاع ببعض أنشطة الصيانة الداخلية بالاستعانة بمتعاقدين من الأفراد عوضاً عن المصادر الخارجية، والنظر في الحد من الأسواق المحلية؛ والمرافق والهياكل الأساسية متنوعة، بسبب عدم اقتناء بعض الأصناف مثل آلات التقطيع؛ ولوازم الدفاع الميداني، وإغلاق ودمج بعض المواقع في شتى أنحاء منطقة البعثة؛ والقرطاسية واللوازم المكتبية، بالنظر إلى التخفيض العام لعدد أفراد البعثة.

١٢٠ - وقوبلت التخفيضات العامة في الاحتياجات، جزئياً، بما يلي: زيادة في الاحتياجات في ما يتعلق بالمرافق الجاهزة، تعزى إلى استبدال الأصول العتيقة؛ وبالخدمات الأمنية، تعزى إلى ارتفاع النفقات الأمنية المتوقعة في المناطق السكنية بناء على نمط الإنفاق التاريخي؛ وبالمولدات، تعزى إلى ضرورة استبدال المولدات العتيقة التي من المقرر شطبها، مصحوبة بزيادة سعر المولدات في السوق؛ وبمعدات الأمن والسلامة، التي تعزى إلى ضرورة الحد من المخاطر الأمنية وتحسين مستوى السلامة في ما يتعلق بمخاطر اندلاع الحريق في مبنى مقر البعثة؛ وبمعدات أماكن الإقامة، التي تعزى إلى استبدال عدد من مكيفات الهواء العتيقة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
النقل البري	٥٦٢,٧	٤,٠

- **الإدارة: اقتناء المركبات البديلة**

١٢١ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في استبدال مركبات ويقابل ذلك انخفاض في مخصصات تتعلق بالتصليح والصيانة وقطع الغيار والوقود يعزى إلى تخفيض قوام أسطول المركبات المملوكة للوحدات والمملوكة للأمم المتحدة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
النقل الجوي	(١٩ ١٢٢,٧)	(٣٩,٤)

- **الإدارة: انخفاض المدخلات والنواتج**

١٢٢ - العامل الرئيسي الذي يسهم في حدوث فرق تحت هذا البند هو الحد من تركيبة أسطول طائرات البعثة، وذلك بوقف تشغيل طائرة ركاب واحدة ثابتة الجناحين بالإضافة إلى طائرة هليكوبتر تجارية واحدة واثنتين عسكريتين، مع اقتران ذلك بتخفيض في ساعات الطيران المقررة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
الاتصالات	٥١٩,٥	٨,٨

- **الإدارة: ازدياد المدخلات والنواتج**

١٢٣ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في تخصيص تكاليف غير مباشرة لدعم نظام أوموجا وغيره من نظم تكنولوجيا المعلومات في الميدان، في ما يتعلق باقتناء معدات الاتصالات والاتصالات التجارية. و يرد في تقرير الأمين العام بيان تفصيلي عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/68/731). وتقابل جزئياً الزيادة الإجمالية في الاحتياجات بانخفاض في الاحتياجات في ما يتعلق بقطع الغيار يعزى إلى انخفاض في حجم مخزون البعثة من المعدات الذي تقوم عليه الاعتمادات المخصصة لقطع الغيار؛

وبخدمات الإعلام يعود إلى عدم إدراج اعتمادات للاحتياجات المتعلقة بخدمات الإنترنت للبث الدفقي المرئي والمسموع.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
تكنولوجيا المعلومات	١ ١٢٨,٨	٢٣,٦

- **الإدارة: ازدياد المدخلات والنواتج**

١٢٤- يتمثل العامل الرئيسي الذي يسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في تخصيص تكاليف غير مباشرة لدعم نظام أوموجا وغيره من نظم تكنولوجيا المعلومات في الميدان، في ما يتعلق باقتناء معدات ومجموعات برامجيات بالإضافة إلى تراخيص البرامجيات ورسومها واستئجارها. ويرد في تقرير الأمين العام بيان تفصيلي عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/68/731). وتقابل الزيادة العامة في الاحتياجات، جزئياً، بتخفيض في الاحتياجات في ما يتعلق بقطع الغيار والإمدادات يعزى إلى تخفيض حجم مخزون البعثة من المعدات، الذي تستند إليه الاعتمادات المخصصة لقطع الغيار واللوازم.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
الرعاية الطبية	١١٠,٠	١٠,٤

- **الإدارة: زيادة القدرات الطبية للمدنيين**

١٢٥ - يتمثل العامل الرئيسي الذي يسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في شراء معدات ولوازم طبية في ما يتصل برفع مستوى أحد المراكز الصحية إلى عيادة طبية مملوكة للأمم المتحدة من المستوى الأول من أجل التخفيف من آثار الإعادة المبكرة للوطن لمستشفى من المستوى الثاني مملوك للوحدات.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
اللوازم، والخدمات، والمعدات الأخرى	(١ ٩٠٨,٤)	(٣٥,٧)

- **الإدارة: انخفاض المدخلات والنواتج**

١٢٦ - يتمثل العامل الرئيسي الذي يسهم في حدوث فرق تحت هذا البند في إتاحة المجال لمرة واحدة لتنفيذ برنامج تدريبي على إزالة الألغام عن طريق دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في الفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، الذي لن يكون ضرورياً في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥.

رابعا - الإجراءات التي يتعين أن تتخذها الجمعية العامة

١٢٧ - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في ما يتصل بتمويل البعثة هي:

(أ) اعتماد مبلغ قدره ٤٣٣ ٤٨٣ ٢٠٠ دولار للإبقاء على البعثة لفترة ١٢ شهراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥؛

(ب) تقسيم مبلغ قدره ١٠٨ ٣٧٠ ٨٠٠ دولار للإبقاء على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤؛

(ج) تقسيم مبلغ قدره ٣٢٥ ١١٢ ٤٠٠ دولار للفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ بمعدل شهري يبلغ ٣٦ ١٢٣ ٦٠٠ دولار، إذا قرر مجلس الأمن أن تستمر ولاية البعثة.

خامسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قررته وطلبته الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٧٧ وطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة

ألف - الجمعية العامة

(القرار ٦٧/٢٧٧)

المقرر/الطلب	الإجراء المتخذ لتنفيذ المقرر/الطلب
تسلم بأهمية بناء قدرات الموظفين الوطنيين وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل جهوده في هذا الصدد (الفقرة ٩)	بدأت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا برنامج بناء قدرات الموظفين الوطنيين في الفترة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، الذي سيستمر للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وناقشت البعثة خيارات مختلفة مع جهات خارجية شريكة (منها الكليات والجامعات) التي تتيح بعض الدورات الدراسية التي تؤدي

المقرر/الطلب	الإجراء المتخذ لتنفيذ المقرر/الطلب
	إلى الحصول على شهادة دبلوم في بعض الحالات. وقد يسر مدربون تنظيم دورات دراسية أخرى داخل المركز المتكامل لتدريب أفراد البعثات. وإضافة إلى ذلك، يمنح الموظفون الوطنيون فرصاً لاتباع تدريب خارجي مثل ما فعله جميع الموظفين الآخرين ليتمكنوا من الحصول على الانفتاح اللازم بالإضافة إلى معرفة مهارات جديدة أو تعزيز المهارات الحالية. وفي الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، قبل ١٢٣ موظفاً وطنياً في دورات مختلفة.
تؤكد أهمية الاحتفاظ بموظفين ذي خبرة خلال فترة تقليص حجم البعثة، وأهمية تعزيز مهارات جميع الموظفين بمن فيه الموظفون الوطنيون (الفقرة ١٠)	تسعى بعثة الأمم المتحدة في ليبريا جاهدة للاحتفاظ بموظفين أكفاء ومؤهلين لتنفيذ أنشطتها المقررة. يستعرض بدقة أي تخفيض في عدد الموظفين أثناء تصفية البعثة ويعد تحليل مقارن لجميع الموظفين المعنيين بالاستعانة بمديري بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبتلقي الدعم من المقر ومن بعثات أخرى معاً، وذلك لضمان الاحتفاظ بمعظم الموظفين الأكفاء.
تحيط علماً مع التقدير بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز التعاون فيما بين البعثات ويدعو في هذا الصدد لاستمرار التعاون بين البعثة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (الفقرة ١١)	تواصل تعزيز التعاون بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وأنشأت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وحدة معنية بالتعاون الإقليمي وبين البعثات في مكتب الممثل الخاص للأمين العام إدراكاً منها للأهمية الاستراتيجية للتعاون في ما بين البعثات لتنفيذ ولاية البعثة. وتضمنت ترتيبات التعاون وأنشطة التنسيق المنفذة في دعم استقرار الحدود اجتماعات حدودية مشتركة تعقد كل شهرين، ودوريات جوية متزامنة ودوريات جوية منفصلة عابرة للحدود. ونقلت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا أربع ناقلات جند مصفحة إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ونقلت بعد ذلك ثلاث طائرات هليكوبتر مسلحة إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في تموز/يوليه ٢٠١٣ لاستخدامها في كلا البلدين، على امتداد الحدود المشتركة وعبر الحدود. وواصلت البعثات تعزيز الاتصال وتبادل المعلومات لإتاحة المجال لإعداد تحليل مشترك وتحقيق استجابة سريعة. وعملت إذاعة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا مع

المقرر/الطلب	الإجراء المتخذ لتنفيذ المقرر/الطلب
	عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على إذاعة برامج باللغة الفرنسية تتعلق بمبادرات المصالحة الإيفوارية في البلدان الواقعة على حدود ليبريا. وقامت أيضاً أفرقة الأمم المتحدة القطرية المعنية بتعميق تعاونها. وقد تم تأمين الأموال لتنفيذ برنامج الأمن الغذائي والتلاحم الاجتماعي عبر حدود البلدين، بقيادة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. ويطلب الدعم أيضاً من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري لعمليات المصالحة على جانبي الحدود. وواصلت حكومتا ليبريا وكوت ديفوار تعزيز العمل الثنائي، عبر سبل منها إطار رباعي تشارك فيه الحكومتان وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وعقد اجتماع رباعي في ليبريا، في ٥ نيسان/أبريل، بينما بدأ في حزيران/يونيه التخطيط لعمليات أمنية منسقة على جانبي الحدود بدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وعقد اجتماع للمتابعة في أيلول/سبتمبر. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، التقى ممثلون من الحكومتين لوضع خطط لاجتماع من المتوقع أن يعقده المجلس المشترك للرؤساء والشيوخ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وعقد كل من اللجنة الثلاثية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومتين اجتماعات في حزيران/يونيه ٢٠١٣ بهدف تهيئة ظروف أنسب لعودة اللاجئين الإيفواريين إلى كوت ديفوار.
تشجع الأمين العام على مواصلة اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتوفير الدعم اللازم للشرطة الوطنية في ليبريا لكفالة إتمام عملية بناء القدرات على نحو تام وفي الوقت المناسب (الفقرة ١٢)	كثفت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا جهودها لبناء القدرات مع الشرطة الوطنية الليبرية. وأتيح لأكاديمية تدريب الشرطة الوطنية الدعم والمشورة والتوجيه في المجال التقني بشكل مستمر، مع التركيز على التدريب أثناء العمل وتدريب الموظفين المبتدئين. ونظمت الأكاديمية تدريباً إدارياً وإشرافياً، بالإضافة إلى تدريب متخصص بشأن حماية النساء والأطفال وإدارة الخفارة المجتمعية والتحقيق الجنائي. ومن خلال اشتراك مستشاري بعثة الأمم المتحدة في ليبريا اليومي في الموقع، نظمت أنشطة توجيه لجهات من ضمنها: القيادة العليا للشرطة الوطنية الليبرية بشأن

المقرر/الطلب	الإجراء المتخذ لتنفيذ المقرر/الطلب
	الإدارة والتخطيط والنظام؛ وإدارة الخدمات الجنائية بشأن التحقيق وإعداد ملفات القضايا. ووسعت البعثة أيضاً نطاق أنشطتها لبناء القدرات بشأن التدريب والتوجيه لوحدة مكافحة الجريمة عبر الحدود الوطنية في ليبريا في ما يتعلق بالتحقيقات الحدودية. وسيلقي تقييم القدرات على الصعيد الوطني لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للشرطة الوطنية الليبيرية، الذي أنجز في آب/أغسطس ٢٠١٣، الضوء على المجالات التي تحتاج لزيادة بناء القدرات، والتي ستظهر في إطار إنمائي استراتيجي جديد للمؤسسة.
تعيد تأكيد طلبها إلى الأمين العام أن ينفذ مبادرة ''الأداء الموحد'' وفقا للولايات التي اعتمدها في هذا الصدد كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ومجالس إدارات الوكالات المتخصصة (الفقرة ١٣)	أطلق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية – ''برنامج واحد'' – في شباط/فبراير ٢٠١٣ مع خطة العمل، بما في ذلك التكاليف. ويحدد البرنامج الواحد استجابة الأمم المتحدة الجماعية لأولويات التنمية الوطنية، بما في ذلك توطيد السلام، بينما تفعل الخطة الوطنية المقترنة به إطار العمل وتحدد بمزيد من التفاصيل ترتيبات الإدارة والتنسيق والطرائق المالية وعمليات الرصد والتقييم. وتعتبر الخطة أيضاً الوثيقة القانونية الرئيسية لعملية برمجة متعددة السنوات. وضع إطار للميزانية بموجب خطة عمل تشمل الصندوق الواحد لسد ثغرات الميزانية من خلال البرنامج الواحد. وقد وضع البرنامج الواحد بتعاون تام مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ويشمل مجالات تركيز رئيسية تتعلق بولاية البعثة ونقاط مرجعية أساسية مثل توطيد الأمن والسلم. ولهذا، فإنه يمثل رؤية مشتركة لمساهمة منظومة الأمم المتحدة بأسرها في الأولويات الإنمائية للبلد. وإضافة إلى ذلك، اعتمد عدد من الممارسات المشتركة المتصلة بالعمل أو أنها قيد الوضع. وتشمل هذه الممارسات شبكة اتصالات سلكية ولاسلكية مشتركة تستخدم شبكة الإنترنت الأساسية وخدمات السفر التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

باء – اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(A/67/786/Add.12)

الطلب/التوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ الطلب/التوصية
تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٣٨ من تقرير الميزانية أنه يمكن للبعثة في ضوء مضيها في المرحلة الانتقالية وإعادة تشكيلها وحتمية التخطيط على الأجل الأطول، أن تعيد النظر في الإطار الاستراتيجي المتكامل أو في أي آلية مماثلة تكون بمثابة أداة تخطيط مشتركة للتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القُطري بهدف تعزيز الاتساق التنظيمي وتعظيم الآثار، بما في ذلك تعزيز أوجه الكفاءة. ويشير الأمين العام إلى أن هذا النهج الشامل يمكن أن يشكل حجر الزاوية في العملية الانتقالية للبعثة، وأن الإطار الاستراتيجي المتكامل يمكن أن يكون بمثابة خريطةَ طريق لاستراتيجية خروج البعثة في نهاية المطاف. وتشدد اللجنة على أهمية الجهود المشتركة للتخطيط والتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القُطري خلال المرحلة الانتقالية للبعثة (الفقرة ٢٢)	يعتبر إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية – البرنامج الواحد – الذي يشمل عناصر تتعلق بالسلم والأمن وسيادة القانون، بمثابة الإطار الاستراتيجي المتكامل للأمم المتحدة في ليبريا. وإضافة إلى ذلك، يدعم كل من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري عمل ليبريا مع لجنة بناء السلام عن طريق البرنامج المشترك للعدالة والأمن وإطار العمل المماثل للمصالحة، الذي يدرج الأولويات المحددة في برنامج ليبريا لبناء السلام. ويواصلان أيضاً تقديم الدعم للحكومة في مواجهة العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس من خلال البرنامج المشترك بين الأمم المتحدة وحكومة ليبريا والمتعلق بالعنف الجنسي والجنساني. وعلاوة على ذلك، نظمت البعثة سلسلة من المعتكفات مع الفريق القطري تناولت مسائل شاملة مثل المصالحة الوطنية والإصلاح الدستوري والمرحلة القادمة المتعلقة بتنفيذ ولاية البعثة أو بميزانيتها لضمان اتخاذ منحى استراتيجي مشترك، وللتوجيه وتعزيز الروابط في التخطيط والميزنة والتنفيذ. وأثناء فترة ميزانية السنتين ٢٠١٣/٢٠١٤، سيعد كل من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وفريق الأمم المتحدة القطري تحليلاً للمزايا النسبية للبعثة وللفريق القطري في توجيه التخطيط المستقبلي بشأن الانتقال المدني.
وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بوقف عقد طائرة الركاب التابعة للبعثة ذات الجناحين الثابتين والقدرة الاستيعابية العالية (من طراز بوينغ ٧٥٧-٢٠٠) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، والاستعاضة عنها في بادئ الأمر بطائرة ركاب أخرى ذات قدرة استيعابية محدودة نسبيا (من طراز بوينغ ٧٣٧-٥٠٠). وبالنظر إلى قدرتها المحدودة على الحمولة، لم يكن من الممكن استخدام الطائرة الأخيرة لعمليات تناوب	أثناء السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، خفضت البعثة من أصولها الجوية بطائرة هليكوبتر تجارية من طراز MI-08. ومع أن الطائرة أعفيت من مهامها مع اقتراب نهاية السنة المالية (أيار/مايو ٢٠١٣)، فقد حققت البعثة تخفيضاً في التكاليف قدره ٦٧٢ ٢٤٥ دولاراً. ولم يحدث أي تكبد لتكاليف إضافية أثناء السنة.

الطلب/التوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ الطلب/التوصية
القوات ولهذا قل استخدامها عن المستوى المطلوب. وكان يتعين تنفيذ العديد من عمليات التناوب بالاستعانة بموردين تجاريين. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، استعيض عن الطائرة من طراز بوينغ ٥٠٠-٧٣٧ بطائرة بوينغ ٤٠٠-٧٣٧ التي لديها قدرة استيعابية أكبر من غيرها على نقل البضائع والركاب. وقد نجحت هذه الطائرة في تنفيذ الرحلات الجوية الخاصة بتناوب القوات دعما للبعثة ولعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى جميع المقاصد في أفريقيا وأوكرانيا وغرب آسيا، على الرغم من أن عدد الرحلات الجوية اللازمة لنقل نفس العدد من الركاب قد ازداد بنسبة ٢٨ في المائة مقارنة بعدد الرحلات الجوية اللازمة باستخدام الطائرة الأصلية من طراز بوينغ ٧٥٧-٢٠٠. وأبلغت اللجنة كذلك أن الوفورات في تكاليف استئجار الطائرة الثابتة الجناحين للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ قد بلغت ٤,٩ ملايين دولار. غير أن الاعتماد المؤقت على الموردين التجاريين لتيسير تناوب القوات قد أدى إلى تكبد نفقات إضافية قدرها ٣,٧ ملايين دولار في إطار بند الميزانية المتعلق بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. وتوصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم في تقارير الأداء المقبلة معلومات عن المكاسب في الكفاءة الناتجة عن عمليات إعادة تشكيل أساطيل الطائرات بطريقة شاملة من خلال الإشارة إلى كل من مجموع الوفورات التي تحققت ومجموع التكاليف الإضافية المتكبدة (الفقرة ٥٣)	وستبلغ البعثة عن أية مدخرات تحققت للفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ فيما يتعلق بتقرير أداء الميزانية.
وأُبلغت أيضا اللجنة الاستشارية، رداً على استفسار منها، بأن الاتفاق الطويل الأجل الخاص بكل طائرة مستأجرة في البعثة قد أُعِّد بالاقتران مع دعوة لطرح عطاءات حددت فيها المهام التي ستؤديها الطائرات وعدد ساعات الطيران. وطبّق جدول يحدد التكاليف القياسية (جدول الأسعار) على جميع الاتفاقات الطويلة	بالنظر إلى القدرة الاستيعابية المحدودة لطائرة البوينغ ٥٠٠-٧٣٧، نظمت نسبة ٢٤ في المائة من رحلات البعثة الجوية للتناوب باستخدام هذه الطائرة، بينما أنجزت نسبة ٧٦ في المائة المتبقية باستخدام طائرة تجارية، الذي كان أغلى كثيراً بالمقارنة مع استخدام البعثة لطائرة بوينغ ٧٣٧.

الطلب/التوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ الطلب/التوصية
الأجل لاستئجار الطائرات. وكانت شعبة المشتريات في مقر الأمم المتحدة هي المسؤولة في نهاية المطاف عن تقييم دعوات طرح العطاءات، وبالتالي عن جداول الأسعار المقررة لجميع العقود. وعند الاستعاضة عن الطائرة من طراز بوينغ ٧٥٧-٢٠٠ بطائرة ذات قدرة استيعابية أقل من طراز بوينغ ٧٣٧-٥٠٠، أُجري تقييم أولي تمت استشارة البعثة أثناءه. فقد كان من شأن استبدال الطائرة من طراز بوينغ ٧٥٧-٢٠٠ أن يؤدي إلى انخفاض التكاليف السنوية الثابتة من ١٤,٣ مليون دولار إلى ٤,٥ مليون دولار. وانخفضت تكلفة ساعة الطيران من ٩٣٠ دولارا في الساعة إلى ٥١٠ دولارات في الساعة. إلا أنه نظرا إلى أن البعثة قد أعربت عن قلقها إزاء القدرة الاستيعابية لطائرة بوينغ ٧٣٧-٥٠٠ وفقاً لما جاء في الفقرة السابقة، فقد تمت الاستعاضة عن تلك الطائرة في نيسان/أبريل ٢٠١٢ بطائرة بوينغ ٧٣٧-٤٠٠ التي لديها قدرة استيعابية أكبر. وأبلغت اللجنة كذلك، رداً على استفسار منها، بأن التركيز على عدد ساعات الطيران السنوية الثابتة قد يؤدي في بعض الحالات إلى تقليص هامش المرونة اللازمة في التعامل مع الظروف المتغيرة، إلا أن الهدف من التقييم العام وإعداد العقود هو إيجاد الحل الأنسب بأقل تكاليف ممكنة. وتشدد اللجنة على ضرورة أن يولي الأمين العام الاعتبار الواجب للأثر التشغيلي للتغييرات المدخَلة على هيكل عقود النقل الجوي (الفقرة ٥٤)	وقبل إنهاء عقد الطائرة و/أو إدخال تعديلات على ولاية البعثة، تقيم البعثة احتياجات البعثة المتوقعة/الحالية وتحدد نوع الطائرة التي تناسب المهام. وضعت صيغة النطاق العام لعمل الطائرة وقدمت لقسم النقل الجوي في المقر. وستواصل البعثة العمل على نحو استباقي والمشاركة في توفير مجال عمل عام ودقيق للطائرة لضمان أن يتم التعاقد بشأن هيكل الطائرة الصحيح على أساس فعالية كلفة والموثوقية.

المرفق الأول

تعاريف

ألف – المصطلحات المتصلة بالتغييرات المقترحة في مجال الموارد البشرية

اعتمدت المصطلحات التالية في ما يتعلق بالتغييرات المقترحة في مجال الموارد البشرية (انظر الفرع أولاً من هذا التقرير):

- **إنشاء وظيفة** – يقترح إنشاء وظيفة جديدة عندما تصبح الموارد الإضافية لازمة ويتعذر إعادة نقل الموارد من مكاتب أخرى أو استيعاب أنشطة محددة في حدود الموارد المتاحة.
- **إعادة تنسيب وظيفة** – يقترح أن تتولى وظيفة معتمدة كان من المقرر أن تشمل مهمة معينة تنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صدر بها تكليف غير متصلة بالمهمة الأصلية. وعلى الرغم من أن إعادة التكليف بوظيفة قد تنطوي على تغيير في الموقع أو المكتب، فهي لا تغير فئة أو رتبة الوظيفة.
- **نقل وظيفة** – يقترح نقل وظيفة بقصد تأدية شاغلها مهام مماثلة لمهامه الأصلية أو متعلّقة بها في مكتب آخر.
- **إعادة تصنيف وظيفة** – يقترح إعادة تصنيف وظيفة معتمدة (رفع رتبتها أو خفضها) عندما يحدث تغيّر كبير في مهام الوظيفة ومسؤوليّاتها.
- **إلغاء وظيفة** – يقترح إلغاء وظيفة معتمدة إذا انتفت الحاجة إلى تنفيذ الأنشطة التي لأجلها تمت الموافقة على الوظيفة أو لتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية أقرت ضمن البعثة.
- **تحويل وظيفة** – هناك ثلاثة خيارات ممكنة لتحويل وظيفة، وبيانها كما يلي:
  - تحويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة: يقترح تحويل وظائف موافق عليها في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة إذا كانت المهام التي تؤدّى ذات طابع مستمر.
  - تحويل فرادى المتعاقدين أو الأفراد المشمولين بعقود شراء إلى شاغلي وظائف من الفئة الوطنية: مراعاة لما تتّسم به بعض المهام من طابع مستمر وتمشيا مع الفقرة ١١ من الجزء ”ثامنا“ من قرار الجمعية العامة ٢٩٦/٥٩، يُقترح تحويل

فرادى المتعاقدين أو الأفراد المشمولين بعقود شراء إلى شاغلي وظائف من الفئة الوطنية.

- تحويل وظائف موظفين دوليين إلى وظائف لموظفين وطنيين: يقترح تحويل وظائف معتمدة لموظفين دوليين إلى وظائف لموظفين وطنيين.

باء – المصطلحات المتصلة بتحليل الفروق

بيّن الفرع ''ثالثا'' من هذا التقرير، لكل فرق من فروق الموارد، العامل الذي يسهم وحده بأكبر إسهام في إحداث هذا الفرق، وذلك وفقا لخيارات قياسية محدّدة تندرج في الفئات القياسية الأربع المدرجة أدناه:

- **الولاية**: هي الفروق الناتجة عن تغيرات في حجم الولاية أو نطاقها، أو عن تغيرات في الإنجازات المتوقعة حسب ما تمليه الولاية
- **العوامل الخارجية**: الفروق التي تسببها أطراف أو ظروف خارجية بالنسبة للأمم المتحدة
- **معايير التكلفة**: الفروق التي تسببها أنظمة وقواعد الأمم المتحدة وسياساتها
- **الإدارة**: الفروق التي تسببها إجراءات تتخذها الإدارة لتحقيق النتائج المقررة بقدر أكبر من الفعالية (مثل إعادة ترتيب الأولويات أو إضافة نواتج معينة) أو بقدر أكبر من الكفاءة (مثل اتخاذ تدابير لتخفيض عدد الأفراد أو المدخلات التشغيلية مع الحفاظ في الوقت ذاته على مستوى النواتج نفسه) و/أو الفروق الناجمة عن مسائل تتصل بالأداء (مثل وضع تقدير ناقص للتكاليف أو لكميات المدخلات اللازمة لتحقيق مستوى معين من النواتج أو الناشئة عن التأخر في استقدام الموظفين)

المرفق الثاني

الخرائط التنظيمية

ألف – بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

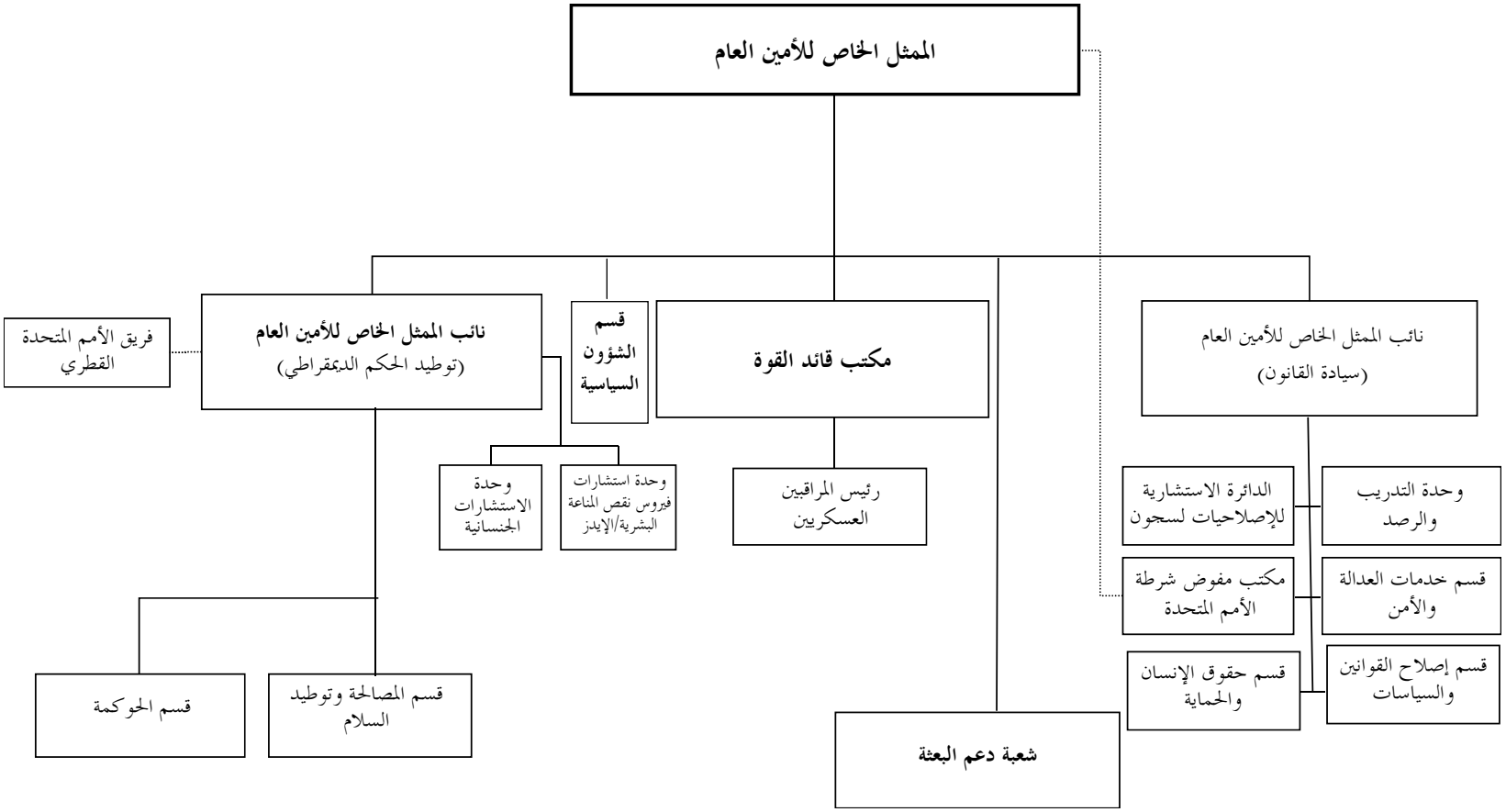

الاختصارات: و أ ع: وكيل الأمين العام؛ أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ م: خدمة ميدانية؛ م ف و: موظف في وطني؛ م و: موظف في من فئة الخدمات العامة؛ م أ م: متطوعو الأمم المتحدة.

باء – مكتب الممثل الخاص للأمين العام

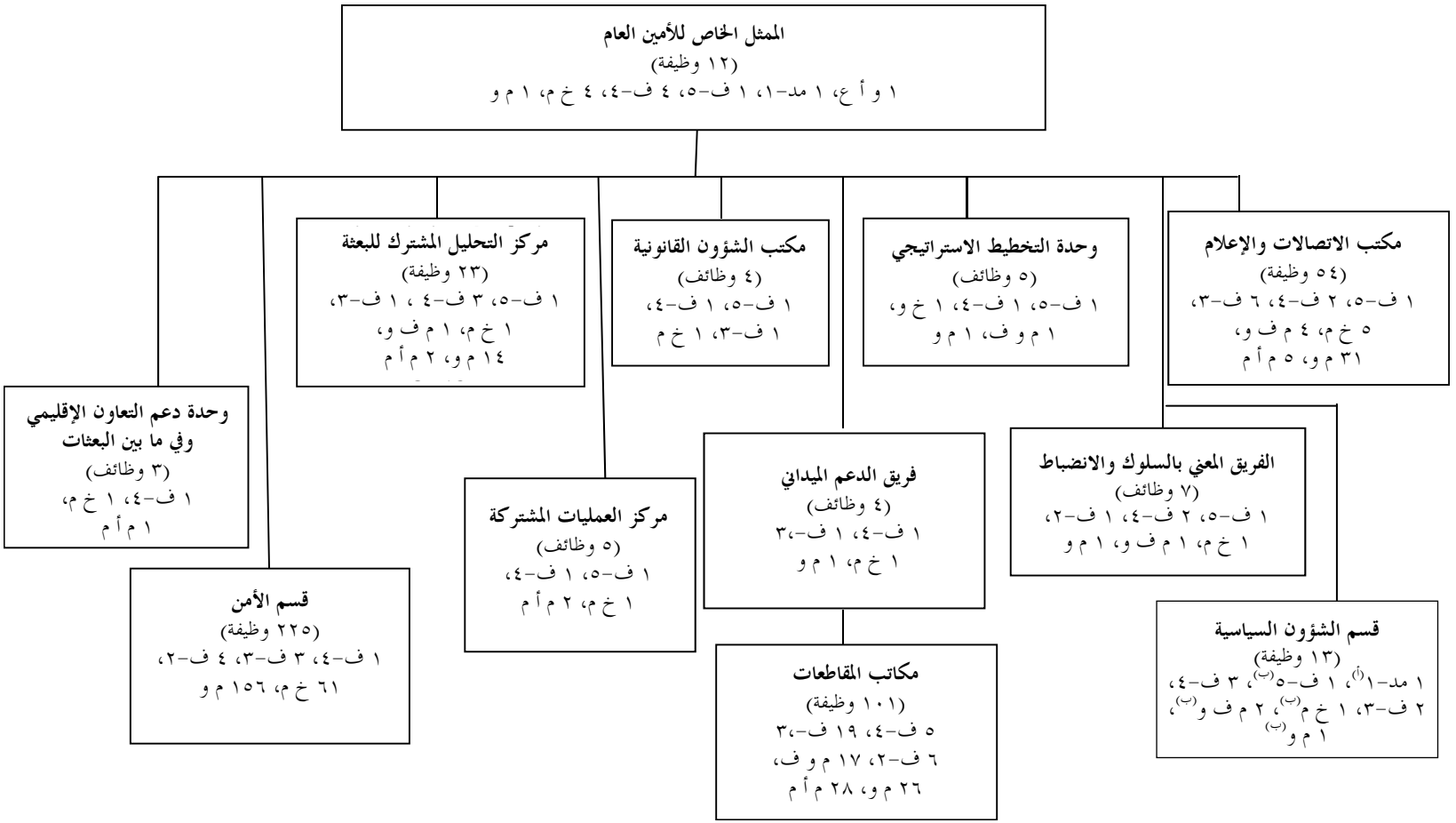

(أ) وظائف أُعيد انتدابها.

(ب) وظائف منقولة.

(ج) وظائف أعيد تصنيفها.

جيم - العمليات العسكرية

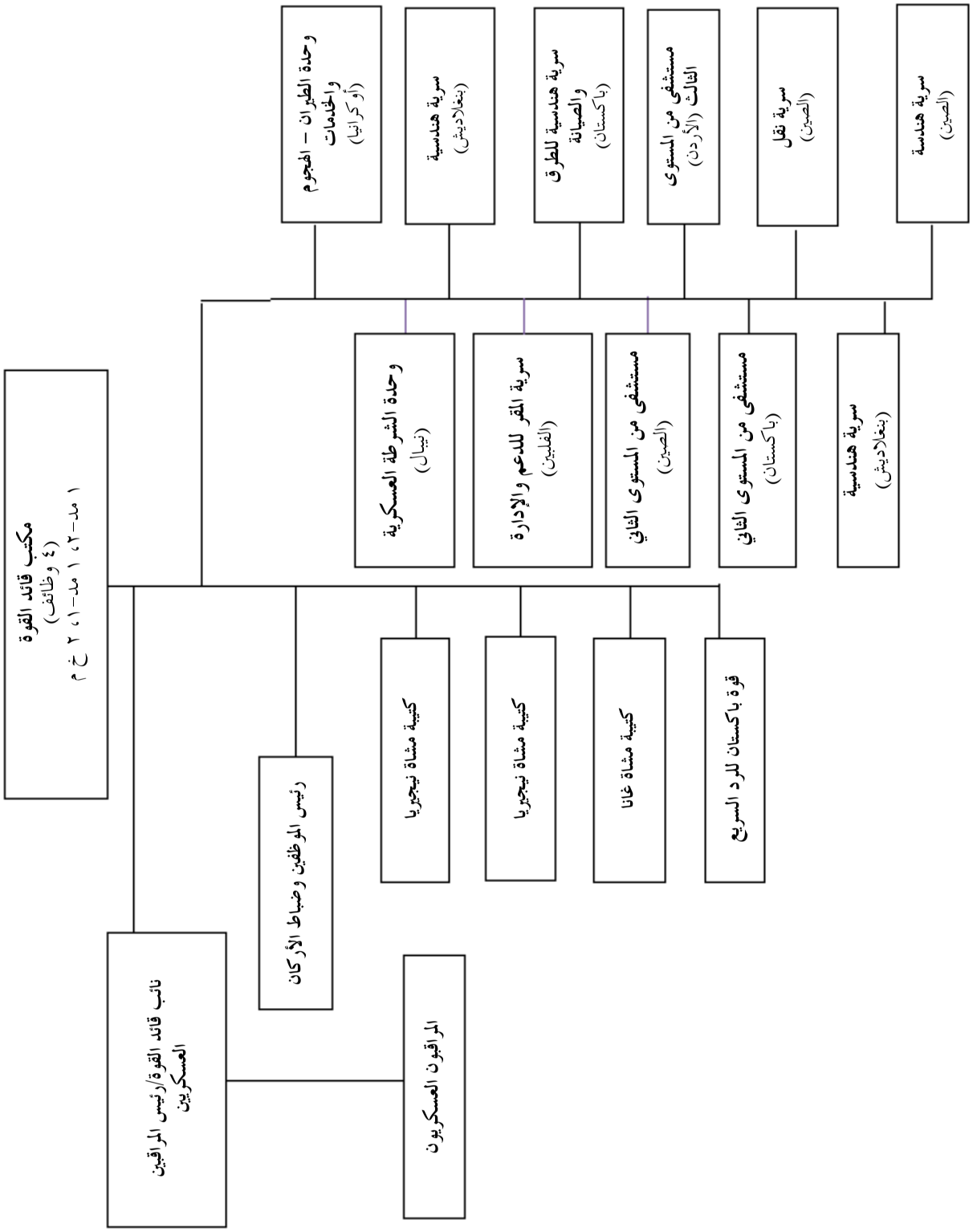

دال – مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (سيادة القانون)

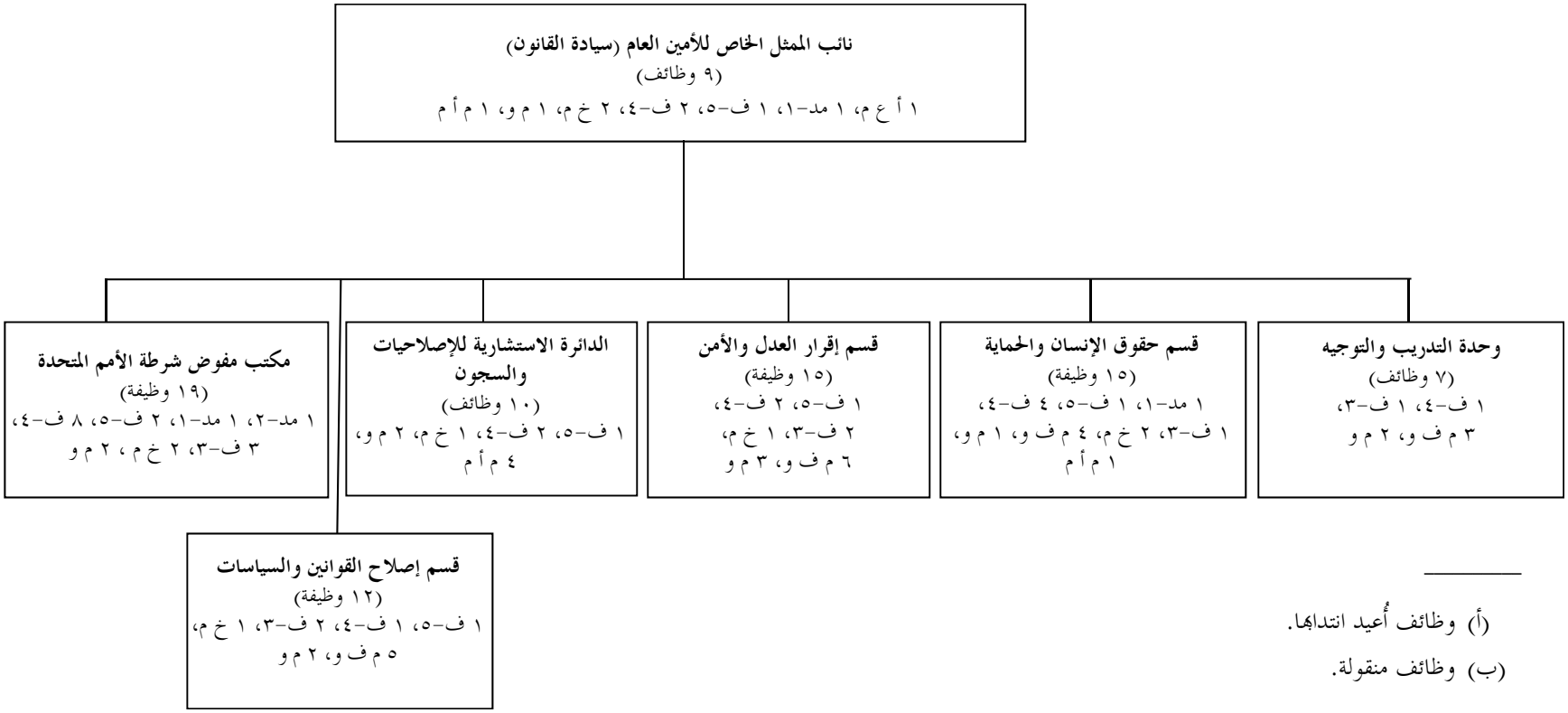

(أ) وظائف أُعيد انتدابها.

(ب) وظائف منقولة.

هاء - مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد الحكم الديمقراطي)

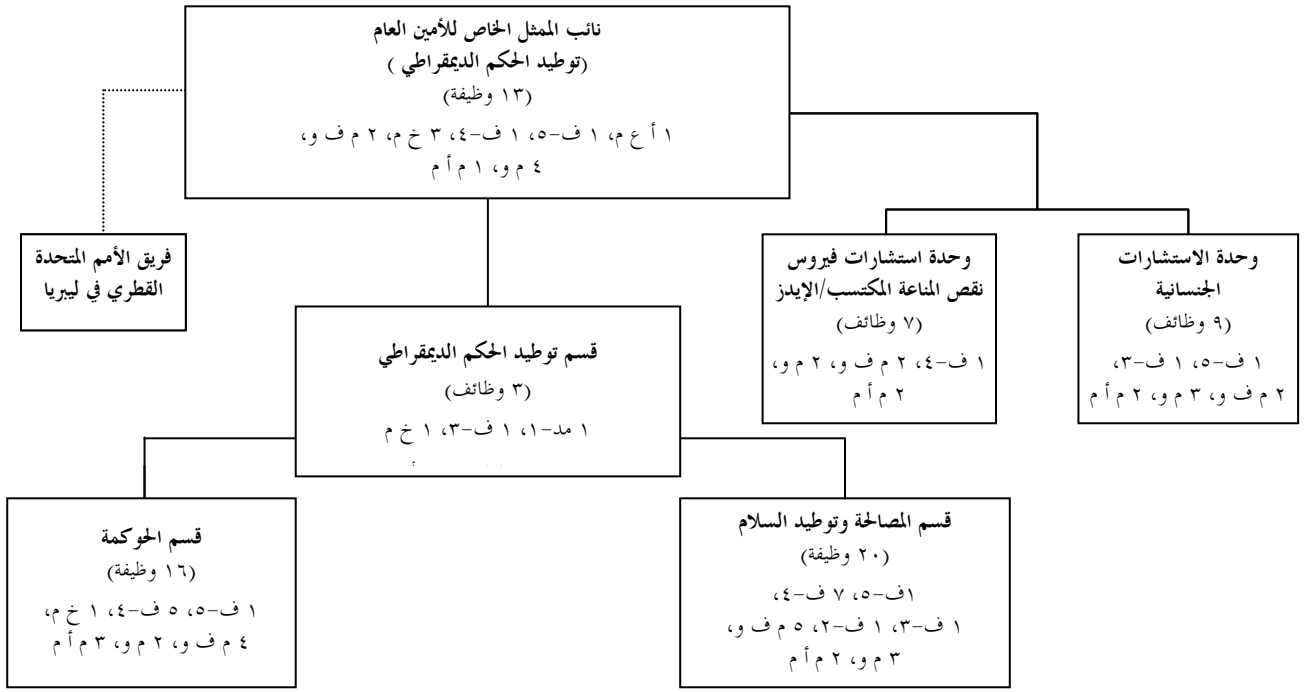

واو – شعبة دعم البعثة

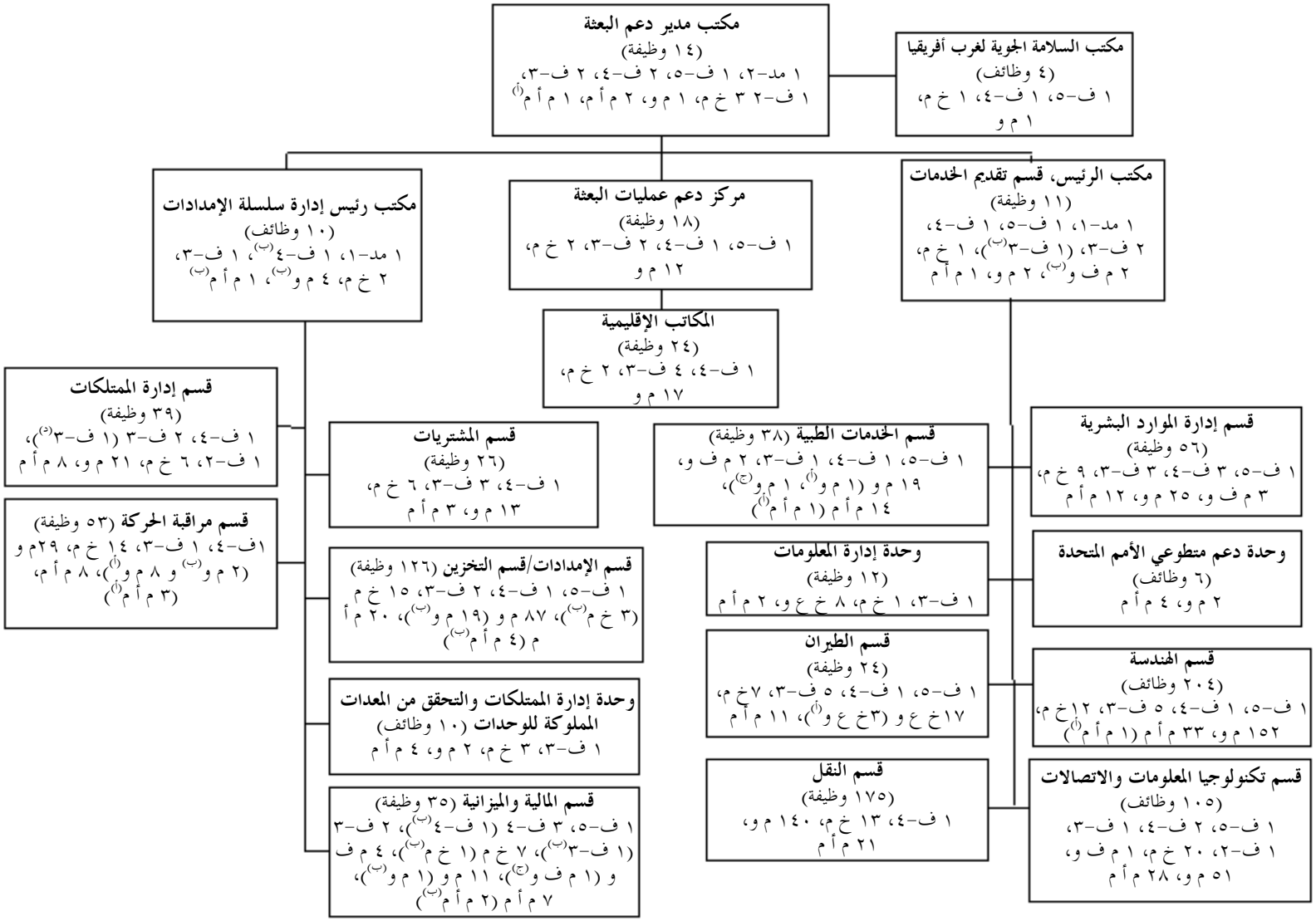

المرفق الثالث

معلومات بشأن أحكام وأنشطة التمويل لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، والشركاء، والآلية
تحسين نوعية الحياة للشعب الليبري وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والمنصفة من خلال تهيئة بيئة آمنة يسودها السلام والتمسك بسيادة القانون (٥٨١ ٨٨٥ ١٠ دولارا. فريق الأمم المتحدة القطري)	• تحسن الإطار الشامل لسيادة القانون في ليبريا، من أجل إقامة العدالة على نحو فعال وإتاحة خدماتها على نحو منصف وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان • تحسين الآلية المتسقة والشاملة لتفعيل المصالحة الوطنية في ليبريا على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي وعلى صعيد المقاطعات • تحسين المؤسسات الأمنية الوطنية في ليبريا من حيث الكفاءة والفعالية والمساءلة والاستجابة على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي وعلى صعيد المقاطعات	• وضع إطار قانوني للمواءمة بين نظامي العدالة العرفية والتشريعية وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان • تعزيز اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في ليبريا كي تنفذ ولايتها الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان • تعزيز حماية الفئات الضعيفة في نظام العدالة، بمن فيهم النساء والأطفال واللاجئون والمشردون داخليا وذوو الإعاقة • تحسن المعرفة العامة بالحقوق القانونية وسبل الانتصاف في الاحتكام إلى القضاء • زيادة القدرات المؤسسية والمهنية لمؤسسات سيادة القانون من أجل إقامة العدالة على نحو فعال • تعزيز العدالة الانتقالية على نحو ما وردت في خريطة الطريق لتحقيق الوئام الوطني وبناء السلام والمصالحة • تمكين النساء والشباب والفئات الضعيفة كي تشارك وتضطلع بأدوار قيادية في بناء السلام والمصالحة الوطنية • إقامة مراكز إقليمية لديها القدرة على تقديم الخدمات • تعزيز هياكل الرقابة والمساءلة والإدارة في القطاع الأمني •تعزيز تمكين المرأة في مؤسسات القطاع الأمني	• برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومؤتمر الأمم المتحدة، ووزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية، ولجنة الحوكمة ولجنة الأراضي

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، والشركاء، والآلية
تحويل الاقتصاد بحيث يلبي مطالب الليبريين عن طريق الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعي المناجم والمزارع من أجل تطوير القطاع الخاص المحلي؛ وتوفير فرص العمل للشباب؛ والاستثمار في الهياكل الأساسية للنمو الاقتصادي؛ ومعالجة القضايا المالية والنقدية لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي؛ وتحسين الزراعة لتوسيع نطاق الاقتصاد بحيث يشمل المشاركة الريفية والأمن الغذائي (٩٩٥ ٦٣٣ ٢٥ دولارا – فريق الأمم المتحدة القطري)	• تحسن استخدام الموارد الطبيعية بصورة مستدامة وتحسن حالة الأمن الغذائي • تحسن إمكانية الاستفادة بشكل متساو من فرص كسب الرزق المستدامة في قطاع خاص ابتكاري وتنافسي في المناطق الريفية والحضرية • تحسن فرص الوصول إلى البنى الأساسية المستدامة • تحسن السياسات القائمة على الأدلة للحفاظ على بيئة مستقرة وشاملة للاقتصاد الكلي	• زيادة وتنويع الإنتاج الزراعي وإنتاجية صغار المزارعين • توسيع نطاق العمليات التي تضيف قيمة إلى المحاصيل بعد جمعها، إنشاء مرافق لتصنيع الأغذية وسبل تمكن جمعيات صغار المزارعين من الوصول إلى الأسواق • توسيع نطاق شبكات السلامة الإنتاجية مع التركيز على صغار المزارعين من الشباب والنساء في مناطق مختارة مستهدفة • تحسن استخدام الموارد الطبيعية (الأراضي والمياه والغابات) • زيادة قدرات المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمعات المحلية على تنسيق برامج الأمن الغذائي وتنفيذها ورصدها • تعزيز القدرة على تشجيع وتنفيذ السياسات والتشريعات والشراكات المتعلقة بالعمل والعمالة • وضع آليات لتبسيط الإطار التنظيمي للقطاع الخاص، بما في ذلك توحيد آليات الإنفاذ بحلول عام ٢٠١٧ • زيادة فرص الحصول على خدمات تطوير الأعمال والتدريب المهني ذي الجودة العالية، مع التركيز على خلق فرص عمل وإقامة مشاريع متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة الحجم تستهدف الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة • تعزيز فرص الحصول على الخدمات المالية المستدامة، وفرص الوصول إلى الأسواق وتحسين سلاسل الأنشطة المضيفة لقيمة المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، مع التركيز بوجه خاص على المناطق الريفية • إعداد استراتيجية وطنية وخطط وأطر قانونية للتنمية	• البنك الدولي • برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب خدمات المشاريع، وزارات المالية والتخطيط والزراعة والعمل

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، والشركاء، والآلية
		الحضرية، وتعزيز القدرات لتنفيذها بحلول عام ٢٠١٧ • وضع إطار للسياسات بهدف زيادة فرص الحصول على السكن المناسب والمعقول التكلفة وتعزيز قدرة هيئة الإسكان الوطنية على تنفيذه بحلول عام ٢٠١٧ • توسيع نطاق الهياكل الأساسية للزراعة والتسويق • تعزيز قدرات الوكالات الوطنية على توفير الكهرباء الشبكية وغير الشبكية، مع التركيز على توفير مصادر بديلة للطاقة بشكل خاص للمجتمعات الريفية بحلول عام ٢٠١٧ • تعزيز القدرات الوطنية والمحلية على وضع نماذج للاقتصاد الكلي وإجراء البحوث المتعلقة بالسياسات والتنمية والدعوة، مع التركيز على جمع البيانات، وتحليلها واستخدامها من أجل المراقبة الاقتصادية والاجتماعية الفعالة والرصد لنتائج التنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، بحلول عام ٢٠١٧ • تعزيز إطار وطني للتعاون والتكامل في المجال الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والعالمي بغية تحقيق اتساق وتقارب في مجال الاقتصاد الكلي بحلول عام ٢٠١٧، مع التركيز على التجارة الدولية • تعزيز قدرات الإدارة المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية، بما في ذلك الميزنة المراعية للمنظور الجنساني مع التركيز على التشغيل الآلي للنظم المالية، وضمان سلامة السياسة المالية وإدارة الديون وفعالية الإنفاق وشفافيته	

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، والشركاء، والآلية
• تحسين نوعية الحياة من خلال الاستثمار في التعليم الجيد؛ والرعاية الصحية الجيدة والمتاحة والمعقولة التكلفة؛ والحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة من المواطنين، والحصول بشكل عادل على المياه وخدمات الصرف الصحي بشكل غير ضار بالبيئة (٦١٥ ٠٦٧ ٣٩ دولاراً – فريق الأمم المتحدة القطري)	• زيادة عدد السكان الذين تتوفر لهم إمكانية الحصول على خدمات صحية وغذائية عادلة ومعقولة التكلفة وجيدة ويستفيدون منها • تحسن نظم وخدمات الرعاية الاجتماعية والاستفادة منها، لا سيما من جانب الجماعات والأفراد الأكثر ضعفا • استفادة الأسر المعيشية والجماعات الضعيفة من خدمات ونظم الحماية الاجتماعية الملائمة • زيادة استخدام المياه المأمونة وممارسة أساليب مأمونة للصرف الصحي والنظافة الشخصية في المناطق الفقيرة من حيث الخدمات • توسيع نطاق الحصول على خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية وخدمات الدعم والاستفادة منها	• تعزيز القدرة الوطنية على توفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة للأمهات وحديثي الولادة مع التركيز على الفئات الأكثر ضعفا وتهميشا امتثالا للسياسات الوطنية • زيادة وعي النساء والمراهقين ومعرفتهم بالمعلومات والخدمات المتصلة بالرعاية الصحية المقدمة للأم والرضيع • تعزيز قدرة وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية على رصد وتنفيذ الخدمات الأساسية للرعاية الصحية على جميع المستويات داخل إطار حقوق الإنسان • تعزيز القدرات التقنية للعاملين في المجال الصحي ومتطوعي المجتمعات المحلية من أجل توسيع نطاق التغطية لحالات الإصابة بأمراض الطفولة الشائعة على مستوى المجتمع المحلي • تعزيز القدرة الوطنية على الحفاظ على معدلات التحصين فوق ٩٠ في المائة في جميع المقاطعات • تعزيز قدرات العاملين في مجال الصحة والمتطوعين المحليين على توفير التدخلات التغذوية الأساسية مع تقديم خدمات لا مركزية على مستوى المجتمعات المحلية • تعزيز معارف ومهارات مقدمي الرعاية للقيام بأفضل الممارسات في ما يتعلق بتغذية الأطفال دون السنتين ورعايتهم مع التركيز على المقاطعات الجنوبية الشرقية والمناطق الحضرية الفقيرة • وضع نهج كلي للنمو في مرحلة الطفولة المبكرة، وتقديم نماذج له وتجريبه • تحسين المستوى التعليمي للطفل في مرحلة التعليم الأساسي	• منظمة الأمم المتحدة للطفولة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، منظمة الصحة العالمية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنظمة الدولية للهجرة، وزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية، وزارة التعليم، وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، والشركاء، والآلية
		• تعزيز نظام الإدارة التعليمية بطرق شتى من بينها تطبيق اللامركزية • تعزيز توفير التعليم ما بعد الأساسي على نطاق واسع • تصميم بدائل للتعليم الأساسي للأطفال غير الملتحقين بالمدارس والشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة • توسيع نطاق ملكية الحكومة وتنفيذها لبرنامج فعال للتغذية المدرسية في المناطق المنخفضة الأداء • إدراج مفاهيم السلام والتسامح والهوية الوطنية في المناهج الدراسية وزيادة فهمها بين الأطفال والشباب وعامة الجمهور • تحسين قدرة الجهات الفاعلة المعنية على إدارة حالات الرعاية الاجتماعية، ورصد المرافق السكنية، وتعزيز الرعاية الأسرية • إتاحة خدمات تسجيل المواليد في جميع أنحاء البلد • تهيئة بيئة آمنة ومأمونة للناجين والأفراد المعرضين لخطر العنف وللممارسات التقليدية الضارة وللاستغلال والتمييز وسوء المعاملة والإهمال، تشمل جميع أنحاء البلد • تعزيز قدرة حكومة ليبريا على تنسيق وتقديم خدمات الحماية الاجتماعية • إعداد الفئات الضعيفة من السكان، لا سيما الشباب، على نحو أفضل للعمل، وزيادة فرص توليد الدخل في المرحلة الانتقالية • توفير تحويلات عن طريق شبكات الأمان الاجتماعي للأسر المعيشية ولأشد الأفراد ضعفا	

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، والشركاء، والآلية
		• تحسن خدمات المياه والصرف الصحي المقدمة لـ ٤٠٠ ٠٠٠ شخص وتحسين معارفهم المتعلقة بالممارسات المأمونة في مجال النظافة الصحية	
		• قيام ٥٠٠ مدرسة ابتدائية أخرى و٥٠ مرفقا للرعاية الصحية بتنفيذ برامج تتعلق بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المناطق الفقيرة في مجال لخدمات	
		• أنشئت مجالس إدارية معنية بالمياه والصرف الصحي والصحة	
		• تعززت فعلياً إمكانية الحصول على المياه والصرف الصحي والصحة على المستوى المركزي وعلى مستوى المقاطعة	
		• تعززت القدرة على الإدارة المالية في قطاعي المياه والصرف الصحي والقطاع الصحي على المستوى المركزي	
		• زيادة المعرفة والفهم لأسباب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وتدابير الوقاية منه بين الشباب والمراهقين	
		• زيادة عدد النساء اللاتي يحصلن على العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات/الخدمات العلاجية	
		• تعزيز قدرة اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز على تنفيذ برنامج متعدد القطاعات ولا مركزي لمواجهة فيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد الوطني	
		• زيادة عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الذين يحصلون على خدمات جيدة للرعاية والعلاج والدعم	

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، والشركاء، والآلية
إقامة وتشغيل مؤسسات ونظم تتسم بالكفاءة والفعالية، في شراكة مع المواطنين، يكون من شأنها تعزيز وصون الحكم الديمقراطي، والمساءلة، والعدالة للجميع، ثم تعزيز السلام (٠١٥ ٥٦٠ ٥ دولارا – فريق الأمم المتحدة القطري)	• بحلول عام ٢٠١٧، سيكون استعراض الدستور قد انتهى بوضع إطار يضمن الحكم الديمقراطي والمساواة في الحقوق لجميع المواطنين • بحلول عام ٢٠١٧، سيكون لدى ليبريا إطار فعال وذو كفاءة لإدارة الموارد الطبيعية يتيح الشفافية والمساءلة والعدالة في توزيع المنافع الاقتصادية وحماية حقوق الجميع • بحلول عام ٢٠١٧، سيتحسن القطاع العام والخدمة المدنية اللذان سيتسمان باللامركزية، حيث يتيحان العدالة والمساءلة في الخدمات الأساسية المقدمة للشعب	• القيام، بحلول عام ٢٠١٥، بوضع ودعم إطار تنظيمي موسع وشامل لإدارة الموارد الطبيعية • القيام، بحلول عام ٢٠١٦، بوضع وتشغيل آلية للشكاوى والإنصاف لإدارة الموارد الطبيعية • القيام، بحلول عام ٢٠١٥، بتعزيز قدرة الحكومة على التفاوض بشأن العقود والاتفاقات والامتيازات • بحلول عام ٢٠١٥، ستتوفر لحكومات المقاطعات قدرات تشغيلية وتقنية لوضع وتنفيذ خطة إنمائية للمقاطعات وما يلزم لذلك من ميزانيات • بحلول عام ٢٠١٦، سيتم تعزيز قدرة مؤسسات القطاع العام بتحديد ولاياتها وهياكلها ومهامها تحديدا واضحا ودقيقا • بحلول عام ٢٠١٦، سيتم الاسترشاد في تقديم الخدمات والتوعية بمعلومات عن احتياجات المواطنين وأولوياتهم • بحلول عام ٢٠١٦، ستتولى لجنة ذات ولايات محددة بوضوح تنفيذ ودعم سياسة وطنية للحد من مخاطر الكوارث • بحلول عام ٢٠١٥، سيتم تأسيس إدارة فعالة للمالية العامة بها آلية معنية بالشفافية والمساءلة	• برنامج الأمم المتحدة الإنمائي • مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والبنك الدولي، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ووزارة الداخلية، ووزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية، ومكتب الشؤون البحرية، ووكالة حماية البيئة، ودائرة المطافئ الليبرية، ووزارة العدل، وهيئة تنمية الغابات، ووزارة الزراعة، ووزارة الإسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا

خارطة

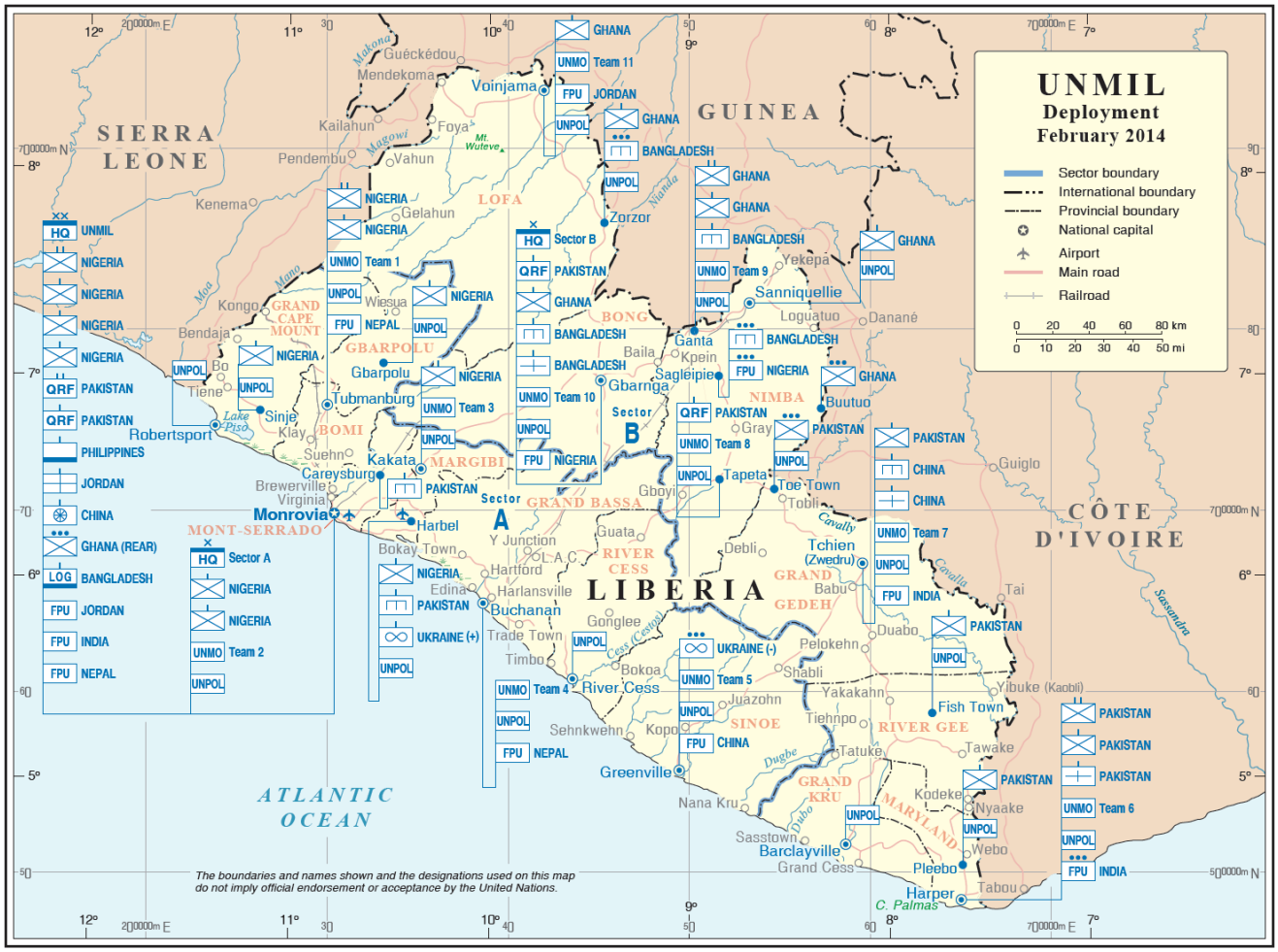

Map No. 4211 Rev. 34 UNITED NATIONS
February 2014 (Colour)

Department of Field Support
Cartographic Section